ج45/07(12/25)/02-م(15080)

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الدورة (45)

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

[المذكرات الشارحة]

عَمان: من 15 إلى 18 ديسمبر / كانون الأول 2025

المحتويات

****

رقم البند	الموضـــــوع	ص
البند الأول	**الأوضاع الاجتماعية في دولة فلسطين.**	**1**
البند الثاني	**الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في إطار القمة العربية:**	
	1- الإعداد والتحضير للدورة (35) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة	**15**
	2- متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية (جمهورية العراق 2025).	**62**
البند الثالث	**متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:**	
	1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.	**66**
	2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة.	**76**
	3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن.	**83**
البند الرابع	العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032.	**88**
البند الخامس	إعلان عمان – برلين الصادر عن القمة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة.	**99**
البند السادس	المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية.	**107**
البند السابع	دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.	**111**
البند الثامن	دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.	**161**

رقم البند	الموضـــــوع	ص
البند التاسع	تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة.	**171**
البند العاشر	حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.	**182**
البند الحادي عشر	تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي.	**188**
البند الثاني عشر	استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة.	**193**
البند الثالث عشر	الأسر المنتجة في الدول العربية.	**200**
البند الرابع عشر	اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية شامل ومستدام.	**204**
البند الخامس عشر	مشروع تشغيل خدمات البيوت الاجتماعية لرعاية الايتام ذوي الظروف الخاصة.	**211**
البند السادس عشر	غرفة تجارة طرابلس مركز عربي للتدريب على مشروعات ريادة الأعمال.	**219**
البند السابع عشر	**أولا تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية.** أ- طلب المملكة الأردنية الهاشـــمية دعم لتجهيز وتأثيث وصيانة مراكز تنمية المجتمع المحلي. ب- دعم مشروعات ريادة الأعمال الزراعية كأحد سبل القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق في الجمهورية اللبنانية. ج-دعم مركز مصـــادر العلائية لذوي الصـــعوبات البصـــرية في دولة فلســطين وتأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور.	**225**

رقم البند	الموضـــــوع	ص
	د- دعم مشـــروعي تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الاحداث الذكور جنوب الضفة الغربية، ومركز مصادر العلائية لذوي الصعوبات البصرية في دولة فلسطين.	
	ثانيا تقارير عن الدعم المقدم للمشـــروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	**258**
البند الثامن عشر	دور الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامن في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأســمال البشــري: "إحداث الشــبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني".	**261**
البند التاسع عشر	تعديل تاريخ الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني.	**269**
البند العشرون	الاســـتراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 – 2033) والتشريعات الخاصة بمهننة العمل الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية.	**276**
البند الحادي والعشرون	الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال تدريب وتأهيل وترخيص العاملين الاجتماعيين من خلال مركز تدريب وتـأهيـل العـاملين الاجتمـاعيين بـالمملكـة الأردنيـة الهاشمية.	**280**
البند الثاني والعشرون	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في دولة ليبيا.	**287**
البند الثالث والعشرون	**الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة.**	**292**

رقم البند	الموضـــــــوع	ص
البند الرابع والعشرون	**الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:** **1-** برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2026.	**293**
	2- مشـــروع الموازنة التقديرية للصـــندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2026.	**296**
	3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2025، والمتأخرات التي لم يتم سدادها.	**305**
	4- الميزانية والحساب الختامي للصـندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024.	**309**
البند الخامس والعشرون	**<u>المسائل الإجرائية</u>:** 1- قرارات الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	**328**
	2- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب.	**332**
	3- تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية عن أعمالها بين دورتي المجلس (43)، و (44).	**334**
بند ما يستجد من اعمال	الهلال الأحمر المصـري آلية عربية لتنسـيق المسـاعدات الاجتماعية والإنسانية.	**350**
	البيان الختامي للمؤتمر العربي رفيع المســتوى حول "عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية"، القاهرة: 3 – 4 ديسمبر / كانون الأول 2025.	**358**

البند الأول:

الأوضاع الاجتماعية في دولة فلسطين.

مذكرة شارحة

بشأن: الأوضاع الاجتماعية في دولة فلسطين

عرض الموضوع:

- في إطار متابعة قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) التطورات المتلاحقة في دولة فلسطين، ولاسيما في قطاع غزة جراء الممارسات اللانسانية لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، تلقت مذكرة من قطاع فلسطين رقم (03/01/5) بتاريخ 24 سبتمبر 2025، التي توضح أنه وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد السكان المقيمين في شمال قطاع غزة في منتصف سبتمبر 2025 نحو 740 ألف فرد من أصل 2.1 مليون فرد يعيشون في القطاع؛ أي ما نسبته 35% من سكانه، وهو رقم قابل للانخفاض في أي وقت نتيجة استمرار النزوح القسري. حيث نزح نحو نصف مليون فلسطيني من مدينة غزة باتجاه جنوب القطاع منذ نهاية أغسطس 2025، يعيشون في مراكز إيواء مؤقتة تفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية، وتتزايد التحذيرات من كارثة إنسانية وشيكة في غزة، حيث يواجه السكان خطراً مزدوجاً يتمثل في الجوع والجفاف، وسط استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، وفيما يلي نستعرض أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المأساوية الحالية في غزة:

  - أكثر من 250 ألف بين شهيد وجريح ومفقود منذ السابع من أكتوبر 2023، منهم حوالي 411 شهيد نتيجة التجويع وسوء التغذية منهم 142 طفلاً، كما تم اعتقال حوالي 6600 مواطن غزي.
  - حوالي 22 ألف مريض بحاجة سفر للعلاج خارج القطاع؛ 12.500 مصاب بأمراض مزمنة بلا علاج،5.200 طفل بحاجة إجلاء؛ 17.000 أنهوا إجراءات التحويل وينتظرون السفر؛ 3.000 بحاجة علاج عاجل خارجياً. وفقد القطاع الصحي لأكثر من 80 في المائة من احتياجاته وعلى وشك الانهيار. حيث درمت غالبية المستشفيات والمراكز الصحية مع انعدام شبه كامل لأصناف الدواء المختلفة.
  - أكثر من 335 ألف وحدة سكنية متضررة؛ منها 102.067 مدمرة كلياً، أي ما نسبته 92% من إجمالي المنازل امدة في غزة.
  - تعرضت حوالي 95 في المائة من المدارس والجامعات للتدمير الكلي والجزئي، انهيار التعليم لأكثر من 300 ألف طالب للسنة الثانية، كما حُرم نحو 785.000 طالب جامعة من متابعة تعليمهم.

- كمية المياه المتوفرة تقل عن 25% من الاحتياج اليومي للمدينة، وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قد أشارت في وقت سابق، إن قطاع غزة يقترب من مرحلة الموت عطشًا، بعد تعطل نحو 60% من منشآت إنتاج مياه الشرب وخروج غالبية محطات الصرف والتحلية عن الخدمة.

- يوجد حوالي مليون طن متري من النفايات المتراكمة؛ اهتراء 125 ألف خيمة من أصل 135 ألف؛ تلوث المياه الجوفية لانهيار شبكات الصرف؛ تلوث الهواء بفعل القصف والوقود البديل.

- تدمير 3 ملايين متر طولي من الطرق؛ 700 ألف متر من شبكات المياه و700 ألف متر من الصرف الصحي،؛ 5.080 كم من شبكات الكهرباء والاتصالات.

- تصنيف 84% من القطاع " مناطق حمراء" وحصر السكان ضمن 13% من المساحة دون مقومات حياة.

- ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بنسبة فاقت 205%؛ عمولات سحب نقدي 51%؛ حرمان واسع من الرواتب.

- الاقتصاد في غزة يشهد انهياراً هيكلياً غير مسبوق، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 85% بين القوى العاملة، ويعيش نحو 73% من الأسر تحت خط الفقر ويعتمد أكثر من 80% من السكان على المساعدات الإنسانية، أغلبها غذائية، لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

- متوسط الدخل اليومي للفرد انخفض إلى أقل من 3 دولارات، بينما يعاني 70% من السكان من انعدام الأمن الغذائي بسبب ضعف القوة الشرائية وتراجع سلاسل التوريد. كما تسبب العدوان الأخير في تدمير أو إغلاق حوالي 42.000 منشأة اقتصادية، مما أدى إلى فقدان أكثر من 150.000 فرصة عمل، مع تفاقم البطالة بين الشباب بشكل خاص.

- تسببت أزمة الكهرباء وانقطاع التيار، إلى جانب القيود على دخول الوقود ومواد البناء والمواد الخام، في تراجع الإنتاج المحلي بنسبة تجاوزت 40% مقارنة بما قبل العدوان، في ظل بيئة اقتصادية شديدة الهشاشة، لا تسمح بأي أفق للتعافي والتنمية.

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية المذكرة رقم (11/2391/م ف/2025) بتاريخ 2025/11/13 مرفق بها الوارد من وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين لدعم جهود التعافي وإعادة الاعمار في إطار تنفيذ خطة الإغاثة والتعافي المبكر.

- أوضحت المذكرة أن الهدف العام لمشروع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي Psychosocial Support Services، التخفيف من الآثار النفسية للحرب وتعزيز التماسك الاجتماعي عبر خدمات دعم نفسي واجتماعي مجتمعية للأسر المتضررة، من خلال تقديم جلسات فردية

وجماعية لما لا يقل عن 100000 مستفيد، وإنشاء مساحات آمنة وصديقة لفئات المستهدفة في جميع المحافظات، وتدريب كوادر محلية على الإسعاف النفسي الأولي والدعم المجتمعي، وتوفير دعم نفسي متخصص وخدمات مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الضمان دمجهم في المجتمع، وتوفير دعم نفسي واجتماعي للأطفال وأسرهم والأسر البديلة.

- الفئة المستهدفة من المشروع الأطفال والنساء والأسر المتضررة والناحة، ذوي الإعاقة، كبار السن، وتقدر التكلفة التقديرية للمشروع 30 مليون دولار.
- كما أشارت المذكرة أن مشروع تطوير النظام المستجيب للصدمات (SRSP) يهدف مؤسسات الحماية الاجتماعية، موظفو الوزارة، جميع الفئات التي تستهدفها الوزارة، والهدف العام للمشروع تطوير نظام وطني مستجيب للصدمات لضمان جاهزية وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها للاستجابة الفعالة للأزمات المستقبلية، مع توسيع وتحديث السجل الاجتماعي كأداة أساسية لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية، وتتمثل الأهداف الفرعية للمشروع فيما يلي:
  - إعداد وتبني بروتوكولات وطنية للاستجابة الاجتماعية في حالات الطوارئ.
  - إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ الاجتماعية (Contingency FUND).
  - تنفيذ تدريبات سنوية لتعزيز الجاهزية المؤسسية.
  - تحديث شامل للسجل الاجتماعي الوطني وتطوير استمارة بيانات جديدة وربطه رقمياً بالنظام المستجيب للصدمات.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

المندوبيـــة الدائمـــة
لدولة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Mission of
the State of Palestine
to the League of Arab States

15486
13 NOV 2025

التاريخ : 2025/11/13
الرقـم : 11/2391/م ف/2025

تهدي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

بالاشارة الى المشاريع والتدخلات المحددة بمبالغ تؤديها الحكومة في قطاع غزة، وذلك بشأن قرار تأسيس الصندوق القومي العربي لدعم جهود التعافي واعادة الاعمار في اطار تنفيذ خطة الاغاثة والتعافي المبكر.

تتشرف المندوبية ان ترفق طيه ما وردنا من وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين بشأن القرار المذكور اعلاه.

برجاء التفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم.

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن فائق التقدير والاحترام.

٢٦ شارع النهضة - الدقي - القاهـرة ت: ٣٣٣٥٥٦٦٥-٣٣٣٦٤٧٣٢ فاكس : ٣٣٣٧٦١٨٦ بريد إلكتروني las@mfae.gov.ps:
26 El Nahdha St., Dokki - Cairo Tel.: 33355665-33364 732 Fax: 3337 6186 E-mail : las@mfae.gov.ps

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

خطة التعافي وإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة

بطاقة مشروع

البيانات الأساسية

البند	التفاصيل
الجهة المقدمة للمشروع	وزارة التنمية الإجتماعية
اسم المشروع	خدمات الدعم النفسي والاجتماعي Psychosocial Support Services
القطاع الفرعي	الحماية الاجتماعية
نقطة الاتصال للمشروع	السيد طه الإيراني – وكيل وزارة التنمية الاجتماعية – 0592992000 – taha.Irani@mosa.gov.ps
الموقع الجغرافي	جميع محافظات قطاع غزة
مدة المشروع	3سنوات
الفئة المستهدفة	الأطفال، النساء، الأسر المتضررة والنازحة، ذوي الإعاقة، كبار السن
الموازنة التقديرية للمشروع	30مليون دولار (جامعة الدول العربية : 16 مليون دولار ومانحون آخرون: 14 مليون دولار)
الشركاء الرئيسيون	وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف، UNFPA، UNWOMEN، منظمات المجتمع المدني
القطاعات الفرعية الأخرى المتأثرة	الصحة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم النفسي والاجتماعي
المجالات عبر القطاعية	الطفولة، المرأة، الشباب، كبار السن، ذوي الإعاقة

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

وصف المشروع

البند	التفاصيل
الخلفية والحاجة والمبررات الاستراتيجية للمشروع	الحرب في غزة خلّفت آثارًا نفسية عميقة على الأطفال والنساء والأسر، نتيجة القصف، النزوح، فقدان المساكن والأقارب، والحرمان من التعليم. تشير تقارير منظمة الصحة العالمية واليونيسف إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال عانوا من أعراض صدمية نفسية (قلق، اكتئاب، خوف ليلي، تبول لا إرادي). النساء أيضًا تعرضن لضغوط نفسية مضاعفة بسبب فقدان الأزواج أو الآباء أو مسؤولية إعالة الأسرة. كبار السن واجهوا عزلة شديدة نتيجة النزوح المتكرر وفقدان شبكات الدعم الأسري، مما فاقم مشاعر الوحدة والاكتئاب، فيما واجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات إضافية نتيجة فقدان الأجهزة المساندة وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما جعلهم من أكثر الفئات عرضة للهشاشة. غياب خدمات الدعم النفسي بعد تدمير البنية التحتية للمراكز المجتمعية والمدارس زاد من هشاشة المجتمع. لذلك، يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتفعيل خدمات دعم نفسي واجتماعي مجتمعية، تشمل جلسات فردية وجماعية، ساحات صديقة للأطفال، برامج دعم للنساء، مبادرات رعاية لكبار السن، وخدمات مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعزز التماسك الأسري والمجتمعي خلال مرحلة التعافي.
الهدف العام للمشروع	التخفيف من الآثار النفسية للحرب وتعزيز التماسك الاجتماعي عبر خدمات دعم نفسي واجتماعي مجتمعية الأسر المتضررة.
الأهداف الفرعية للمشروع	-تقديم جلسات فردية وجماعية لما لا يقل عن 100,000 مستفيد. -إنشاء مساحات آمنة وصديقة للفئات المستهدفة في جميع المحافظات. -تدريب كوادر محلية على الإسعاف النفسي الأولي والدعم المجتمعي. -توفير دعم نفسي متخصص وخدمات مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لضمان دمجهم في المجتمع. -توفير دعم نفسي واجتماعي للأطفال وأسرهم والأسر البديلة.

وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
تلفون: 022948426 فاكس: 02 2989096
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

البند	التفاصيل
ترتيبات تنفيذ المشروع	-مدة التحضير 6 أشهر لتقييم الاحتياجات وتجهيز الكوادر. -الترتيبات المؤسسية:وزارة التنمية الاجتماعية تنفذ بالشراكة مع الوزار

المخرجات الرئيسية للمشروع

المخرج	المؤشر الكمي/الكيفي المتوقع	مؤشر قياس الأداء	الإطار الزمني
تقديم جلسات دعم نفسي	100,000مستفيد	عدد الجلسات والمستفيدين	على مدى 3 سنوات
إنشاء مساحات صديقة للفئات المستهدفة	50مساحة آمنة	عدد المساحات	خلال 3 سنوات
تدريب كوادر محلية	500أخصائي وميسر	عدد المدربين	خلال المشروع

الموازنة المطلوبة للمشروع

النشاط/البند	التكلفة التقديرية (مليون $)	مساهمة الحكومة	مساهمة المانحين	المجموع
جلسات الدعم النفسي والاجتماعي	28	5%	95%	28
إنشاء المساحات الصديقة للفئات المستهدفة	1	5%	95%	1
تدريب الكوادر	1	5%	95%	1
المجموع	30			30

وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله
هاتف: 02 2948426 فاكس: 02 2989096
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

الإطار الزمني للتنفيذ مكونات المشروع

النشاط/البند	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
جلسات الدعم النفسي والاجتماعي	30%	50%	20%	-	-
إنشاء المساحات الصديقة	40%	60%	-	-	-
تدريب الكوادر	50%	50%	-	-	-

المخاطر/التحديات المحتملة وإجراءات التخفيف

الخطر/التحدي	الأثر المحتمل	إجراءات التخفيف
نقص التمويل	تقليص الخدمات	شراكات مع منظمات أممية
وصمة العار المجتمعية	إحجام المستفيدين	حملات توعية وضمان سرية الخدمات
نقص الكوادر المتخصصة	ضعف جودة الخدمات	تدريب مكثف للأخصائيين المحليين

استدامة نتائج المشروع

- إدماج خدمات الدعم النفسي ضمن المراكز المجتمعية الدائمة.
- تدريب كوادر محلية يضمن استمرار الخدمات بعد انتهاء التمويل.
- شراكات مستدامة مع المؤسسات التعليمية والصحية.

خطة التعافي وإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة

بطاقة مشروع

البيانات الأساسية

الجهة المقدمة للمشروع	وزارة التنمية الإجتماعية
اسم المشروع	تطوير النظام المستجيب للصدمات(SRSP) Deüelopment. of the Shock—RéSponSiv.e Sociäl Protection system (SRS:P)
go-Ali	الحماية الإجتماعية
نقطة الاتصال للمشروع	السيد طه الإيراني – وكيل وزارة التنمية الاجتماعية 0592992000 - taha.jr.ani@mosa.gov.ps
الموقع الجغرافي	مقرات الوزارة والمديريات – قطاع غزة والضفة الغربية (ضمان تكامل وطني)
مدة المشروع	
الفئة المستهدفة	مؤسسات الحماية الاجتماعية، موظفو الوزارة، جميع الفئات التي تستهدفها الوزارة
الموازنة التقديرية للمشروع	4مليون دولار
الشركاء الرئيسيون	الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، اليونيسف، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي
القطاعات الفرعية 91+	الدعم النفسي والاجتماعي، والإسكان، والقطاعات الاقتصادية، والنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المجالات عبر القطاعية	الشباب، المرأة، ذوي الاعاقة، كبار السن

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

وصف المشروع

البند	التفاصيل
الخلفية والحاجة والمبررات الاستراتيجية للمشروع	أظهرت الحرب في قطاع غزة هشاشة نظام الحماية الاجتماعية في الاستجابة للأزمات المفاجئة، حيث غابت بروتوكولات واضحة، وتم الاعتماد على استجابات طارئة غير منظمة أدت إلى ازدواجية في الخدمات وصعوبة في التنسيق. يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام وطني مستجيب للصدمات (SRSP) يكون جزءاً من البنية المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية، ويعزز قدرة النظام على التعامل مع أزمات مستقبلية سواء كانت نزاعات، كوارث طبيعية، أو أزمات اقتصادية. يشمل المشروع تحديثاً شاملاً للسجل الاجتماعي الوطني ليغطي جميع سكان قطاع غزة بكافة فئاتهم واحتياجاتهم، مع إدراج بيانات اجتماعية واقتصادية محدّثة على نحو نصف سنوي بالتعاون الكامل مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بما يضمن استهدافاً دقيقاً ومنع الازدواجية. كما يتضمن تصميم استمارة بيانات اجتماعية موحدة تراعي معايير الحماية الاجتماعية والخصوصية وتشمل معلومات عن الدخل، الصحة، السكن، والإعاقة.
الهدف العام للمشروع	تطوير نظام وطني مستجيب للصدمات لضمان جاهزية وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها للاستجابة الفعّالة للأزمات المستقبلية، مع توسيع وتحديث السجل الاجتماعي كأداة أساسية لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية.
الأهداف الفرعية للمشروع	• إعداد وتبني بروتوكولات وطنية للاستجابة الاجتماعية في حالات الطوارئ. • إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ الاجتماعية (Contingency Fund). • تنفيذ تدريبات سنوية لتعزيز الجاهزية المؤسسية. • تحديث شامل للسجل الاجتماعي الوطني وتطوير استمارة بيانات جديدة وربطه رقمياً بالنظام المستجيب للصدمات.
ترتيبات تنفيذ	-مدة التحضير : 6 أشهر – تحديث السجل وتصميم الاستمارة، بالإضافة الى تجهيز

وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله هاتف: 02948426 فاكس: 02 2989096
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

البند	التفاصيل
المشروع	المسوحات الاحصائية. -الترتيبات المؤسسية: وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع UNDP واليونيسف والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، الجهاز المركزي للاحصاء كشريك رئيسي في تحديث السجل وتصميم الاستمارة.

المخرجات الرئيسية للمشروع

المخرج	المؤشر الكمي/الكيفي المتوقع	مؤشر قياس الأداء	الإطار الزمني
تطوير بروتوكولات استجابة وطنية	بروتوكولات معتمدة	وثائق رسمية	السنة الأولى
إنشاء صندوق طوارئ اجتماعي	صندوق عامل بقيمة أولية 10 مليون $	حجم الأموال في الصندوق	السنة الثانية
تدريبات سنوية	5 تدريبات على مدار 5 سنوات	عدد التدريبات المنفذة	سنويًا
تحديث السجل الاجتماعي وتصميم استمارة جديدة	اكتمال عملية التحديث بنسبة 100%	نسبة التغطية وتكرار التحديث	السنة الأولى – مستمر بصفة سنوي
الربط الفني للسجل الوطني الاجتماعي	النظام متكامل رقميًا	نسبة الربط والتكامل	السنة الثالثة

الموازنة المطلوبة للمشروع

النشاط/البند	التكلفة التقديرية (مليون$)	مساهمة الحكومة	مساهمة المانحين	المجموع
تطوير البروتوكولات والاستمارات	1.5	5%	95%	1.5

وزارة التنمية الإجتماعية – فلسطين/رام الله
هاتف: 022948426 فاكس: 02 2989096
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

النشاط/البند	التكلفة التقديرية (مليون$)	مساهمة الحكومة	مساهمة المانحين	المجموع
إنشاء صندوق طوارئ اجتماعي	0.5	5%	95%	0.5
التدريبات	0.5	5%	95%	0.5
الربط التقني مع السجل الوطني	1.5	5%	95%	1.5
المجموع	4			4

الإطار الزمني لتنفيذ مكونات المشروع

النشاط/البند	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
تطوير البروتوكولات	100%	-	-	-	-
إنشاء صندوق الطوارئ	-	100%	-	-	-
تدريبات	20%	20%	20%	20%	20%
الربط التقني مع السجل الوطني	-	-	100%	-	-

المخاطر/التحديات المحتملة وإجراءات التخفيف

الخطر/التحدي	الأثر المحتمل	إجراءات التخفيف
ضعف الالتزام المؤسسي	بطء في التنفيذ	اجتماع رسمي للبروتوكولات بقرار حكومي
نقص التمويل للصندوق	صندوق غير فعّال	تنويع مصادر التمويل (حكومي + مانحين)
ضعف القدرات التقنية	صعوبة الربط بالسجل الوطني	تدريب الكوادر وتحديث الأنظمة
مقاومة التغيير المؤسسي	تعطيل التطبيق	إشراك الكوادر في جميع مراحل التطوير

استدامة نتائج المشروع

وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
هاتف: 022348426 فاكس: 02 2989096
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الإجتماعية

- دمج البروتوكولات والصندوق في الإطار الوطني للحماية الاجتماعية.
- تحيين نصف سنوي للجل الاجتماعي وضمان ربط دائم بالسجل الوطني الاجتماعي، مع الوزارات والهيئات الشريكة.
- تدريبات سنوية تضمن الجاهزية المستمرة.

Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096 تلفاكس: 02 2989096 هاتف: 02 2948426

البند الثاني:

الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

1- الإعداد والتحضير للدورة (35) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

مذكرة شارحة

بشأن: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

1- الإعداد والتحضير للدورة (35)
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
(المملكة العربية السعودية: 2026)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (34) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة:

أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (34) عدد من القرارات الاجتماعية والتنموية ضمن اختصاص المجلس، وهي على النحو التالي:

1- القرار رقم (901) بشأن "متابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية)":

- **فيما يتعلق بالفقرة رقم (63) التي نصت على:**

"أخذ العلم بخطة الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار والتنمية التي أعدتها دولة فلسطين، للتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، ودعوة الدول والمنظمات ووكالات التنمية والصناديق الوطنية والدولية ذات الصلة، للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه الخطة، بالتنسيق مع دولة فلسطين".

- سبق وأن أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (33) القرار رقم (881) بشأن "خطة الاستجابة الطارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين"، وفي إطار تنفيذ هذا القرار أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم [ق 1024 (د.ع 44، 2024/12/25]، الذي تضمن الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دعم الوضع الإنساني والاجتماعي في قطاع غزة، بناءً على مقترح المساعدات الاجتماعية الشاملة الطارئة في قطاع غزة، ومشروع الكفالات المالية لأيتام العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، الواردين من وزارة التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين، حيث تم تحويل مساهمة المجلس إلى وزارة التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين بتاريخ 2025/2/10.

- كما يرصد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب سنوياً مبلغ وقدره 50.000$ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي لا غير)، من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي السنوية، لدعم المشروعات الاجتماعية التنموية في دولة فلسطين.
- في ذات الإطار، وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1024) المشار إليه، نظمت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع وزارتي التضامن الاجتماعي والصحة والهلال الأحمر المصري، زيارة بوفد رفيع المستوى إلى معبر رفح يوم 2025/2/15، حيث تم تفقد دخول المساعدات المقدمة من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، وذلك مواصلة لجهود جامعة الدول العربية للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية الصعبة في قطاع غزة، جراء ممارسات إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال، وجاءت هذه الزيارة لتأكيد التضامن العربي مع الأشقاء في دولة فلسطين، وأنها ليست المرة الأولى التي تقدم فيها جامعة الدول العربية مساعدات لأهالي قطاع غزة، لاسيما من خلال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واشتملت المساعدات على 200 طن من المواد الإغاثية العاجلة.

2- القرار رقم (916) بشأن "صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب وتطوير المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب":

- **فيما يتعلق بالفقرة رقم (14) التي نصت على:**

"دعم التعاون القائم بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وتنفيذ البرامج المشتركة في التعاون القانوني والقضائي في مجال مكافحة الإرهاب وفق مخرجات الاجتماع الدوري بين المنظومتين".

- شاركت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في الاجتماع الدوري السادس عشر بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، الذي عقد بجنيف في شهر يوليو 2024، حيث نصت توصيات الاجتماع على تنفيذ فعالية متخصصة لتنفيذ خطة العمل العربية لمعالجة الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى الإرهاب التي أقرتها القمة العربية في دورتها الثلاثين بموجب قرارها رقم (774)، بناءً على ما تقدم تم الاتفاق على تنفيذ فعالية متخصصة في هذا الشأن، في الاجتماع الثاني للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية 2023 – 2028، الذي نظمته الأمانة العامة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)، خلال يومي 29 و 30 يناير 2025 في القاهرة، وجاري التنسيق لهذه الفعالية مع البرنامج الأممي ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف للعلوم الأمنية وباقي الشركاء.

ثانياً: الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2487) في دورته العادية (116)، بتاريخ 2025/9/3، الذي نصت فقرته الثانية على "الطلب من الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (35) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وفقاً للمعايير المقرة لهذا الغرض".
- نظمت الأمانة العامة الاجتماع العربي- الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وذلك يومي 6/30-2025/7/1 بالجمهورية التونسية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، وبالتعاون مع بعثة الجامعة في نيويورك، وذلك في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم (98) الصادر عن الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية التي انعقدت بجمهورية العراق بتاريخ 2025/5/17، وكذلك متابعة تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1032) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25.
- شارك في الاجتماع صاحبات وأصحاب المعالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية وسفراء ورؤساء وفود الدول العربية. كما شاركت في الاجتماع السيدة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لتنسيق السياسات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدد من السادة مديري وممثلي المنظمات والاتحادات العربية، وفي مقدمتهم منظمة العمل العربية واتحاد الغرف العربية، فضلاً عن عدد من كبار المسؤولين من وكالات الأمم المتحدة المعنية.
- صدر عن الاجتماع مشروع "الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، والتي تضمنت المحاور الرئيسية التي تهم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، أخذاً في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية، وذلك بالتركيز على المحاور الثلاثة الرئيسية للقمة العالمية، وهي: القضاء على الفقر، التشغيل والعمل اللائق، الاندماج الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية.
- مواصلة لجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وتعزيز جهود دولها الأعضاء لتنفيذ الاتفاقية الدولية، والغايات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، شاركت جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية/ الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) بوفد رفيع المستوى في أعمال مؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية والفعاليات التي عقدت على هامشه، والذى عقدت في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 4-2025/11/6.

- جاءت مشاركة الجامعة في سياق تعزيز الحضور العربي في الحوار العالمي حول التنمية الاجتماعية، وإبراز الأولويات العربية والقضايا التي تهم الدول العربية، وكذلك الرؤية العربية 2045، مع التركيز على المحاور الرئيسية للقمة وهي: القضاء على الفقر، تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث تشترك هذه المحاور مع الأولويات العربية للتنمية الاجتماعية التي تم اعتمدها في تونس و تضمين أغلبها في الوثيقة النهائية لإعلان الدوحة.
- كما نظمت الأمانة العامة عدداً من الاحداث الجانبية ضمن فعاليات القمة وذلك بالتنسيق مع مملكة البحرين – رئاسة الدورة الحالية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجمهورية مصر العربية رئاسة الدورة (82) للمكتب التنفيذي للمجلس ، فضلاً عن الاحداث الجانبية التي شاركت فيها، وتقديم مداخلات رفيعة المستوى، تأكيدًا لدورها في توجيه العمل الاجتماعي العربي، ولتعزيز الحضور العربي في صياغة السياسات الدولية ذات الصلة بالقضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، وتمكين الفئات الهشة، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والعيش باستقلالية.
- ويأتي تنظيم الحدث رفيع المستوى تحت عنوان:" نحو إدماج اجتماعي شامل: العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على الفقر" والذى عقد بتاريخ (6 نوفمبر 2025)، والذى حضره عدداً من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية وكبار الشخصيات الأممية، استكمالاً لجهود جامعة الدول العربية وإبراز لدورها الرائد والمتنامي في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كقضية محورية في العمل الاجتماعي العربي وفي القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية. وخرج الحدث الجانبي بعدد من التوصيات في مقدمتها تنظيم المؤتمر العربي الوزاري حول " تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" وذلك تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي رقم 519 د.ع 82 بتاريخ 2025/10/13.
- قامت منظمة العمل العربية بإعداد مشروع "الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال"، وتم إرسالها إلى أطراف الإنتاج الثلاثة لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم ومرئياتهم، وتلقى مكتب العمل العربي ردود من أطراف الإنتاج الثلاثة، وتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات والمقترحات التي وردت والتي تثري محتوى الاستراتيجية لإضافتها إلى مشروع الاستراتيجية.
- تم عرض مشروع "الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال"، على مؤتمر العمل العربي في دورته (51)، الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من 19 – 2025/4/26، وأصدر بشأنها القرار رقم ((1769) م.ع.ع.د 51، ابريل / نيسان 2025)، الذي نص على:
  - اعتماد الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.
  - تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات ذات الصلة.

- دعوة الدول العربية إلى الاسترشاد بالاستراتيجية العربية لريادة الأعمال كمرجعية أساسية عند تطوير أو مراجعة الاستراتيجيات الوطنية، في هذا السياق.

- تنفيذاً لقرار المؤتمر العام المشار إليه أعلاه، قام مكتب العمل العربي بتعميم الاستراتيجية على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية للاسترشاد بما ورد فيها من أحكام.
- بناءً على ما تقدم، وفي ضوء اهتمام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموضوع ريادة الأعمال، تم التنسيق مع منظمة العمل العربية في إعداد هذه الاستراتيجية بالتنسيق معهم، وقامت الأمانة الفنية بإدخال بعض التعديلات الشكلية على مشروع الاستراتيجية المشار إليها أعلاه، (مرفق مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال).
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2025/10/2156) بتاريخ 2025/9/22، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية (مرفق)، تطلب فيها إدراج الموضوعات التي ترغب وزارة الشؤون الاجتماعية في عرضها على الدورة (82) للمكتب التنفيذي ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لرفعهم إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وأرفقت مذكرة المندوبية المذكرات الشارحة ومشاريع القرارات للموضوعات التالية "الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن"، و"إدراج اليمن ضمن أولويات الاستراتيجية العربية للحد من الفقر متعدد الأبعاد"، و "مقترح الخطة الوطنية لحماية الأطفال في اليمن"، و "مقترح دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية لتعزيز السلم الأهلي في اليمن". **(تم وضع الاطار الاستراتيجي على موقع جامعة الدول العربية).**
- فيما يتعلق بـ "مقترح دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية لتعزيز السلم الأهلي في اليمن"، تم استطلاع رأي إدارة الشباب والرياضة (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب)، وتم التوافق على التعاون المشترك بين مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة العرب، لتقديم كافة الدعم الفني للمقترح المشار إليه أعلاه، وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.
- وفيما يتعلق بـ "مقترح الخطة الوطنية لحماية الأطفال في اليمن"، ونظراً لما ورد من مبادئ وأهداف في المذكرة الشارحة ومشروع القرار اللذان يتوافقان مع الأولويات العربية لتعزيز حقوق الطفل ومواجهة تداعيات النزاعات المسلحة، تم استطلاع رأي إدارة الأسرة والطفولة، التي أفادت أنه وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن، أن يتم عرض هذا الموضوع أولاً ضمن مشروع جدول أعمال لجنة وقف العنف ضد الأطفال المنبثقة عن لجنة الطفولة العربية لاعتماد توصيه بشأنها، إلا أنه نظراً للطابع الإنساني العاجل للموضوع، اقترحت عرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بصفته الجهة الأعلى لاتخاذ القرار اللازم بشأنه.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

قـــرار

بشأن

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة د.ع (35) (المملكة العربية السعودية: 2026)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم (293) بتاريخ 2025/7/14،
  - مذكرة منظمة العمل العربية رقم (465) بتاريخ 2025/7/17،
  - قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2388) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

أولاً: الإحاطة علماً بالموضـوعات التالية المقترح تضـمينها في الملف الاقتصـادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (35):

1. تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
2. التقدم المُحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
3. تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق الفاتورة الالكترونية.
4. الذكاء الاصطناعي المسؤول في الدول العربية.
5. جهود المملكة العربية السـعودية في مجال الثروة المعدنية، من خلال انعقاد مؤتمر التعدين الدولي سـنوياً، واستضافة الاجتماع التشاوري للوزراء المعنيين بشؤون الثروة المعدنية.
6. الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.
7. إعلان مبادئ حول "التنوع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة".
8. نتائج المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي "من الرؤية إلى التنفيذ"، يومي 27-2025/8/28.
9. دعم قطاع الطاقة في الجمهورية العربية السورية.
10. الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة.

ثانياً: الطلب من الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للـدورة العادية (35) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وفقاً للمعايير المُقرّة لهذا الغرض.

(ق 2487 – د.ع 116 – 2025/9/3)

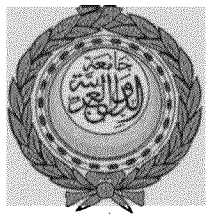

الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

التمهيد

تمثل الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مبادرة هامة تسعى إلى تعزيز قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية. وهي أيضًا استجابة للتحديات التي تواجهها ريادة الأعمال في المنطقة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في القطاع الخاص، وتوفير بيئة ملائمة لتنمية المشاريع الناشئة، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص، والقدرات الريادية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الشركات الناشئة.

تعد هذه المقدمة نقطة الانطلاق لفهم أهمية استراتيجية ريادة الأعمال في الدول العربية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية والتحديات والفرص في بيئة ريادة الأعمال العربية. كما تهدف إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمشاريع الريادية وتطوير القدرات الإبداعية والابتكارية في الشركات الناشئة، وكذلك تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في الدول العربية وبناء الشراكات والشبكات الاستراتيجية لدعم ريادة الأعمال.

تعتبر المفاهيم الأساسية لاستراتيجية ريادة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المشاريع الناشئة في الوطن العربي. وتشمل هذه المفاهيم المعرفة الواضحة بالهدف الرئيسي للمشروع ورؤيته الاستراتيجية، بالإضافة إلى فهم السوق والمنافسة وكيفية تحقيق التفوق فيها، كما تشمل أيضًا فهم الابتكار والتطوير وكيفية تطبيقهما بشكل فعال في استراتيجية العمل. ويجب أن تكون هناك دراسة جيدة للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل فعال، بالإضافة إلى فهم الإدارة المالية وكيفية التخطيط لاستخدام الموارد بكفاءة لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل.

وتأتي أهمية الريادة في الاقتصاد العربي كونها تلعب دورًا حاسمًا في تنمية الاقتصاد العربي وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى العالمي، حيث تدعم إقامة وازدهار الشركات الناشئة، وتعزز الابتكار، وتدفع بالاقتصاد للأمام، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث. كما أنها تساهم في خلق فرص عمل للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وتعزز الاستدامة الاقتصادية في المنطقة. ولذلك، فإن الاستثمار في تعزيز الريادة في الاقتصاد العربي يمثل خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وتعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل الأساسية في تعزيز الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الابتكار والتنافسية في السوق، وتعتبر أيضًا وسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من تأثيرات التقلبات الاقتصادية. لذا فإن الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال تعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المستدامة كما تدعم ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تتكون من 17 هدفًا تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ويمكن لريادة الأعمال أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال الابتكار وتقديم حلول مستدامة للتحديات المختلفة.

وتعتبر ريادة الأعمال قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات العالمية، حيث تختلف التحديات والفرص والبيئة من دولة الى أخرى إضافة الى القوانين والتشريعات والمخاطر وسوق العمل.

في هذا الإطار تأتي هذه الاستراتيجية التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته 51 لسنة 2025 بالقاهرة /جمهورية مصر العربية ،وحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على تفعيلها وتوسيع مظلتها لا سيما وأن إعدادها وصياغتها جاء في شكل مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة والتي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها وسياساتها التنموية، بما يشمل ريادة الأعمال ، وفقا لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية

تعتبر ريادة الأعمال العربية اليوم تحديًا وفرصة لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة. وانطلاقًا من تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية، الذي يُعد أمرًا ضروريًا لفهم وتقييم التحديات والفرص المحددة التي تواجهها، تُعرف الأعمال الريادية بأنها عملية إنشاء وتطوير الشركات الناشئة والابتكارات وتنفيذها بغرض تحقيق النجاح المستدام، وتوسيع النطاق، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه ريادة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات مثل ضعف بنية التمويل، وقلة الثقة بالشركات الناشئة، والتحديات القانونية والتشريعية، ومع ذلك، تعد الدول العربية أيضًا زاخرة بالعديد من الفرص التي تدعم ريادة الأعمال، مثل التوسع في السوق العربية، والتنمية التكنولوجية، واستثمارات رأس المال، والتطور الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار.

هذا وتعد ريادة الأعمال مجالًا حيويًا في الدول العربية، حيث تنطوي على إطلاق وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومشاريع الأسر المنتجة، وتطوير الأفكار الابتكارية. ويتطلب ذلك النظر في نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهها هذه الدول لتتمكن من اتخاذ التوصيات المناسبة لتعزيز هذا القطاع.

وبالإشارة إلى أن ريادة الأعمال عملية إطلاق وتنظيم الأعمال الجديدة أو تنمية الأعمال الحالية بهدف تحقيق النجاح والاستدامة، يشمل ذلك تطوير الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات أو خدمات تلبي احتياجات السوق. وتتميز ريادة الأعمال بالتخطيط والتنظيم والابتكار والقدرة على تحمل المخاطر، كما أنها عامل حاسم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل في الدول العربية.

في ذات الإطار يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات مضاعفة لإيجاد العمل اللائق وفرص لريادة الأعمال رغم أن هناك مشروعات هامة وابتكارات واختراعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن أن تصبح مشروعات هامة لريادة الأعمال في مختلف المجالات ونوات لمشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر ومشروعات الأسر المنتجة.

وتعتبر عملية إنشاء وتطوير المبادرات التجارية الجديدة التي تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى شركات ناشئة ناجحة. وتتضمن هذه العملية عناصر مثل التخطيط الاستراتيجي، واكتشاف الفرص، وإدارة المخاطر، وبناء الشبكات، وتأمين التمويل، وتطوير النماذج التجارية المستدامة. وتعد روح المبادرة، والقدرة على تحمل المخاطر، والابتكار، والتكيف مع التغيير أيضًا جوانب مهمة لنجاح ريادة الأعمال.

ومن منطلق أهمية تحديد تعريف واضح وشامل لمصطلح ريادة الأعمال وأن نماذج الريادة قد تتلقى دعمًا وتحفيزًا من الدول، فأننا نرى أن تعريف ريادة الأعمال يمكن أن يكون أوضح وأشمل **على النحو التالي:**

- تأسيس مشروعات استثمارية جديدة وابتكارية أو تطوير مشروعات قائمة واستغلال نقاط القوة والفرص لتطوير هذه المشروعات .
- ابتكار نظم وممارسات جديدة داخل المشروع من قبل بعض العاملين تحت إشراف مالك المشروع أو مديره لتحسين الأداء الاقتصادي عن طريق الاستغلال الامثل للموارد.
- المبادرة في تصميم وتنظيم المشروعات الجديدة أو القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح من خلال التأكيد على الأبداع .
- إنشاء مشروعات نجحت في معالجة قضايا اجتماعية أو بيئية أو كلتيهما ، ونجحت في تحقيق ربحًا يساوي المستوى السوقي أو يقل عن ويضمن لها الاستدامة.

* * *

التحديات المستقبلية والاتجاهات الصاعدة في ريادة الأعمال:

من بين التحديات المستقبلية في ريادة الأعمال في الدول العربية نذكر منها

1. **التكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة والتغيرات في اتجاهات السوق واحتياجات العملاء :**

- مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية والتشريعية التي قد تؤثر على سير عمل الشركات الناشئة.
- تبني الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضوئي والحوسبة السحابية
- التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية الذي يشكل تحدي في مستوى الأعمال الريادية في الوطن العربي، وخاصة في دولة فلسطين وبعض الدول التي تعاني من أزمات داخلية.

2. **الابتكار وتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المعلومات جزءًا أساسيًا من مستقبل ريادة الأعمال في الدول العربية:**

- الابتكار الدائم والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة للتأقلم مع المتغيرات في السوق واحتياجات العملاء.
- تحسين عمليات الإنتاج، وتوفير التكاليف، وزيادة الكفاءة.
- الحماية الإلكترونية والخصوصية في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان سلامة البيانات والمعلومات الحساسة للشركات الناشئة.

3. **تحديات تواجه رواد الأعمال لنجاح بناء وتطوير أعمالهم :**

- مواجهة البيروقراطية والتعليمات والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعتبر عقبة رئيسية تعيق عملية إنشاء وتشغيل الشركات الناشئة.
- تحديث التشريعات الضيقة والتعقيدات القانونية التي تجعل تأسيس وإدارة الأعمال أمرًا معقدًا ومكلفًا، مما يعيق جهود الرواد في تحقيق النجاح والاستمرارية في عالم الأعمال.

- تسويق المنتج أو الخدمة : التسويق الفعال للوصول إلى العملاء وزيادة المبيعات.
- المنافسة التي تواجه الأفكار الابتكارية الجديدة والشركات الناشئة في ظل اقتصاديات السوق .

ثانياً: منطلقات الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

ترتكز الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على المنطلقات الأساسية لمنظمة العمل العربية، وإطار الحماية الاجتماعية، أهمها دستور وأدبيات وميثاق العمل العربي وتقارير المدير العام للمنظمة، وتوجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة، والتي ركزت على أهمية تعزيز ريادة الأعمال في الدول العربية، وتحقيق التنمية المستدامة.

- وإيماناً بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير والمواثيق العربية والدولية.
- وانطلاقاً من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تُعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، والنظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، يهدفان إلى ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وهو ما تم تجسيده في إصدارها لاتفاقيات واستراتيجيات عربية.
- والمادة 27 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تشير إلى حقهم في العمل وتأمين بيئة مؤهلة لهم.
- وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (ق.ق: 846 د.ع (32) – ج-2-2023/5/19)، بشأن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032).
- وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بريادة الأعمال ومبادرة العيش باستقلالية.
- والتزاماً بأهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الثامن منها " النمو الاقتصادي والعمل اللائق ".
- وتنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في الدورة (47)، والتي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من 5–12 سبتمبر/أيلول 2021 (قرار رقم 1670 م.ع.ع د 47)،

والتي نصت الفقرة الثانية منه علـــى: "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقًا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام" .

- ووفقا لما ورد في تقرير المدير العام في دورته (47) لمؤتمر العمل العربي فإن تعريف ريادة الأعمال الوارد بالتقرير والمتوافق عليه من أطراف الإنتاج الثلاثة المشـــاركين في المؤتمر ،يختزل في المفهوم التالي " هي تلك الطفرة في النشاط الاقتصادي جرّاء قيام فرد أو مجموعة بتنفيذ اختراع أو ابتكار أو إطلاق مشروع يهدف إلى سدّ فجوة أو احتياج مجتمعي ، أو تحقيق قيمة مضـــافة ، أو إحداث طفرة معرفية في المجتمع أو في قطاع منه، وذلك في أي من مجالات الأنشـطة الاقتصـادية ، سـواءً كانت صـناعية أو تجارية أو خدمية ، وكذلك الأنشطة الثقافية ".

- وتماشياً :مع مفهوم ريادة الأعمال الذي اتسع ليشمل ممارسات اجتماعية ، واقتصادية ، وبيئية وثقافية بل وحتى سياسية ، فلم يعد رائد الأعمال فردا مستقلا له أهداف وممارسات شخصية بل أصبح مسؤولا عن كيان مؤثر في المجتمعات ، باعتباره عضوا فاعلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فتصبح ريادة الأعمال جزءً من حلم الشعوب في تحقيق حياة كريمة

- وتعزيزاً لأهمية ريادة الأعمال من خلال تقديم تعريف شـــامل وواضـــح لمفهومها في الدول العربية، وتسليط الضوء على أهمية هذا المجال ودوره في التنمية الاقتصـادية، وكيفية تأثيره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- وانطلاقاً من توجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بشمول مسألة ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، وكذلك الأنشطة الحرفية واليدوية فضلاً عن ريادة الأعمال في المشروعات الزراعية.

- وســـعياً إلى تحقيق أهداف الريادة وما يميزها عن الأعمال التقليدية، وتوضـــيح كيفية تحفيز ودعم رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم.

- وإيماناً بالدور الحيوي لريادة الأعمال في الدول العربية، والمتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي وإحداث فرص عمل جديدة، ومســـاهمتها في تحفيز الابتكار وتطوير الصـــناعات المحلية وتحسين مستوى التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.

- وتأكيداً على دور ريادة الأعمال في تعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص،

وبناء جسور التواصل والتعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الحكومية والمستثمرين، فإن هذا الدور يعزز الاستثمار ويسهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

- واعتبـــــــاراً لأهمية التحديات التي تواجه رواد الأعمال العرب، فإن تحديد عوامل التحفيز والشغف بالعمل والرغبة في التغيير والابتكار، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المستمرين، يفترض البحث عن الحلول المناسبة لتعزيز نجاح رواد الأعمال في الدول العربية.

تُشكل هذه المنطلقات الأساس لبناء استراتيجية استرشادية شاملة تهدف إلى إيجاد بيئة ريادية محفّزة في الدول العربية، تدعّم الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتعزّز دور رواد الأعمال في بناء مستقبل أفضل للمنطقة.

ثالثاً: الرؤية والرسالة والهدف الاستراتيجي

- **الرؤية** : نحو بيئة ريادية متكاملة في الدول العربية تُحفِّز على الابتكار وتدعم رواد الأعمال لتحقيق نمو مستدام.
- **الرســـالة**: تعزيز منظومة ريادة الأعمال في الدول العربية من خلال إرســـاء بيئة محفزة وداعمة، أساسها الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التنوع والشمولية نحو اقتصادات مستدامة.
- **الهدف الاستراتيجي: تمكين الرواد العرب وإرساء بيئة ريادية مستدامة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية .**

رابعاً: الأهداف الفرعية ومحاور عمل الاستراتيجية

1. تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية.
2. دعم البنية التحتية والتكنولوجية.
3. تمويل المشاريع الريادية.
4. التعليم والتدريب.
5. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
6. تمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

7. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

8. التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

9. ترويج ثقافة ريادة الأعمال مع أهمية الأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامسًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

تقدم الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مجموعة من السياسات والتوجيهات للدول العربية للاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات ذات العلاقة في إطار حوكمة شامل يدعم التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية في كل دولة **كما يلي :**

على المستوى الوطني:

1. **تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية من خلال:**

- تبسيط الإجراءات القانونية.
- مراجعة وتحديث الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
- إنشاء منصات إلكترونية لتسهيل العمليات القانونية وإجراءات التسجيل لرواد الأعمال.
- مراجعة التشريعات وسن القوانين اللازمة من قبل لجنة قانونية تُشكل من خبراء ومختصين في المجال التشريعي لحماية الشركات الناشئة.
- تشكيل لجان حكومية مختصة لمراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بريادة الأعمال بشكل دوري.
- تضمين آراء ومقترحات رواد الأعمال والمستثمرين في عملية صياغة التشريعات.
- اشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المبادرات الريادية.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشاريع ريادة الأعمال.
- وضع أطر دعم كافية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

- انشـاء محـاكم أو دوائـر متخصصـة فـي قضـايا الأعمـال والمشـاريع الريادية لتسريع الفصل في النزاعات.
- دعـم آليـات التحكـيم التجـاري لفـض المنازعـات التجاريـة كآليـة سـريعة وفعالـة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار من خلال:

- إنشـاء صـناديق تمويل حكومية وخاصـة لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصـغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومشروعات الأسر المنتجة.
- تقديم قروض بفوائد ميسّرة وبرامج تمويلية مرنة تناسب احتياجات رواد الأعمال.
- ضمان الشفافية في توزيع الموارد والمنح للمشاريع الريادية.

❖ **إقـرار حوافز ضريبية:**

- تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للمستثمرين الذين يدعمون الشركات الناشئة.
- تصميم برامج تحفيزية للاستثمار في القطاعات الحيوية والابتكارية.
- تقديم الحوافز الضريبية والاعفاءات من (أو تخفيض) الرسوم المفروضة على أنشطة ريادة الأعمال .

3. دعم التعليم والتدريب من خلال:

❖ **مناهج ريادة الأعمال:**

- إدماج مناهج ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم الابتدائي، الثانوي، والجامعي.
- تنظيم مسابقات ومبادرات مدرسية وجامعية لتعزيز التفكير الريادي بين الطلاب.
- جمع آراء رواد الأعمال بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

❖ **برامج تدريبية:**

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء. والأشخاص ذوي الإعاقة.

- التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم برامج تدريبية متقدمة.

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من خلال:

❖ **مراكز الابتكار:**

- إنشاء مراكز وحاضنات الأعمال لدعم الابتكار وتقديم الاستشارات والدعم الفني للشركات الناشئة.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والمعاهد الفنية والشركات الناشئة.
- ربط الأبحاث العلمية باحتياجات رواد الأعمال.
- إنشاء شبكات ربط بين رواد الأعمال والخبراء الدوليين لتقديم المشورة والدعم.

❖ **دعم البحث والتطوير:**

- تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع البحث والتطوير.
- تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.

5. تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

❖ **دعم المشاريع النسائية:**

- تقديم برامج تمويلية وتدريبية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين النساء.والتي تشمل النساء من ذوي الإعاقة.
- توفير حاضنات أعمال مخصصة للمشاريع النسائية.

❖ **تشجيع ريادة الأعمال الشبابية:**

- توفير فرص تمويل وتدريب خاصة بالشباب لتحفيزهم على دخول مجال ريادة الأعمال.
- تنظيم مسابقات ومبادرات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب، والتي يشمل الشباب من ذوي الإعاقة.
- تشجيع الطلاب بالجامعات على إعداد مشاريع تخرج ريادية .

❖ **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال ريادة الأعمال:**

- تأمين الدعم المادي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب المهن الحرة أو الساعين إلى إنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع بخيارات مساوية لخيارات الأخرين وعلى قدم المساواة معهم.

6. تحسين البنية التحتية وذلك من خلال :

❖ **البنية التحتية الرقمية:**

- تحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- دعم مشروعات التحول الرقمي وتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية.

❖ **البنية التحتية العامة:**

- تطوير وتحسين البنية التحتية العامة مثل النقل والمواصلات لتسهيل حركة البضائع والخدمات.
- توفير بيئة عمل مناسبة من خلال بناء مراكز أعمال مجهزة بكافة الاحتياجات اللوجستية.

7. تعزيز الوعي بثقافة ريادة الأعمال من خلال:

❖ **حملات توعوية:**

- تنظيم حملات توعوية لتثقيف المجتمع لأهمية ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق ثقافة مجتمعية عامة لريادة الأعمال.
- إطلاق مبادرات إعلامية وبرامج تليفزيونية وإذاعية تسلط الضوء على ريادة الأعمال كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **قصص النجاح:**

- تسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المحليين كمصدر إلهام وتحفيز للآخرين.

- تنظيم فعاليات لتكريم رواد الأعمال الناجحين.

8. تشجيع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال:

❖ **المشاريع المستدامة:**

- تشجيع ودعم المشاريع التي تركز على التكنولوجيا والزكاء الاصطناعي والابتكار في الحلول المستدامة بيئياً واجتماعياً.
- توفير حوافز مالية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.
- ترسيخ مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من ثقافة ريادة الأعمال.

❖ **المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

- تعزيز دور الشركات في تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا والمساهمة في تنمية المجتمع.
- إطلاق برامج ومبادرات مجتمعية تشجع على المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم حوافز للشركات الكبرى لدعم المشاريع الناشئة من خلال الشراكات والتوجيه.
- تنظيم اجتماعات دورية للجان المتخصصة مثل (التعليم ، التمويل ، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار) لتنسيق الجهود وتبادل الحلول ووضع خطط طوارئ للتعامل مع هذه التحديات على المستوى الوطني.
- تنظيم زيارات ميدانية دورية لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- دعم المشاريع التي تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

9. تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال:

❖ **تسهيل التجارة:**

- إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول العربية لدعم التبادل التجاري.
- تأسيس صناديق أو آليات لتمويل وضمان صادرات مشاريع ريادة الأعمال.
- تقديم الدعم للتعرف على فرص الأعمال المتوفرة في الاسواق الخارجية وإجراءات التصدير الى هذه الاسواق.

❖ **منصات التجارة الإلكترونية:**

- دعم وتطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل بيع المنتجات والخدمات على نطاق واسع.
- توفير برامج تدريبية للشركات الناشئة حول كيفية الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

10. **تحسين البيئة الاقتصادية من خلال:**

- تنسيق استراتيجية ريادة الاعمال مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية لكي يخدم كل منهما الأخر.
- وضع البرامج لتنويع الاقتصاد والأنشطة الانتاجية والخدمية لخلق فرص أعمال جديدة لريادة الأعمال.

11. **الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال:**

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار وتطوير الانتاجية .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء قدرات ومهارات ريادة الأعمال .
- إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص موجهة لتحفيز مشاريع رواد الأعمال.

على المستوى العربي:

1. **تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية**

- توفير نماذج تشريعية وممارسات قانونية ناجحة للدول الأعضاء لتطبيقها وتبنيها.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الدول الأعضاء بأفضل الممارسات في تحسين البيئة التشريعية.
- رصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال وتقييم أثرها على المشاريع الناشئة.
- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار

- تقديم استشارات للدول الأعضاء حول كيفية تصميم وتطبيق الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين.
- وضع اتفاقات شراكة بينية تحفيزية للمشاريع الريادية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3. دعم التعليم والتدريب

- تطوير برامج تدريبية إقليمية وتعزيز التبادل التعليمي بين الدول الأعضاء.
- تنظيم مسابقات ومؤتمرات لريادة الأعمال للشباب وعلى أن تشمل الشباب من ذوي الإعاقة، من مختلف الدول الأعضاء.
- إنشاء منصة إلكترونية عربية لريادة الأعمال : تربط بين **رواد الأعمال في جميع الدول العربية من أجل :**
  - تبادل المعرفة وتقديم الدعم الفني.
  - تقديم دورات تدريبية عبر الانترنت لرواد الأعمال .
  - توفير أدلة قانونية ومعلوماتية عن بيئة الأعمال في كل دولة .
  - تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال على المستوى الإقليمي والدولي .
  - التسويق الإلكتروني للمنتجات والخدمات التي يقدمها رواد الأعمال .

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار وحاضنات الأعمال لدعم التعاون والتبادل بين الدول الأعضاء.
- تقديم جوائز وحوافز للمشاريع الريادية المبتكرة على المستوى الإقليمي.
- تنظيم زيارات ميدانية للدول الأعضاء لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- استطلاع رأي رواد الأعمال وجمع آرائهم بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

- الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية وريادة الأعمال من كافة الجوانب.
- تطوير قوانين التجارة الإلكترونية ، بما يتماشي مع تطور ريادة الأعمال الرقمية ، وتوفير لوائح واضحة حول أمن البيانات وحمية المستهلكين.

5. تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة

- إطلاق برامج تمويل وتدريب إقليمية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكد من عدالة السياسات وأنها لا تميز فئة ضد أخرى ، وحماية فئات المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم التدريب المهني والتقني للشباب وعلى أن يشمل الشباب من ذوي الإعاقة في مجال ريادة الأعمال.

6. تعزيز الشراكات والتعاون

- تنظيم فعاليات إقليمية تضم رواد الأعمال والمستثمرين وصناع القرار العرب بهدف تعزيز التعاون بين الدول ، وربط المشاريع الناشئة بالمستثمرين لتبادل الخبرات وعرض الابتكارات وتسليط الضوء على قصص النجاح الملهمة .
- تسهيل إقامة شراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لدعم ريادة الأعمال.
- دعم برامج تبادل لرواد الأعمال : لتبادل الخبرات وبناء العلاقات ،واستقبال خبراء دوليين لتقديم الاستشارات والدعم الفني في المنطقة .
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف جذب الدعم الفني والمالي لتعزيز المشاريع الريادية.

على مستوى منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

يقوم كل من منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بدور محوري في تعزيز ريادة الأعمال ودعم تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في الدول العربية. وفيما يلي أبرز الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها **من خلال:**

1. **معايير العمل العربية الداعمة للسياسات والتشريعات الموجهة لريادة الأعمال في الدول العربية:**

- التنسيق بين الدول العربية: تقديم توصيات وإرشادات للدول الأعضاء حول أفضل الممارسات في دعم ريادة الأعمال، وتطوير التشريعات والسياسات التي تحفز على إنشاء المشاريع الريادية.
- مواءمة السياسات: العمل على مواءمة السياسات الاقتصادية مع معايير العمل العربية في الدول العربية لتسهيل التعاون والتكامل الإقليمي.
- إصدار أدوات معيارية جديدة تواكب المتغيـــرات في عالم العمل: أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 20 وتوصية رقم 10 لسنة 2024 والمتعلقتان بأنماط العمل الجديدة.

2. **بناء ودعم قدرات أطراف الإنتاج في العمل الريادي:**

- تنظيم ورش العمل والبـرامج التـــدريبية: تقديم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات للمتدخلين المعنيين بتطوير ريادة الأعمال.
- تبادل الخبـرات: تسهيل تبادل الخبرات والمهارات بين أطراف الإنتاج والجهات ذات الصلة بريادة الأعمال في الدول العربية من خلال تنظيم منتديات وورش عمل مشتركة.
- إصدار تقارير التشغيل بشكل دوري.

3. **دعم السياسات التمويلية الموجهة لريادة الأعمال:**

- تسهيل الوصول إلى التمويل: تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء في تطوير أدوات تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات رواد الأعمال.

4. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:**

- التكامل الإقليمي :دعم إنشاء منصات تعاونية بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات في مجال ريادة الأعمال، وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الشراكات الدولية :تسهيل التواصل بين الرياديين العرب ونظرائهم في الدول الأخرى، ودعم الشراكات الاستراتيجية التي تفتح أسواقًا جديدة أمام المشاريع العربية.

بتنفيذ هذه الاستراتيجية، يمكن تعزيز بيئة ريادية مزدهرة في الدول العربية، تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار في المنطقة، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث .

سادساً: استراتيجيات التسويق والتوزيع للشركات الناشئة

تعتبر استراتيجيات التسويق والتوزيع جزءًا حيويًا من نجاح الشركات الناشئة في الوطن العربي، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات التعرف على السوق المستهدف وتحليل احتياجاته واهتماماته، كما تشمل تحديد القنوات المناسبة للتسويق والتوزيع لضمان وصول المنتج أو الخدمة إلى العملاء المحتملين بطريقة فعالة. يتضمن ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي بشكل فعّال للترويج للعلامة التجارية وجذب العملاء، بالإضافة إلى ذلك، من المهم النظر في استراتيجيات التسعير والتخفيضات والعروض الخاصة التي تساهم في جذب العملاء وزيادة المبيعات من خلال تبني ما يلي:

أ. استـــراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع الأعمال:

تعتبر استراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات أمراً حيوياً لنجاح مشاريع الأعمال في الوطن العربي، وعلى رواد الأعمال البحث عن مصـادر تمويل متنوعة تشـمل التمويل الذاتي والقروض البنكية ورأس المال الاســتثماري. كما يجب وضــع خطط مالية محكمة وتقديم دراســات جدوى متكاملة لجذب المســتثمرين والشــركاء المحتملين. من المهم أيضــاً البحث عن الدعم الحكومي والمشــاركة في برامج الدعم المالي التي تعزز تطوير المشــاريع. يجب أن تكون اســتراتيجيات التمويل متنوعة ومرنة لضمان استمرارية تمويل المشروع وتحقيق النجاح المستدام.

ب. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز ريادة الأعمال:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال في الدول العربية، حيث تســاهم في تحســين كفاءة العمل، وربط الشــركات الناشــئة بالأســواق العالمية، وتوفير البيانات الضــرورية لاتخاذ القرارات الاســتراتيجية، بالإضــافة إلى ذلك، تســاعد تكنولوجيا المعلومات في تبسيط العمليات الإدارية وتقليل التكاليف الإدارية، وتسهيل التواصل بين فرق العمل. ومن خلال اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصـطناعي والتحليلات الضـخمة، يمكن لرواد الأعمال استغلال البيانات لتحسين منتجاتهم وخدماتهم بشكل مستمر وفعال.

ج. الابتكار والبحث والتطوير في سياق ريادة الأعمال:

يعتبر الابتكار والبحث والتطوير أساسيين في سياق ريادة الأعمال، حيث يساهم الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة وزيادة قدرة الشركة على التنافسية. كما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين العمليات الحالية. أما البحث والتطوير، فهما يساهمان في تحسين الجودة والكفاءة، وتطوير تقنيات وعمليات جديدة. يجب على رواد الأعمال العرب أن يكونوا حذرين في استخدام الابتكار والبحث والتطوير في إطار استراتيجياتهم، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الفعلية للسوق وتحقيق الاستدامة.

د. دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية:

تعد دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية وسيلة مؤثرة لتوضيح التحديات والنجاحات التي يمر بها رواد الأعمال. تحتوي هذه الدراسات على تفاصيل واقعية حول التجارب الفردية في مجال ريادة الأعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها. من خلال دراسات الحالة يمكن استخلاص الدروس والتوجيهات القيمة للرياديين الجدد، كما يمكن إلهامهم بأمثلة ناجحة تعزز ثقتهم في إمكانية تحقيق النجاح في مشاريعهم الخاصة.

ه. التطورات الحديثة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار في ريادة الأعمال العربية:

تشكل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث اتجه رواد الأعمال العرب نحو استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الحديثة في تحسين عمليات الإنتاج، وتحسين خدماتهم، وتوسيع مدى وصولهم إلى الأسواق الجديدة. كما باتت عمليات التسويق والتواصل تعتمد بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تغيير كبير في وسائل الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات.

و. الشراكات والتعاون الدولي:

بناء الشراكات والتعاون الدولي لتعزيز ريادة الأعمال العربية تعد أحد العناصر الأساسية في تعزيز ريادة الأعمال، حيث تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى الدلو العربية، وتوفير الفرص للمشروعات الناشئة للتوسع والنمو عبر الحدود. كما تساعد الشراكات الدولية على تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والفني للرواد العرب لتجاوز التحديات وتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال، وبالتالي، فإن تعزيز الشراكات والتعاون الدولي يساهم في بناء بيئة أكثر ازدهارًا لتحقيق اقتصاديات قوية ومستدامة في المنطقة.

ز. المؤسسات الدولية والشراكات الإقليمية:

تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في دعم ريادة الأعمال العربية، حيث تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة وتوفر الفرص للتوسع والتطوير، وتنظيم الفعاليات والمنتديات التي تجمع رواد الأعمال العرب مع المستثمرين والمختصين الدوليين لتبادل الخبرات وتوسيع شبكات العمل والشراكات. بالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل على تشجيع التعاون بين الدول العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والابتكار في المنطقة، مما يعزز فرص نجاح رواد الأعمال العرب وتطوير قدراتهم للمنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.

ح. التطلعات المستقبلية لتطوير ريادة الأعمال العربية:

يتبنى توصيات محددة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتشريعات داعمة للمبادرة الريادية، وذلك من خلال تحسين القوانين والسياسات التشريعية المتعلقة بتأسيس وتشغيل الشركات، وتسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية للرياديين. كما يجب أيضًا تحفيز ودعم التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا في الأعمال الناشئة، وتوفير التمويل والدعم المالي للمشاريع الريادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحسين بيئة الأعمال التي تشجع على الابتكار والاستثمار في الريادة.

سابعاً: ضمان الاستدامة للشركات الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعد استدامة الشركات الناشئة أمرًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، حيث تلعب هذه الشركات دورًا مهمًا في إحداث الوظائف وزيادة القيمة المضافة. يتعين على الشركات الناشئة تبني استراتيجيات الاستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، وتساهم في:

1. تطوير المهارات والقدرات الريادية من خلال:

- دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
- تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والابتكار.

2. دعم وتحفيز الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي من خلال:

- دعم البحث والتطوير في القطاعات التكنولوجية الواعدة.

- إنشـــاء حاضـــنات أعمال ومراكز تكنولوجية لاحتضـــان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

3. ضمان الاستدامة المالية من خلال:

- تنويع مصادر التمويل الموجه لدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير ومشروعات الأسر المنتجة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الريادية.

4. الممارسات الجيدة في ريادة الأعمال العربية من خلال:

- تطوير مهارات القيادة والابتكار.
- تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات والتغييرات السريعة في السوق.
- تشجيع روح المبادرة والإبداع من الجوانب الرئيسية في النماذج الناجحة.
- تلعب الشـراكات الفعّالة بين الأكاديميات والمؤسـسـات البحثية دوراً حيوياً في تقديم الدعم والموارد للرياديين.

ثامناً: المستهدفون

تســـتهدف الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال جميع الشـــركاء الاجتماعيين وأصـــحاب القرار(حكومات ،أصـحاب عمل، وعمال) و المؤسـسـات المعنية بريادة الأعمال ،ورواد الأعمال ،والبرلمانيين، والإعلاميين والفاعلين الاقتصـاديين والاجتماعيين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وقضـــايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات التنموية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية ....).

تاسعاً : آليات تقييم ومتابعة الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أ. التقييم والمتابعة

تعد مرحلة التقييم والمتابعة واحدة من الخطوات الحيوية في تقييم نجاح الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال و يتطلب ذلك:

- القيام بتحليل دقيق لأداء الاستراتيجية ودراسة نتائجها وتأثيراتها على مجال ريادة الأعمال في الدول العربية.

- استخدام أدوات ومؤشرات الأداء المحددة مسبقًا، والتي تمكن من قياس نجاح الاستراتيجية وتحديد ما إذا كانت قد حقّقت الأهداف المحددة لها أم لا.
- المتابعة والتقييم من العناصر الأساسية في استراتيجية ريادة الأعمال، حيث تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الشركات الناشئة وتحديد مدى تقدمها ونجاحها. تتضمن هذه الآليات عدة مراحل منها وضع المعايير والمؤشرات الرئيسية للأداء ومتابعتها بشكل دوري.
- القيام بعمليات التقييم والمراجعة الدورية للأهداف والخطط لضمان تحقيقها بشكل فعال، و يتوجب تحديد الأدوات المناسبة لمتابعة أداء الشركات الناشئة، مثل تقارير الأداء المالي وتحليل البيانات ورصد التقدم نحو الأهداف، والتحولات في سوق العمل وغيرها من العوامل المؤثرة على أداء الشركة.

ب. مؤشرات الأداء وكيفية تقييمها تشمل مؤشرات الأداء عدة عناصر تقييمية مثل:

- الإيرادات والأرباح، نسبة النمو والتوسع، مدى رضا العملاء والتحسينات في جودة المنتج أو الخدمة.
- تقييم هذه المؤشرات بشكل دوري ومنتظم لقياس الأداء ومراقبته.
- استخدام مؤشرات زمنية لتقييم سرعة تحقيق النتائج وتطور الأداء مع مرور الزمن، وهذا من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وضمان نجاح الاستراتيجية.

ج. أدوات مراقبة أداء الشركات الناشئة تشمل الأدوات المستخدمة في مراقبة أداء الشركات الناشئة عدة عناصر أساسية:

- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI's) التي تساهم في قياس وتحليل الأداء وتحديد التقدم نحو الأهداف المحددة.
- أدوات تحليل البيانات وإعداد تقارير دورية توضح الوضع المالي والإنتاجي والتسويقي للشركات.
- استخدام أدوات لرصد التغيرات في سوق العمل وتقدير تأثيرها على الأداء.
- وضع نظم متابعة دورية ومستمرة لضمان استمرارية تحقيق الأهداف والتكيف مع التحديات والتغيرات الخارجية.

د. **تقييم الأداء**

- تقديم الدعم للدول الأعضـــاء في تقييم تنفيذ اســـتراتيجيات ريادة الأعمال الوطنية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- اجراء تقييم شامل للاستراتيجية كل 3 سنوات لتحديد نقاط القوة والضعف.

ه. **إعداد التقـاريـــر الدورية**

- جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية حول حالة ريادة الأعمال في الدول العربية، مما يساعد على توجيه السياسات المستقبلية.

مـن خـلال هـذه الأدوار، تسـاهم منظمـة العمـل العربيـة بالتعـاون مـع مجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة العـرب فـي تحقيـق بيئـة ريادية مزدهـرة ومسـتدامة فـي الـدول العربيـة، ممـا يعـزز التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي المنطقـة ويعـزز جميـع متطلبـات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

* * *

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

الرقم ٥٦ /٢١/ ٢٠٢٥ التاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٥

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) الموقرة

تود المندوبية الدائمة أن ترفق لكم الموضوعات التي ترغب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية إدراجها ضمن مشروع جدول أعمال الدورة العادية (٨١) للمكتب التنفيذي ،وذلك تمهيداً لرفعها للدورة (٤٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب .

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...

12560
22 SEP 2025

هلد

28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt
Email : permanentyem@gmail.com Tel: 33386618-37492508 Fax: 3358939

٢٨ شارع أمين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

(مشروع المذكرات الشارحة والقرارات المقترحة)

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية المحترم

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن

تهديكم قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أطيب الامنيات ودوام التوفيق في أداء مهامكم

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم (٠٨/١/٥/٥٥٣/٢٥) بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٥، بشأن انعقاد الدورة (٨١) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٥م والتحضير للقمة العربية الخامسة والثلاثين وطلبها من الدول الأعضاء تقديم مقترحات لجدول الأعمال مشفوعة بمذكرات شارحة ومشروعات قرارات وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية بأن تعرض على مقامكم دعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن لإدراجه ضمن جدول أعمال القمة المقبلة.

وفيما يلي شرح للاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية:

لقد مرّ اليمن بعشر سنواتٍ من الصراع المتواصل منذ الانقلاب الحوثي على الدولة والاستيلاء على مؤسساتها عام ٢٠١٥، مما أوقع البلاد في أسوأ أزمة إنسانية شهدها العالم فقد أدت الحرب إلى تدمير الاقتصاد والبنية التحتية الحيوية بشكل غير مسبوق وأصبح اليمن أفقر بلد في المنطقة وأقلها نموًا. وتعاني الغالبية الساحقة من السكان من آثار الصراع؛ حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ٨٠٪ من اليمنيين بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية ونصفهم يعيشون في فقر مدقع . وأسفرت الحرب عن انهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم ومياه، وخلّف شريحة واسعة من الفئات الضعيفة (كالأيتام والأرامل وذوي الإعاقة) التي تتطلب رعاية خاصة. كما أدت الحرب إلى تفكك النسيج الاجتماعي وظهور تحديات خطيرة في التماسك المجتمعي والسلم الأهلي. إن حجم الأضرار الاجتماعية يفوق قدرات اليمن المنهكة، الأمر الذي يتطلب دعمًا عربيًا منسقًا للمساهمة في تعافي المجتمع وإعادة بناء الإنسان والمؤسسات الاجتماعية على أسس مستدامة مع تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

المبررات المقترحة:

إن دعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن يُعد ضرورة ملحّة للأسباب التالية:

(١) الإسهام في إعادة تأهيل قطاعي الخدمات الاجتماعية الأساسية والصحة والتعليم التي تضررت بشدة، بما يكفل عودة الخدمات للسكان في جميع المناطق.

(٢) مساندة برامج رعاية الفئات الأكثر ضعفًا المتأثرة بالحرب مثل الأسر الأشد فقرًا والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان حصولهم على الدعم الاجتماعي والنفسي اللازم.

(٣) تعزيز جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية وشركاء التنمية الدوليين في مجال إعادة الإعمار الاجتماعي: حيث إن دعم الأشقاء والدعم الدولي غير كافٍ لتغطية الاحتياجات المتزايدة ويأتي الدور العربي لسد الفجوات التمويلية وتعزيز التضامن العربي مع اليمن.

(٤) الاستثمار في التعافي الاجتماعي سيسهم في ترسيخ الاستقرار والسلام في اليمن على المدى الطويل، إذ أن مجتمعًا متعافيًا ومتماسكًا هو حجر الزاوية لبيئة آمنة وتنمية مستدامة في بلد يقع في قلب المنطقة العربية. ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية سبق أن أكدت التزامها بدعم اليمن في المحافل الاجتماعية، وتمويل عدد من المشاريع الاجتماعية فيه ما يُشكل أرضية صلبة لتبني هذه المبادرة الشاملة.

بناءً على ما سبق، تقترح الجمهورية اليمنية وضع خطة عربية مشتركة لدعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن تحت مظلة جامعة الدول العربية، يتم من خلالها تنسيق جهود الدول الأعضاء والصناديق العربية لدعم برامج ومشروعات التعافي الاجتماعي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

د. محمد سعيد الزعوري

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مشروع القرار المقترح:

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة ٣٥):

- **وضع خطة عربية مشتركة لدعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن:** يقرُّ إطلاق خطة عربية شاملة لدعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن، تهدف إلى إعادة بناء القطاع الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي في جميع أنحاء اليمن.
- **حشد الدعم العربي المالي والفني:** يدعو الدول الأعضاء والصناديق والمنظمات العربية المتخصصة إلى تقديم الدعم المالي والفني العاجل لتنفيذ الخطة ودعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن، بما يشمل إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ورعاية الفئات الاجتماعية الأكثر تضررًا.
- **تنسيق الجهود تحت إشراف الجامعة:** يُكلّف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) بالتنسيق مع الحكومة اليمنية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لوضع خطة عمل تفصيلية لدعم الاطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية ، بما في ذلك تحديد الأولويات والمشاريع الاجتماعية المستهدفة ومصادر التمويل.
- **الشراكة مع الجهات الدولية:** يشجّع على تعزيز التنسيق مع جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والأمم المتحدة والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين في مشاريع التعافي الاجتماعي القائمة بما يضمن تكامل الدعم العربي مع الجهود الدولية وعدم ازدواجية المشاريع.
- **متابعة التنفيذ والتقييم:** يطلب من الأمانة العامة رفع تقارير دورية إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب حول مدى التقدم في تنفيذ الخطة، على أن يتم عرض تقرير متابعة شامل على القمة العربية المقبلة (الدورة ٣٦) لتقييم الإنجاز ومراجعة أي عقبات واقتراح الخطوات اللاحقة لضمان تحقيق أهداف المبادرة.

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية **المحترم**

تحية طيبة وبعد

الموضوع / إدراج اليمن ضمن أولويات الاستراتيجية العربية للحد من الفقر متعدد الأبعاد

تهديكم قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أطيب الأمنيات ودوام التوفيق في أداء مهامكم

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم (٠٨/١/٥/٥٥٣/٢٥) بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٥، بشأن انعقاد الدورة (٨١) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٥م والتحضير للقمة العربية الخامسة والثلاثين وطلبها من الدول الأعضاء تقديم مقترحات لجدول الأعمال مشفوعة بمذكرات شارحة ومشروعات قرارات وفي سياق حرص الجمهورية اليمنية على الاستفادة من الجهود العربية المشتركة في مجال التنمية الاجتماعية، تتقدم وزارتنا باقتراح إدراج الجمهورية اليمنية ضمن الدول ذات الأولوية في إطار "الاستراتيجية العربية للحد من الفقر متعدد الأبعاد"، وذلك للنظر في اعتمادة ضمن جدول أعمال القمة العربية الخامسة والثلاثين.

فيما يلي مذكرة شارحة توضح خلفية هذا المقترح وأهميته لليمن وللعمل العربي المشترك:

صادق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دوراته السابقة على الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ممؤكّدًا أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله يُعَدُّ أحد أكبر التحديات التي تواجه المنطقة وقد تم اعتماد الهدف الطموح المتمثل في التخلص من الفقر متعدد الأبعاد كأحد أولويات العمل الاجتماعي التنموي العربي تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، تواجه اليمن ظروفًا استثنائية تجعلها بحقّ من أكثر الدول استحقاقًا لوضعها في صدارة تنفيذ هذه الاستراتيجية. فاليمن كان أصلًا قبل الأزمة من أفقر البلدان العربية وأضعفها في مؤشرات التنمية البشرية، وجاءت الحرب الممتد منذ انقلاب الحوثي على الدولة واستيلاءه على مؤسساتها عام ٢٠١٥ ليُفاقم الفقر بصورة حادة ويدفع بشرائح جديدة وكبيرة من السكان إلى دوامة الحرمان. وتشير تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة إلى أن ٥٨٪ من السكان في اليمن يعيشون حاليًا في فقر مدقع مع حرمان متعدد الجوانب يشمل نقص الدخل والمأكل والرعاية الصحية والتعليم والمسكن اللائق. وبحسب التقارير الأممية فإن انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة خلال الحرب ساهم في تعميق أوجه الفقر غير النقدي كالصحة والتعليم والمياه ،بشكل خطير على سبيل المثال، أكثر من نصف السكان لا يحصلون على مياه شرب آمنة أو خدمات صرف صحي ، كما أن قرابة ٤.٥ مليون طفل في اليمن باتوا خارج المدارس بسبب الحرب والفقر مما ينذر بجيل جديد يعاني من الفقر متعدد الأبعاد ويفتقر للقدرات الأساسية إن هذه الحقائق المريرة

تستدعي تركيزًا استثنائيًا على اليمن ضمن جهود الاستراتيجية العربية للحد من الفقر، لضمان عدم ترك اليمن يتخلف أكثر عن الركب التنموي العربي

أهمية إدراج اليمن ضمن الأولويات:

1- حجم الفقر غير المسبوق: تحتل اليمن للأسف مرتبة متقدمة في شدة وانتشار الفقر بأنواعه المختلفة مقارنة بالدول العربية الأخرى، مما يجعل استهدافها ببرامج مكثفة أمرًا ملحًا لتحقيق هدف الاستراتيجية الإقليمي.

2- ارتباط الفقر بالاستقرار الإقليمي: إن استمرار مستويات الفقر الكارثية في اليمن يشكل عامل عدم استقرار ليس لليمن وحدها بل للمنطقة، في حين أن النجاح في تخفيض الفقر هناك سينعكس إيجابًا على الأمن والسلام الإقليميين.

3- الاستفادة من الدعم العربي والدولي: إدراج اليمن كأولوية سيمكن من تعبئة الموارد العربية إلى جانب الموارد الدولية المتاحة، في مشاريع تخفيف الفقر وبناء قدرات المؤسسات اليمنية، بما يعزز فعالية تلك المشاريع ويضمن استمراريتها.

4- تعزيز ثقة اليمنيين بالعمل العربي: سيكون لمنح اليمن أولوية خاصة في مجال مكافحة الفقر وقعٌ إيجابي شعبي ورسمي في اليمن، إذ يُظهر وقوف الأسرة العربية إلى جانب اليمن في محنته التنموية ورغبتها الصادقة في انتشاله من دائرة الفقر والتخلف.

5- القابلية للإنجاز: بالرغم من صعوبة التحديات، فإن اليمن متى ما حظي بالدعم المناسب قابل لتحقيق قفزات نوعية في تقليص الفقر متعدد الأبعاد، خاصة في ظل أي تحسن محتمل في الوضع الأمني. فهناك إمكانات كامنة يمكن استثمارها (كالموارد البشرية الشابة، والاقتصاد المحلي المجتمعي، والتضامن الاجتماعي)، مما يعني أن تركيز الدعم العربي قد يؤدي إلى نتائج دائمة وملموسة خلال أفق الاستراتيجية (٢٠٣٠-٢٠٢٠).

بناءً على ما تقدم، نلتمس من معاليكم دعم إدراج الجمهورية اليمنية ضمن الدول ذات الأولوية الأولى لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الفقر متعدد الأبعاد، يمكن أن يشمل ذلك تخصيص برامج ومشروعات تنموية واجتماعية لليمن بتمويل عربي، وتقديم الدعم الفني لبناء قدرات المؤسسات اليمنية في رصد الفقر متعدد الأبعاد ومعالجته. وإننا على ثقة بأن هذا المقترح سيحظى بالتأييد انطلاقًا من روح التضامن العربي والمصلحة المشتركة في تحقيق تنمية متوازنة في جميع أقطار أمتنا العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. محمد سعيد الزعوري

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مشروع القرار المقترح:

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة ٣٥):

- إدراج اليمن ضمن أولويات الاستراتيجية: يقرّر إدراج الجمهورية اليمنية ضمن البلدان ذات الأولوية القصوى في تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (٢٠٢٠-٢٠٣٠م)، نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن وارتفاع معدلات الفقر متعدد الأبعاد فيه بشكل غير مسبوق.
- حشد الدعم الفني والمالي: يوجّه الدعوة إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التنموية لإعطاء أولوية متقدمة لتمويل البرامج والمشروعات الموجهة لتخفيف الفقر في اليمن، بما في ذلك دعم خدمات التعليم والصحة والإسكان وتحسين سبل المعيشة للفئات الفقيرة.
- تعزيز القدرات الوطنية اليمنية: يكلّف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والمؤسسات الإقليمية المعنية (الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية) لوضع خطة دعم فني لبناء قدرات الجهات اليمنية في قياس مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد وإعداد السياسات والبرامج الكفيلة بتخفيضه.
- آلية متابعة خاصة: يقرر إنشاء آلية متابعة ضمن إطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تُعنى برصد تنفيذ المبادرات والمشاريع المتعلقة بتخفيف الفقر في اليمن، على أن تقدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والتحديات إلى المجلس الوزاري وإلى القمة العربية بشكل دوري.
- الدعوة لمؤتمر مانحين عربي خاص باليمن: يدرس إمكانية عقد مؤتمر إقليمي للمانحين العرب بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، بهدف تعبئة موارد إضافية لدعم جهود الحد من الفقر في

اليمن، بما يتوافق مع أولويات الإستراتيجية العربية ويُسرّع في تحقيق أهدافها في الجمهورية اليمنية.

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية المحترم

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ مقترح الخطة الوطنية لحماية الأطفال في اليمن

تهديكم قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أطيب الأمنيات ودوام التوفيق في أداء مهامكم

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم (٠٨/١/٥/٥٥٣/٢٥) بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٥، بشأن انعقاد الدورة (٨١) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٥م والتحضير للقمة العربية الخامسة والثلاثين وطلبها من الدول الأعضاء تقديم مقترحات لجدول الأعمال مشفوعة بمذكرات شارحة ومشروعات قرارات وفي ضوء ما يشهده اليمن من وضع إنساني صعب، خاصة على فئة الأطفال الذين يعدّون من أشد المتضررين من آثار الحرب، تتقدم الجمهورية اليمنية بمقترح إدراج موضوع "الخطة الوطنية لحماية الاطفال في اليمن على جدول أعمال القمة العربية القادمة (الدورة ٣٥).

وفيما يلي مذكرة شارحة لهذا المقترح وأهم مبرراته:

لقد دخلت الحرب في اليمن عامه العاشر، مخلفًا آثارًا كارثية على الأطفال حاضرهُم ومستقبلهم. وتُجمع التقارير المحلية والدولية على أن الأطفال في اليمن دفعوا الثمن الأغلى خلال الحرب من قتل وإصابة وتشريد وفقدانٍ للرعاية والتعليم. فآلاف الأطفال سقطوا بين قتيل وجريح نتيجة الأعمال العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، كما أن عشرات الآلاف فقدوا ذويهم ومعيليهم ليواجهوا مصيرًا مجهولاً. وتفيد بيانات الأمم المتحدة الحديثة أن اليمن يُعاني من إحدى أسوأ أزمات سوء التغذية الحادة والمزمنة بين الأطفال في العالم؛ حيث يعاني ٢.٧ مليون طفل في اليمن من سوء

تغذية حاد، ونحو ٤٩٪ من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بالتقزم أو سوء التغذية المزمن نتيجة نقص الغذاء والرعاية خلال سنوات الحرب هذه الأرقام الصادمة تعني أن نصف أطفال اليمن تقريبًا مهددون بمشكلات اجتماعية وصحية وتنموية طويلة الأمد قد لا يمكن تداركها إن لم يُتدارك الوضع فورًا.

إلى جانب ذلك، تسببت الحرب في حرمان الملايين من الأطفال في اليمن من التعليم نتيجة تدمير المدارس أو استخدامها لغير أغراضها، وانعدام الأمن، والنزوح، والفقر. وتشير التقارير إلى وجود ٤.٥ مليون طفل في اليمن خارج المدرسة حاليًا، أي ما يقارب طفلين من كل خمسة أطفال في سن الدراسة. والأسوأ أن هذا العدد تضاعف تقريبًا عمّا كان عليه قبل الحرب، ما ينذر بجيل ضائع يفتقد للمعرفة الأساسية ويكون أكثر عرضة للانخراط في عمالة الأطفال أو التجنيد أو زواج القاصرات وغيرها من الانتهاكات. وقد أفادت إحدى الدراسات الحديثة بأن ثلث الأسر في اليمن لديها طفل واحد على الأقل تسرّب من المدرسة خلال العامين الماضيين على الرغم من سريان هدنة نسبية، وكان الدافع الرئيسي لتسرب ٤٤٪ من هؤلاء الأطفال هو اضطرارهم للعمل

لإعالة أسرهم الفقيرة ما يعكس المزيج الخطير من الفقر والحرب في انتهاك حقوق الطفل الأساسية. كما تعرّض آلاف الأطفال لصدمات نفسية هائلة جراء مشاهد العنف وفقدان الأحبة، ما يتطلب برامج متخصصة للدعم النفسي وإعادة التأهيل. ومن المؤسف كذلك تسجيل حالات لتجنيد الأطفال واستغلالهم في الأعمال القتالية من قبل أطراف الحرب، في انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية والأخلاق الإنسانية. وفي هذا السياق، ورغم أن اليمن كان قد صدّق على الاتفاقيات الدولية لحماية الأطفال في النزاعات (بما فيها "إعلان مدارس آمنة" الذي أيدته اليمن عام ٢٠١٧)، إلا أن ظروف الحرب حالت دون التطبيق الأمثل لتلك الالتزامات.

مبررات وأهداف المقترح: إن طرح موضوع "الخطة الوطنية لحماية الأطفال في اليمن يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- تسليط الضوء عربيًا ودوليًا على معاناة أطفال اليمن باعتبارها قضية إنسانية وأخلاقية بالدرجة الأولى تستوجب استنفار الجهود على كافة المستويات لحمايتهم وضمان مستقبلهم؛ فالأطفال هم مستقبل أي مجتمع، وإنقاذ أطفال اليمن هو إنقاذ لمستقبل اليمن والأمة العربية ككل.

2- وضع إطار عمل عربي لحماية الأطفال في الحروب: يمكن بلورة مبادرة أو برنامج عمل عربي يعنى بحماية حقوق الأطفال في حالات الحرب، يشمل توفير الدعم الاجتماعي والتعليمي والنفسي والصحي، ويضمن عدم إفلات منتهكي حقوق الأطفال من المحاسبة وفق القانون الدولي الإنساني.

3- تعزيز التنسيق العربي في هذا المجال: حيث توجد العديد من الجهات العربية والإسلامية (مثل منظمة الـ"أيسيسكو" وجامعة الدول العربية - إدارة الأسرة والطفولة، والمجلس العربي للطفولة والتنمية) التي يمكن أن تتكاتف مواردها وخبراتها لتقديم دعم عاجل ومستدام للأطفال في اليمن (كإنشاء صناديق لدعم تعليم الأطفال، وبرامج لإعادة تأهيل الأطفال المجندين وضحايا الصدمات).

4- الإفادة من تجربة اليمن لوضع سياسات استباقية: للأسف، ليست اليمن البلد العربي الوحيد الذي يمر بصراع داخلي؛ لذا فإن الدروس المستفادة من النزاع اليمني يمكن أن تُستثمر لوضع خطط استجابة وحماية للأطفال في أي نزاعات حالية أو مستقبلية في المنطقة. تكون اليمن بذلك نموذجًا يُبنى عليه لوضع "دليل إجراءات" عربي لحماية الأطفال وقت الحروب.

بناءً على ما سبق، تطمح الجمهورية اليمنية أن يتبنى القادة العرب في القمة القادمة هذا الموضوع الإنساني الهام، عبر إصدار قرارات عملية لحماية أطفال اليمن اليوم وأطفال المنطقة في كل يوم. ونحن على ثقة بأن هذا المقترح سيلقى اهتمامكم الكبير انطلاقًا من حرصكم الدائم على رعاية وحماية الأجيال القادمة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

د. محمد سعيد الزعوري
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مشروع القرار المقترح:

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة ٣٥):

- **التضامن لحماية أطفال اليمن:** يعرب عن القلق البالغ إزاء الأوضاع الخطيرة التي يواجهها الأطفال في اليمن نتيجة استمرار الحرب، ويؤكد تضامن الدول العربية التام والتزامها بحماية الأطفال في اليمن وضمان حقوقهم الأساسية في الحياة والتعليم والصحة في ظل الحرب الدائرة.
- **إطلاق برنامج عربي لحماية الطفولة في مناطق الحرب:** يقرّر إطلاق برنامج عربي خاص تحت إشراف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بعنوان "حماية الطفولة في الحروب – اليمن نموذجًا"، يهدف إلى تنسيق وتكثيف جهود الدعم العربي للأطفال المتأثرين بالحروب. يشمل البرنامج في مرحلته الأولى اليمن، على أن يُستفاد منه كنموذج لوضع برامج مماثلة في دول عربية أخرى تعاني الصراعات.
- **مكونات برنامج الدعم:** يوجّه البرنامج تركيزًا على المحاور التالية: توفير الدعم للخطة الوطنية لحماية الأطفال واهمها توفير دعم تعليمي عاجل للأطفال خارج المدرسة (بما في ذلك إنشاء "مدارس آمنة" مؤقتة وتجهيزها)، تقديم خدمات الرعاية الصحية والتغذوية للأطفال والأمهات، إنشاء مراكز للدعم النفسي والاجتماعي لمعالجة آثار الصدمة لدى الأطفال، إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين بالعنف وإدماجهم في المجتمع، وحماية الأطفال من الاستغلال بجميع أشكاله.
- **حشد الموارد والشراكات:** يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الخيرية والصناديق العربية إلى المساهمة بسخاء في تمويل هذا البرنامج الإنساني الحيوي، كما يدعو إلى تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية المختصة لتنفيذ أنشطة البرنامج بكفاءة وفعالية على الأرض.

- التزام أطراف الحرب بحماية الأطفال: يطالب جميع أطراف الحرب في اليمن وفي أي نزاعات عربية أخرى بالالتزام المطلق بقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين وخاصة الأطفال، بما في ذلك الامتناع عن استهداف المدارس والمستشفيات، ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، وضمان وصول المساعدات إلى الأطفال والأسر بدون عوائق. كما يرحّب في هذا الصدد بانضمام الدول الأعضاء للمبادرات الدولية مثل إعلان المدارس الآمنة، ويشجع على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها.

- آلية متابعة عربية: يكلف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية وإدارة الأسرة والطفولة) بمتابعة تنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع الجهات المعنية في اليمن والمنظمات العربية المتخصصة، وتقديم تقرير مرحلي إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب حول التقدم المحرز والصعوبات القائمة في سبيل تعزيز حماية الأطفال في اليمن ، مع توصيات بإجراءات إضافية إذا لزم الأمر، على أن يتم إبلاغ القمة العربية في دورتها المقبلة بنتائج تلك الجهود.

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية المحترم

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ مقترح دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية لتعزيز السلم الأهلي في اليمن

تهديكم قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أطيب الأمنيات ودوام التوفيق في أداء مهامكم

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم (٨/١/٥/٥٥٣/٢٥) بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٥، بشأن انعقاد الدورة (٨١) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٥م والتحضير للقمة العربية الخامسة والثلاثين وطلبها من الدول الأعضاء تقديم مقترحات لجدول الأعمال مشفوعة بمذكرات شارحة ومشروعات قرارات، تتشرف الجمهورية اليمنية بأن ترفع إلى مقامكم مقترحًا بعنوان "دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية لتعزيز السلم الأهلي في اليمن" لوضعه على جدول أعمال القمة العربية في دورتها (٣٥). يأتي هذا المقترح إيمانًا منّا بالدور الفاعل للشباب والمجتمع المدني في إرساء السلام المجتمعي والتعافي من آثار الحرب، واستنادًا إلى التجارب الناجحة العديدة التي برزت في اليمن خلال سنوات الأزمة.

فيما يلي مذكرة شارحة توضح أهمية المقترح ومسوغاته:

بسبب الحرب التي اندلعت في اليمن منذ ما يقرب من عشر سنوات، انكمش دور مؤسسات الدولة في كثير من المناطق ، فوجد المواطنون أنفسهم في فراغ مؤسسي هائل. في خضم هذا الواقع المرير، برزت المبادرات الشبابية والتطوعية لتتولى العديد من المهام التنموية والإنسانية والإغاثية. وقد أكّد خبراء التنمية والمجتمع المدني في اليمن أن هذه المبادرات الشبابية أصبحت بمثابة "الرئة التي يتنفس بها المجتمع المحلي" في ظل هذه الظروف. ولم يقتصر نشاط هذه الحركات والمبادرات على المدن أو المناطق التي شهدت مواجهات مسلحة، بل امتد ليغطي معظم أنحاء البلاد من خلال برامج نوعية ومشاريع خلاقة تميزت بالكفاءة والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

من أبرز الأمثلة على نجاح تلك المبادرات: مبادرة شبابية في حضرموت أنشأت مخابز مدعومة تبيع الخبز بأسعار رمزية للفقراء، مما ساهم في تخفيف معاناة آلاف الأسر في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار الغذاء. وهناك مبادرات أخرى اهتمت بتقديم الخدمات الطبية وأخرى اهتمت بتوزيع المواد التعليمية وإعادة تأهيل المدارس بصورة تطوعية، وأخرى ركزت على المصالحة المجتمعية وحل النزاعات المحلية بين أبناء القرى والمناطق المجاورة، مما منع اندلاع ثارات وصراعات على المستوى الأهلي.

هذه الجهود وغيرها تظهر بجلاء أن الشباب في اليمن وفعالياته المجتمعية يمتلكون رغبة صادقة وقدرة على صنع التغيير الإيجابي وبناء السلام من القاعدة، متى ما توفرت لهم الظروف والدعم اللازم.

الحاجة إلى الدعم العربي: على الرغم من النجاح النسبي والمساهمة الفارقة لهذه المبادرات داخليًا، فإنها غالبًا ما تعمل بإمكانات شحيحة وظروف بالغة الصعوبة. إذ يعتمد أغلبها على تبرعات محلية محدودة أو جهود تطوعية غير ممولة، وتواجه عراقيل لوجستية وأمنية متنوعة. من هنا تنبع الحاجة إلى دعم عربي منظم لتعزيز واستدامة هذه الحركات المجتمعية الواعدة. وسيحقق هذا الدعم عدة أهداف:

١- تعزيز السلم الأهلي: حين يتم تمكين الشباب والمنظمات التي تنشط في المصالحة المحلية وتقديم الخدمات، فإننا نعزز بشكل مباشر السلام الإيجابي في المجتمع، القائم على العدالة الاجتماعية والتماسك والتعاون، وليس مجرد غياب العنف، وهذا ما تقوم به تلك المبادرات، ما يستوجب رفدها بالموارد والمساندة.

٢- بناء الثقة في مؤسسات العمل العربي المشترك: سيكون لدعم الجامعة العربية لهذه الجهود أثر كبير في نفوس الشباب في اليمن وأفراد المجتمع، إذ سيشعرون أن أمتهم لم تتخلّ عنهم، بل تقف معهم وتؤمن بمبادراتهم. كما سيشجع ذلك ثقافة التطوع والعمل الأهلي في دول عربية أخرى تمر بظروف مشابهة.

٣- ربط المبادرات المحلية بالفضاء العربي الأوسع: من خلال الدعم والتشبيك، يمكن لتجارب النجاح المحلية في اليمن أن تتواصل مع نظيراتها في الدول العربية، ضمن شبكات إقليمية لتبادل الخبرات والتضامن، كتفعيل قرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بشأن الشباب والسلام والأمن. لقد اعتمدت الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ قرارًا هامًا (رقم ٢٢٥٠) حول "الشباب والسلم والأمن" ؛ وأطلقت الجامعة العربية إستراتيجيتها الإقليمية للشباب والسلم والأمن مؤخرًا. حان الوقت لترجمة هذه التوجهات إلى دعم ملموس للمبادرات الشبابية على الأرض، واليمن مكان مثالي للبدء بذلك.

المقترح المحدد: إنشاء برنامج عربي أو صندوق دعم مخصص للمبادرات الشبابية والمجتمعية في اليمن، تحت إشراف وإدارة مشتركة بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) والحكومة اليمنية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل). يقوم البرنامج بتقديم منح مالية صغيرة ودورات بناء قدرات للمبادرات والفرق التطوعية المحلية التي تعمل في مجالات تعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي ومواجهة آثار الحرب. كما يتبنى البرنامج تنظيم

ملتقيات دورية تجمع رواد المبادرات في اليمن مع نظرائهم العرب لتبادل الخبرات وتعزيز شبكة "شباب عربي من أجل السلام".

أملنا كبير أن يحظى هذا المقترح باهتمام ودعم قادتنا العرب، لما فيه من استثمار في مستقبل مشترك أكثر سلمًا وازدهارًا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. محمد سعيد الزعوري
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مشروع القرار المقترح:

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة ٣٥):

- دعم المبادرات الشبابية في اليمن: يقرّر إطلاق مبادرة عربية خاصة لدعم وتمويل المبادرات الشبابية والمجتمعية اليمنية الهادفة إلى تعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، إدراكًا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المبادرات في ترميم النسيج الاجتماعي وتقوية الوئام المجتمعي في اليمن الذي أنهكته سنوات الحرب.
- إنشاء برنامج دعم عربي: يكلّف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية والجهات المعنية الأخرى بإعداد وتصميم برنامج عربي لدعم المبادرات الشبابية في اليمن خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. يتضمن البرنامج آلية شفافة لتلقي طلبات الدعم من المبادرات والفرق التطوعية اليمنية، ومعايير واضحة للتقييم واختيار المستفيدين، وحوكمة مشتركة لإدارة المنح والمتابعة والتقييم.
- تخصيص موارد مالية: يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات والصناديق المالية العربية (مثل الصندوق العربي للإنماء والقطاع الخاص العربي ومؤسسات العمل الخيري) إلى المساهمة في تمويل هذا البرنامج، سواء من خلال تخصيص مبالغ في ميزانيات الصناديق الاجتماعية

العربية أو عبر تقديم تبرعات مباشرة. كما يحثّ مجلس على دعم هذه الجهود ورصد مخصصات ضمن برامجه لتعزيز دور الشباب في اليمن في بناء السلام.

- بناء القدرات والتشبيك: يؤكد على أهمية أن يشمل البرنامج جوانب بناء قدرات الشباب ومنظماتهم، عبر توفير برامج تدريبية في مجالات إدارة المبادرات والتخطيط الاستراتيجي وحل النزاعات محليًا، فضلاً عن تشجيع تبادل الخبرات مع مبادرات مماثلة في الدول العربية. وفي هذا الصدد، يرحّب بعقد ملتقيات أو ورش عمل إقليمية تجمع الشباب في اليمن بأشقائهم من شباب الدول العربية لتبادل قصص النجاح وتعزيز ثقافة السلام والتعاون المشترك.
- متابعة وتقييم الأثر: يطلب من الأمانة العامة رفع تقرير إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب حول تقدم تنفيذ هذا البرنامج وعدد المبادرات المستفيدة ونوعية الأنشطة المدعومة، مع تقييم أوّلي لأثرها على المجتمعات المحلية في اليمن. كما يوجّه بأن يُعرض على القمة العربية في دورتها السادسة والثلاثين تقرير شامل يتضمن إنجازات المبادرة وأثرها على تعزيز السلم الأهلي في اليمن، مدعوماً بقصص نجاح ونماذج ملموسة، وذلك لاتخاذ ما يلزم من قرارات استمرار أو توسعة الدعم وفق النتائج.

البند الثاني:

الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

2- متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية، الاقتصادية والاجتماعية

مذكرة شارحة

بشأن: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

2- متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (جمهورية العراق: 2025)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (جمهورية العراق: 2025):

- أصدرت القمة العربية التنموية في دورتها العادية الخامسة عدد من القرارات الاجتماعية والتنموية، وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذها، وهي على النحو التالي:

1- القرار رقم (79) بشأن "دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية".

فيما يتعلق بالفقرة رقم (1) التي نصت على:

"دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، وفق خطة الاحتياجات الملحة للجمهورية اليمنية".

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/570/25) بتاريخ 2025/7/9، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها نص قرار القمة، بشأن موافاتها بتفاصيل عن تقديم الدعم لمشروع "إعادة تأهيل وتطوير / إنشاء وتجهيز مراكز الأحداث ومراكز التوحد بعواصم المحافظات"، الوارد في خطة الاحتياجات الملحة المشار إليها أعلاه.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2025/10/1760) بتاريخ 2025/8/5، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها احتياجات عدد (5) مراكز أحداث وتوحد بعواصم محافظات الجمهورية اليمنية الواردة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي على النحو التالي جمعية أطفال التوحد (عدن)، مركز دار الأحداث (المكلا)، مركز التوحد (المكلا)، ومركز الأمل للتوحد (تعز)، ومركز الأمل للتوحد (أدوات مستدامة).

(الموضوع معروض في بند مستقل)

2- القرار رقم (98) بشأن "التحضير العربي لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية". فيما يتعلق بالفقرتين رقم (3) و (5) اللذان نص على:

3- الترحيب بالمبادرة التونسية باستضافة الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده يومي 6/30 – 2025/7/1 في مدينة تونس، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع.

5- الطلب من الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة بالموقف والأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وبما يدعم مسيرة التنمية الاجتماعية العربية، وذلك في ضوء مخرجات الاجتماع العربي التنسيقي المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذا القرار.

- نظمت الأمانة العامة الاجتماع العربي – الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، يومي 6/30 و 2025/7/1 في الجمهورية التونسية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، وبالتعاون مع بعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك، وبالشراكة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعاون مع الإسكوا، وعدد من الوكالات الأممية.

- صدر عن الاجتماع مشروع "الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، التي تضمنت المحاور الرئيسية التي تهم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، واخذاً في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية، وذلك بالتركيز على المحاور الثلاثة الرئيسية للقمة العالمية وهي، القضاء على الفقر، والتشغيل والعمل اللائق، والاندماج الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية.

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/551/25) بتاريخ 2025/7/6، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها "الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، الصادرة عن الاجتماع العربي – الإقليمي رفيع المستوى المشار إليه أعلاه، التي تم التوافق عليها في الاجتماع، لموافاتها بأي ملاحظات حول الأولويات العربية للمؤتمر، وذلك في موعد أقصاه 17 يوليو / تموز 2025، حتى يتسنى أخذها في الاعتبار قبل إرسالها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وقبل وقت مناسب من فترة الصمت التي قررتها الأمم المتحدة للتشاور حول إعلان القمة العالمية المشار إليها، كما وجهت الأمانة العامة مذكرة إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نسخة من "الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"،

لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، وذلك بعد تحديثها في ضوء الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء في الموعد المحدد لهذا الشأن.

(الموضوع معروض في بند مستقل)

3- القرار رقم (99) بشأن "إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية".

نص القرار على:

1- اعتماد "إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"، على ألا تتحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية".

1- دعوة الدول الأعضاء للاسترشاد بالأهداف الواردة في هذا الإعلان، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية لمتابعة تنفيذ ما ورد فيه.

- تنفيذاً للفقرة الثانية من القرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/319/25) بتاريخ 2025/7/14، إلى منظمة العمل العربية، بشأن تنفيذ القرار واقترحت الأمانة العامة في هذا الشأن عقد فاعلية مشتركة مع منظمة العمل العربية خلال عام 2026 في إطار متابعة تنفيذ القرار المشار إليه أعلاه، وجاري عقد اجتماع تنسيقي لوضع التصور المشترك للفاعلية المقترحة، مدرج مقترح الفعالية ضمن أنشطة المجلس لعام 2026.

<u>الإجراء المطلوب:</u>

الأمر معروض على المكتب الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثالث:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

مذكرة شارحة

بشأن :متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

1- القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية

عرض الموضوع:

أولاً: تقرير حول جهود الدول الأعضاء للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (1028) الصادر عن الدورة (44) بتاريخ 2024/12/25، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر، بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء في هذا المجال وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "الأبعاد الاجتماعية".
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/127/25) بتاريخ 2025/2/4، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاتها باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، وتلقت الأمانة العامة في هذا الشأن المذكرة رقم (2005/157) بتاريخ 2025/5/6، من المندوبية الدائمة لدولة الكويت، التي تضمنت الجهود التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن، وتقديم المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع، وأشارت المذكرة إلى أن الوزارة تقوم بصرف بدل إيجار للأسر المستحقة التي لا تملك سكن خاص، وكذلك صرف مساعدة اجتماعية مقطوعة تصرف للمرة الواحدة لكل من تضرر وتأثر مسكنه بصورة مفاجأة من جراء الحريق أو تأثير المناخ، بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية وورش حرفية للفئات التي تتقاضى المساعدات الاجتماعية في سبيل تطوير مهاراتهم للعمل في الميادين المختلفة وتأهيلهم اقتصادياً لدخول سوق العمل وذلك من خلال مشروع "من كسب يدي" وهو برنامج أسري وطني تابع للوزارة، وكذلك احتضان الوزارة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للفئات التي تتقاضى المساعدات الاجتماعية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع الخطة التشغيلية لعام 2024 تحت عنوان "تطوير مشروع من كسب يدي".

ثانياً: التقرير العربي الثالث حول الفقر المتعدد الأبعاد:

- نصت الفقرة خامساً من قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1028) المشار إليه على "تكليف الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بإعداد التقرير العربي الثالث حول الفقر متعدد الأبعاد بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، والشركاء من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية، وبالاستعانة بالخبراء والمتخصصين".
- تنفيذاً لقرار المجلس، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً فنياً مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتم الاتفاق على عدد من الخطوات التنفيذية لإعداد التقرير العربي الثالث للفقر متعدد الأبعاد.
- ستنظم الأمانة العامة ورشة عمل حول "الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية"، بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وعدد من الشركاء من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك يومي 2 و 2025/12/3 في المملكة الأردنية الهاشمية، سوف تستعرض ورشة العمل المنهجية المحدثة لإعداد التقرير العربي الثالث للفقر المتعدد الأبعاد، كما تأتي هذه الورشة في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية في دورتها الرابعة.

ثالثاً: المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية:

- نصت الفقرة رقم (4) من رابعاً من قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1028) المشار إليه على:

4- دعوة الدول الأعضاء التي لم تقم بالتوقيع / التصديق على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، إلى سرعة التوقيع/ التصديق عليه، وذلك حتى يتسنى للمركز القيام بكافة المهام الموكلة آلية وفقاً للنظام الأساسي الخاص به.

- تنفيذاً للفقرة رقم (4) من القرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/127/25) بتاريخ 2025/2/4 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن تنفيذ متطلبات القرار، ودعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، وبناءً عليه وقعت جمهورية مصر العربية على النظام الأساسي للمركز من خلال سعادة السفير المندوب الدائم لجمهورية

مصر العربية بتاريخ 2025/2/25.

- كما سبق وأن تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (م/1982/9/5) بتاريخ 2024/7/24 من المندوبية الدائمة لجمهورية العراق، بشأن طلب وزارة التخطيط بموافاتها بتفاصيل التوقيع على النظام الأساسي للمركز، وقامت الأمانة العامة بموافاة المندوبية بكافة التفاصيل، وجاري التنسيق معها في هذا الشأن.

- في ذات السياق، تلقت الأمانة العامة المذكرتين رقم (ج ع/2154/3) بتاريخ 2025/8/17، ورقم (ج ع /2356/3) بتاريخ 2025/9/4 من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، التي تضمنت طلب وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة تجديد عقد الخبيرة لارا العتوم للعام القادم 2026، وذلك نظراً لاستكمال متابعة الخطة التنفيذية للمركز العربي.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

وتتشرف أن تشير إلى مذكرتها رقم (8/1/5/1/25) بتاريخ 2025/1/5، المرفق بها قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت يوم 25 ديسمبر / كانون الأول 2024 في مملكة البحرين.

تود الأمانة العامة الإشارة إلى القرار رقم (ق: 1028 (د.ع44)،2024/12/25)، الصادر عن الدورة المشار إليها أعلاه، الخاص بالقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية (مرفق)، الذي تضمنت فقرته الثانية من أولاً دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر.

كما تود الإشارة إلى الفقرة ثانياً من ذات القرار الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء، إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن كافة الفعاليات الخاصة بسياسات القضاء على الفقرة، التي تم تنظيمها من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية.

كما تود الإشارة أيضاً إلى الفقرة ثالثاً من ذات القرار، الذي تضمنت دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020 – 2030)، الذي أقرته القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بموجب القرار رقم (ق.ق59 د.ع(4) – ج3–2019/1/20)، وتوصيات التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بطلبها هذا حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

الأمانة العامة ـ القاهرة ـ ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 ـ 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكترونى: central.mail@las.int الموقع الالكترونى: www.lasportal.org

كما تود الإشارة إلى الفقرة رابعاً من ذات القرار، الخاصة بالمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، والتي أكدت على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم [953 (د.ع 41)، 2021/12/23]، ورقم [969 د.ع 42، 2023/1/26]، ورقم [1006 د.ع 43، 2023/12/20]، الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء للمصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وفقا للنظم المتبعة في هذا الشأن، كما تضمنت الفقرة رابعاً توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي قامت بالتوقيع على النظام الأساسي للمركز المشار إليه أعلاه، وأحاط المجلس علماً بإفادة كل من جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية العراق، بالتوقيع على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، ودعا القرار الدول الأعضاء التي لم تقم بالتوقيع / التصديق على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، سرعة التوقيع / التصديق عليه، وذلك حتى يتسنى للمركز العربي القيام بكافة المهام الموكلة آليه وفقاً للنظام الأساسي الخاص به.

تغدو الأمانة العامة ممتنة من المندوبية الموقرة تفضلها بموافاة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة، للتفضل بالعرض على معالي الوزيرة / الوزير، للتفضل بالتوجيه بما يراه مناسباً بشأن تنفيذ متطلبات القرار المرفق، لاسيما الفقرات المشار إليها، وموافاة الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بما تم في هذا الشأن حتى يتسنى اتخاذ اللازم.

وتنتهز الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية - القاهرة

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo

ج ع/٢١٥٤/٣

٢٠٢٥/٨/١٧

10774

17 AUG 2025

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

وبالإشارة لمذكرتها رقم 08/1/5/553/25 تاريخ 2025/7/7، والمتضمنة طلب الأمانة العامة موافاتها بالموضوعات المطلوب ادراجها على مشروع جدول اعمال الدورة العادية (81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لرفعها للدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ولاحقاً لمذكرة المندوبية رقم ج ع/2136/3 تاريخ 2025/8/13.

تود المندوبية بإعلام الأمانة العامة الموقرة بطلب وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية رصد مخصصات مالية لتجديد عقد الخبيرة السيدة/ لارا العتوم للعام القادم 2026 نظراً للحاجة الى خدماتها في متابعة الخطة التنفيذية للمركز العربي لدراسات السياسيات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، والذي تستضيفة المملكة الأردنية الهاشمية، وعرض الموضوع على اجتماعات الدورة العادية (81) للمكتب التنفيذي للمجلس، وستقوم المندوبية بتزويد الأمانة العامة الموقرة بمذكرة شارحة بهذا الشأن.

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام،،،

المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية
THE PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

القطاع الاجتماعـــــــــي
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
القاهـــــــرة

ح.ش/ن.ش

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبيّة الدائمة
للمملكة الأردنيّة الهاشميّة
جامعة الدول العربية – القاهرة
٢٠٢٥/٢/٤٢
٢٠٢٥/٩/١٤

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo

11636
04 SEP

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

ولاحقاً لمذكرة المندوبية رقم ج ع/2154/3 تاريخ 2025/8/17 بخصوص طلب وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية رصد مخصصات مالية لتجديد عقد الخبيرة السيدة/ لارا العتوم للعام القادم 2026 نظراً للحاجة الى خدماتها في متابعة الخطة التنفيذية للمركز العربي للدراسات السياسيات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، والذي تستضيفة المملكة الأردنية الهاشمية، وعرض الموضوع على اجتماعات الدورة العادية (81) للمكتب التنفيذي للمجلس.

تتشرف المندوبية بأن ترفق طياً المذكرة الشارحة بشأن الموضوع المشار اليه بأعلاه.

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام،،،

المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية
PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

القطاع الاجتماعـــــــــي
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
القاهـــــــرة

ح.ش/ن.ش

ورقة شارحة حول تجديد عقد الخبيرة السيدة لارا العتوم لمتابعة تنفيذ خطة المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية

المقدمة

تتشرف وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية بإعداد ورفع هذه الورقة الشارحة، والتي تُعد بمثابة ملحق رسمي يوضح أسباب وأهمية تجديد عقد الخبيرة السيدة لارا العتوم للعام 2026 لمتابعة تنفيذ خطة المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، والذي تستضيفه المملكة الأردنية الهاشمية.

ويأتي هذا الإجراء ضمن حرص الوزارة على ضمان استمرارية العمل المؤسسي والفني للمركز العربي وتعزيز دوره كمنصة عربية متخصصة لتطوير السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر. وقد سبق للخبيرة السيدة لارا العتوم أن أعدت الخطة التنفيذية للمركز، وامتدت خبرتها لتشمل مراحله الإعداد، حيث انتهى عقدها بعد استكمال الوثائق والخطط المرجعية اللازمة.

ومع الحاجة الماسة لاستمرار تنفيذ الخطة وفق الجداول الزمنية المعتمدة، ترى وزارة التنمية الاجتماعية ضرورة تجديد العقد للعام 2026، لضمان متابعة الخطة دون انقطاع، ولتعزيز الجهود الأردنية في دعم العمل الاجتماعي العربي المشترك.

الهدف من الورقة

1. توضيح الأسباب والأهمية الفنية والإدارية لتجديد عقد الخبيرة.
2. رفع التوصيات والإجراءات اللازمة لضمان استمرارية متابعة تنفيذ خطة المركز العربي وفق الأطر الزمنية والمهلية المعتمدة.

أهمية تجديد العقد

1. استمرارية العمل بمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية دون توقف أو تأخير.
2. الاستفادة من الخبرة المتراكمة للحفاظ على المعرفة الفنية والإدارية المكتسبة خلال فترة عمل الخبيرة.

3. تعزيز الدور الأردني العربي بدعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية في استضافة المركز وتعزيز مكانته عربياً.
4. تعظيم أثر السياسات الاجتماعية من خلال تمكين الدول العربية من الاستفادة العملية من التدخلات والخطط الموضوعة.

المبررات

- ✓ الاستمرارية: تجديد العقد يضمن عدم انقطاع متابعة تنفيذ الخطة، ويحافظ على استقرار جدول الأعمال المعتمد.
- ✓ الجدوى الاستراتيجية: استمرار عمل الخبيرة يعزز المصلحة العامة للدول العربية في مجالات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.
- ✓ الكفاءة الإدارية: قدرتها على إعداد التقارير الفنية والدوريات ومتابعة الجهات العربية المعنية بشكل فعال.

الإجراءات والتوصيات

بناءً على ما سبق، توصي وزارة التنمية الاجتماعية بما يلي:

1. تجديد عقد الخبيرة السيدة لارا العتوم للعام 2026 لضمان استمرارية متابعة تنفيذ خطة المركز العربي.
2. رصد المخصصات المالية اللازمة لتجديد العقد ضمن الموازنة المعتمدة.
3. إحالة هذه الورقة الشارحة إلى المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية لإرسالها إلى الأمانة العامة لعرضها على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
4. متابعة الإجراءات المالية والإدارية اللازمة لتجديد العقد بالتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية والأمانة العامة.
5. التأكيد على دعم المملكة الأردنية الهاشمية المستمر للمركز العربي وللجهود العربية المشتركة في مجالات السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر، بما يعزز مكانة الأردن عربياً وإقليمياً.

البند الثالث:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة شارحة

بشأن: متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):

1- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP18):

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1029) الصادر عن الدورة (44) للمجلس، بشأن متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، في الفقرة رقم (3) من أولاً، التي نصت على "التأكيد على المشاركة عالية المستوى لوزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (18) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، الذي عقد في الفترة من 10 إلى 12 يونيو/ حزيران 2025 بنيويورك، وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، تعميم إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (3/531) بتاريخ 2025/5/5، بشأن طلب اتخاذ اللازم نحو المشاركة عالية المستوى من معالي الوزراء والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (18) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة في الفعاليات المصاحبة لها، وهي اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، والحدث رفيع المستوى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبناء عليه تلقت الأمانة العامة تأكيدات مشاركة عدد من الوزارات ورؤساء الآليات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الدول الأعضاء.
- شاركت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية– الأمانة الفنية للمجلس) بوفد رفيع المستوى، في أعمال الدورة (18) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي عقدت تحت عنوان: " **تعزيز الوعي العام بحقوق ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاجتماعية قبل القمة الاجتماعية العالمية** "، في الفترة من 10 إلى 12 يونيو/ حزيران 2025 بمقر الجمعية العامة بنيويورك، حيث ألقى سعادة السفير ماجد عبدالفتاح المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، كلمة الأمانة العامة في جلسات النقاش العام، مسلطاً الضوء على ما تشهده المنطقة العربية، من تحديات وتطورات غير مسبوقة، أثرت سلباً على المكتسبات التنموية، وشكلت عائقاً لتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز من حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة بشكل متقاطع مع كافة المحاور الرئيسية للقمة المرتقبة، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات الاشخاص ذوي الإعاقة وفي إطار منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بما يعزز حلول التمويل المرتقب لريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.

- شارك وفد الأمانة العامة في أعمال الحدث الجانبي الذي نظمه الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة تحت عنوان:" جودة الحياة والإعاقة: بناء مجتمعات متاحة وشاملة – إنجازات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بتاريخ 2025/6/10، حيث استعرض هذا الحدث التزام حكومة المملكة العربية السعودية بتوفير حياة كريمة لجميع سكانها، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، مع مراعاة احتياجات مختلف الفئات. كما تم استعراض الإنجازات المهمة التي حققتها المملكة العربية السعودية في حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات التشريعية والتنظيمية والمجتمعية، تماشيًا مع التزاماتها الدولية. وذلك في ضوء أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون 7.1% من إجمالي سكان المملكة، وتضمنت رؤية المملكة 2030 خططًا واضحة لتعزيز دمج هذه الفئة في المجتمع من خلال تشريعات ومبادرات تهدف إلى توفير حياة كريمة وشاملة لهم، مع التركيز على بناء مجتمعات متاحة، تتيح لهم ممارسة حقوقهم ومشاركتهم الفعالة ودمجهم في المجتمع. ومن جانبها أكدت الأمانة العامة في مداخلتها التي ألقاها الوزير مفوض طارق النابلسي، على جهود جامعة الدول العربية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أعلى مستويات اتخاذ القرار، حيث اعتمدت القمة العربية في المملكة العربية السعودية عام 2023 "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032"، والذي شكل نقلة نوعية هامة في هذا المجال، وإسهاما كبيرا في دعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز تنميتهم واندماجهم وتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تعظم من مصلحتهم. حيث تم تنظيم عدد من الفعاليات المتخصصة في هذا الشأن كان أخرها: تنظيم "منتدى رفيع المستوى حول تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، بالتنسيق مع الجمهورية التونسية " في الفترة 1 – 5 أكتوبر 2023 بتونس.
- أشار الوزير مفوض، الى تنظيم المنتدى العربي الوزاري الأول للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة والمقرر عقده في الربع الأخير من العام الجاري، والذي يأتي كأحد المحاور الرئيسية لمبادرة " العيش باستقلالية" والتي تمثل أحد المحاور الرئيسية للعقد، وموضحاً انه سيشكل نقلة نوعية هامة في هذا المجال، وبما ينشط هذا النمط السياحي الجديد في المنطقة العربية. كما اشار الى تصنيف الإعاقة في الدول العربية"، كأحد الأسس الرئيسية لتنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032"، موضحاً مواصلة الأمانة العامة لجهودها بالتنسيق مع الدول الأعضاء لإعداد التصنيف وتنفيذه على المستوى الوطني، بما يتناسب وأوضاع كل دولة وظروفها وامكانياتها. أخذاً في الاعتبار، ان مسألة

التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقرته القمة العربية هو ملكية فكرية لجامعة الدول العربية.

- شاركت الأمانة العامة في الحدث المعنون :" نحو القمة العالمية للتنمية الاجتماعية: رؤى من التقرير العالمي لإدماج الإعاقة بشأن تسريع الإدماج في عالم متنوع ومتغير"، والذى عقد بتاريخ 2025/6/11، برعاية ودعم مشترك من البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الفيدرالية الألمانية(BMZ)، والتحالف الدولي للإعاقة(IDA) ، والائتلاف الدولي للإعاقة والتنمية(IDDC)، ومنظمة اليونيسف، وكلية لندن للصحة والطب الاستوائي، حيث قدم هذا الحدث الجانبي أبرز ما جاء في التقرير العالمي لإدماج الإعاقة (GDIR) لإثراء النقاشات الجارية تمهيداً للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية 2025 من وجهات نظر أصحاب المصلحة المتعددة.
- ركز الحدث أيضاً على إبراز التحديات والفرص لتسريع الإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في عالم يشهد تغيرات متسارعة. كما ناقش المتحدثون دور الاتجاهات العالمية كالمناخ والتكنولوجيا، واستعرضوا استراتيجيات لتعزيز السياسات الشاملة عبر التعليم، الصحة، العمل والحماية الاجتماعية، مؤكدين أهمية التمويل العادل والمشاركة الفاعلة لذوي الإعاقة في صياغة السياسات المستقبلية.
- وفي مداخله مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تم الإشارة الى الخطة العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات، موضحاً انه تم التدريب عليها بالتعاون مع الشركاء، وانه من المنتظر ان يتم تنفيذ العديد من التدريبات أخذين في الاعتبار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات. هذا بالإضافة الى الشق السياسي وهو المطالبة الرسمية الدائمة من قبل الجامعة العربية والمجموعة العربية بتنحية الخلفات السياسية والصراعات عن الحق في الحصول على الخدمات والإغاثة والمساعدات الإنسانية.
- شارك وفد الأمانة العامة أيضاً في جلسات العمل والموائد المستديرة التي عقدت ضمن فعاليات المؤتمر، ذلك فضلاً عن عقد عدد من الاجتماعات مع كبار المسؤولين ومديري وكالات الامم المتحدة المتخصصة.
- بناءً على توجيهات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، أعدت الأمانة الفنية تقرير حول مشاركتها في أعمال الدورة 18 لمؤتمر COSP18، (مرفق)

2- التحضير للدورة التاسعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP19)، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة - نيويورك، في عام 2026:

- يعد انعقاد هذا المؤتمر حدثاً هاماً وفاعلاً في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحيث تكون المشاركة في هذا المؤتمر على مستوى عال من الوزراء وكبار الشخصيات الأممية

المسؤولين ملف الإعاقة، وذلك تنفيذاً للمادة (40) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعقد اجتماع دوري للدول الأطراف في الاتفاقية، وكذلك بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم من الفاعلين الأساسيين والمساهمين في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.

- يحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على تنظيم حدث جانبي واجتماع تشاوري على هامش أعمال دورات المؤتمر، وذلك للتركيز على أبرز القضايا العربية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من استعراضها والنقاش حولها في هذا الحدث العربي-الدولي الهام، بحضور صاحبات وأصحاب معالي الوزراء، وكبار الشخصيات الأممية وممثلي الشركاء الإقليمين والدوليين، بما يعزز جهود العربية الرامية في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد شراكات اللازمة لتخطي الصعوبات التي قد تواجه الدول الأعضاء.

ثانياً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القرار رقم (1029) (د.ع 44)، بتاريخ 2024/12/25، بشأن دعم حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات، حيث تضمنت الفقرة العاملة (ثالثاً) من القرار المشار إليه، توجيه الشكر لوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة ليبيا، على جهودها بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتنظيم "حدث رفيع المستوى ودورة تدريبية في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، الذي عقد يومي 22 و23 سبتمبر 2024 في مدينة طرابلس بدولة ليبيا، حيث صدر اعلان طرابلس الصادر عن الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز العمل التطوعي وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات المشار إليهم، والذى أكد على مواصلة الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس لتنظيم فعاليات متخصصة لتنفيذ "خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الاعاقة في الأوبئة والأزمات"، وبما يمكن من الجاهزية المسبقة لمواجهة إي كوارث طبيعة وغير طبيعية، وبما يضم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الفترات الصعبة.

ثالثاً: تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية:

- يمثل " تصنيف الإعاقة في الدول العربية"، أحد الأسس الرئيسية لتنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032"، الذي أقرته القمة العربية بموجب القرار رقم (846) في الدورة (32) بتاريخ 2023/5/19.
- بناء على ما تقدم، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القرار رقم (1029) (د.ع 44)، بتاريخ 2024/12/25، بشأن تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية، الذي

تضمن الإشادة بجهود الدول الأعضاء (دولة ليبيا – الجمهورية التونسية) بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وفريق الخبراء، لبدء إعداد التصنيف الوطني الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، والشركاء من الأمم المتحدة والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون العمل والاجتماعية لدول الخليج العربية، ودعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، وتكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بتقديم الدعم الفني بناء على طلبه وبالتعاون مع فريق خبراء إعداد تصنيف الإعاقة في الدول العربية.

- تنفيذا لقرار المجلس المشار إليه، تم التنسيق مع دولة ليبيا – وزارة الشؤون الاجتماعية، بالبدء في إعداد التصنيف الليبي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم القيام بزيارة ميدانية في دولة ليبيا، للوقوف على الوضع الحالي والإمكانيات المتاحة، وجاري العمل على إعداد التصنيف الليبي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للتصنيف العربي.
- في ذات الإطار، جاري التشاور مع الجمهورية التونسية والشركاء بناء على قرار المجلس رقم 1029 (د.ع 44) بتاريخ 2024/12/25، لوضع خطة العمل لبدء في إعداد التصنيف التونسي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقا للتصنيف العربي، كما يجري التشاور مع جمهورية مصر العربية، لمراجعة التصنيف المصري للإعاقة الحالي، وموائمته مع التصنيف العربي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة.
- في ذات الإطار، تم الاتفاق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعاون لدعم تنفيذ التصنيف في دول مجلس التعاون الخليجي، وكافة الدول العربية.
- من المنتظر ان تستضيف الجمهورية التونسية ورشة عمل حول "تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية" يومي 19 و20 يناير 2026، وتؤكد الأمانة الفنية للمجلس على ضرورة المشاركة المتخصصة في هذه الورشة، بما يعظم الاستفادة منها على المستوى الوطني.
- كما سبق وان وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، التعميم رقم (08/1/5/688/24) بتاريخ 11/9/2024، الى باقي الدول الأعضاء لطلب إفادتهم برغبة وزاراتهم في تنفيذ التصنيف على المستوى الوطني، وذلك لاتخاذ اللازم.

رابعاً: مبادرة " العيش باستقلالية":

- نظمت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) البحرين، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج

العربية، أعمال الدورة **الثالثة لـ "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، والمعرض العربي للاسر المنتجة، في الفترة من 6 الى 2025/11/8 في دولة قطر**، في مقر غرفة تجارة وصناعة قطر، وذلك على هامش أعمال مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

- ركزت مبادرة "العيش باستقلالية"، على دعم المشروعات والابتكارات التكنولوجية التي تمس حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكن من عيشهم باستقلالية، وكذلك دعم مشروعات زيادة الأعمال سواء للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم أو للمشروعات التي تنصب في مصلحتهم، وتسهم أيضا في إيجاد العمل اللائق لهم، جنباً إلى جنب مع عيشهم باستقلالية، شهدت الدورة الثالثة للمبادرة معرض لمشاريع رواد الاعمال والمبتكرين العرب الذين تم اختيارهم، وفقاً لمسابقة يتم اطلاقها بناء على الآلية التي اعتمدت في اختيار مشاريع الدورة الأولى والثانية من المسابقة، وفقا للمستجدات، بالإضافة الى عرض للمشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية من مؤسسات متخصصة لتدريب رواد الاعمال على تنمية قدراتهم في جذب التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم، التي عادة ما يكون جزءاً منها التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من تحقيق أهداف المبادرة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثالث:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

3- كـــبار الســـــن

مذكرة شارحة
بشأن: الموضوعات ذات الصلة بكبار السن

أولاً القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن:

عرض الموضوع:

- في إطار حرص الأمانة العامة على تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن"، التي أقرته القمة العربية بموجب القرار رقم (773) في دورتها الـ (30) بتاريخ 2019/3/31، وكذلك القانون العربي الاسترشادي لحقوق كبار السن، الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26]، وتنفيذا لقرارات المجلس رقم [1030 (د.ع44)، 2024/12/25]، بتقديم الدعم الفني على المستوى الوطني للدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية العربية أو القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بطلبها، لاتخاد اللازم وبالتعاون مع الشركاء من المنظمات العربية والوكالات الأممية ذات الصلة.

ثانيا: الاحتفال باليوم العربي لكبار السن:

- رحب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتخصيص يوم 10 أكتوبر من كل عام "يوما عربياً لكبار السن"، بموجب قراراه رقم بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26].
- دعا المجلس في قراراه الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم على المستوى الوطني، وموافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتقرير حول احتفالها في هذا الشأن.
- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس)، عدد من التقارير من الدول الأعضاء حول احتفالها باليوم العربي لكبار السن على المستوى الوطني. (التقارير ضمن الوثيقة الالكترونية).
- كما طلب القرار من الأمانة الفنية للمجلس، تنظيم فعاليات وأنشطة المجلس ذات الصلة بكبار السن في هذا اليوم، بالتنسيق مع الدول المستضيفة للأنشطة.

ثالثا: متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن:

- رحب المجلس في دورته الـ (43) بطلب سلطنة عمان استضافة أعمال "ندوة حول تنفيذ استراتيجية القمة العربية في دورتها الثلاثين لكبار السن بين الإمكانيات والتحديات"، وبناء على التنسيق الذي تم مع وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان تم عقد الندوة خلال يومي 6 و7 نوفمبر 2024، في سلطنة عمان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء. صدر عن الندوة عدد من التوصيات الهامة التي جاء في مقدمتها دعوة الدول الأعضاء مواصلة الجهود لتنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن الصادرة عن القمة العربية، وفقا للأولويات الوطنية لكل دولة، وبما يدعم جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والعمل على تحديث وتطوير التشريعات ذات الصلة بكبار السن، بالاسترشاد بالقانون العربي لحقوق كبار السن، بالإضافة إلى تعزيز وتطويع التكنولوجيا التي تسهم في تسهيل حياة كبار السن وضمان وصول الخدمات والمعلومات لهم بسهولة ويس، وبالاستفادة من التجارب العربية، والدولية الرائدة في هذا المجال، والعمل على إنشاء الآليات الوطنية رفيعة المستوى لكبار السن، ودعم وتطوير مقاربة الرعاية المنزلية من خلال العمل على تدريب وتأهيل مساعدي الحياة، كما تضمنت العمل على إنشاء قاعدة بيانات وطنية لكبار السن، تمهيداً لإعداد قاعدة بيانات عربية. **(مرفق التوصيات في الوثيقة الإلكترونية).**
- كما رحب المجلس في دورته الـ (44)، بطلب دولة ليبيا استضافة أعمال الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية حول "متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن"، خلال عام 2025، وجاري التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لعقد هذا الحدث في أفضل الظروف وأيسرها.
- قامت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإعداد استبيان لكبار السن، للوقوف على مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن، على المستوى الوطني، وقامت بتعميمه بموجب المذكرة رقم (08/115/29/25)، بتاريخ 2025/1/12، على الدول الأعضاء، وتلقت الأمانة العامة عدد من الردود من الدول العربية، وجاري التنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمهيدا لإعداد تقرير عربي لكبار السن، يعرض على دورة قادمة للمجلس.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

الرقم: 08/1/5/29/25
التاريخ: 12-1-2025

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشـــؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة.

وتتشرف أن تشير إلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم [ق 1030 (د.ع 44)، 2024/12/25]، بشـأن متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المسـتدامة 2030، "الموضوعات ذات الصلة بكبار السن"، والذي **تضمن في فقراته الثلاثة على:**

أولا: الاستراتيجية العربية لكبار السن:

1- توجيه الشـكر إلى وزارة التنمية الاجتماعية في سـلطنة عمان على جهودها بالتنسـيق مع الأمانة العامة، لتنظيم ندوة حول الاســتراتيجية العربية لكبار الســن بين الإمكانيات والتحديات الصــادرة عن الدورة الثلاثين للقمة العربية، ودعوة الدول الأعضــاء إلى العمل على تنفيذ توصيات الندوة بالتنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس).

2- دعوة الدول الأعضــاء الراغبة في تنفيذ الاســتراتيجية العربية لكبار الســن على المســتوى الوطني إلى موافاة الأمانة العامة بطلبها حتى يتسنى اتخاذ اللازم.

ثانيا: القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن:

"التأكيد على دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تقديم الدعم الفني على المستوى الوطني، للاسترشاد بالقانون العربي الاســترشــادي لدعم حقوق كبار الســن، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس، بطلبها حتى يتسنى اتخاذ اللازم"

ثالثا: الاحتفال باليوم العربي "لكبار السن":

1- دعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفال بيوم 10 أكتوبر، يوما عربياً لكبار السن، على المستوى الوطني.

2- دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار موافاة الأمانة الفنية بتقاريرها حول الاحتفال بهذا اليوم.

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير تليفون 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني: central.mail@las.int الموقع الإلكتروني: www.lasportal.org

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

بناء على ما تقدم، وفي إطار متابعة تنفيذ قرار القمة العربية رقم [773 د.ع 30 ج3- 2019/3/31]، بشأن الاستراتيجية العربية لكبار السن"، والذي تضمن دعوة الدول الأعضاء لأخذ الاستراتيجية العربية بعين الاعتبار في خططها وبرامجها الوطنية في مجال كبار السن، على أن عمل الأمانة العامة، بالتنسيق مع الشركاء من وكالات الأمم المتحدة المعنية، على تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية، بما يتلاءم مع تشريعات وقوانين الدول العربية.

وكذلك تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن ندوة "**تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن**" التي عقدت في سلطنة عمان خلال يومي 6 و7 نوفمبر 2024، والذي تضمنت دعوة الأمانة الفنية لإعادة تعميم الاستبيان الخاص بتنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن، تمهيدا لإعداد التقرير العربي لكبار السن، بالتعاون مع الشركاء.

تتشرف الأمانة العامة أن **ترفق استبيان حول مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية العربية لكبار السن، على المستوى الوطني.**

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافاة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو من في حكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة والطلب إليها تنفيذ فقرات قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وتعبئة الاستبيان المرفق، وإعادة إرساله لنا مرة أخرى في موعد أقصاه 16 فبراير 2025، تمهيداً لعرضه على الحدث رفيع المستوى وندوة "تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن"، والمقرر عقدها في دولة ليبيا خلال عام 2025، وإعداد التقرير العربي لكبار السن"، على أن يتم إرسال الاستبيان على الإيميلات التالية:

Socialdev.dept@las.int ahmed.haddad@las.int ahmedrashad289@gmail.com

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، هذه المناسبة للتعرب للمندوبية الموقرة، عن فائق التقدير.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

T.N A.R

البند الرابع:

العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032

مذكرة شارحة

بشأن: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوى الإعاقة 2023-2032

أولا: معرض أكسبو أصحاب الهمم الدولي:

- تنفيذاً للقرار رقم (1041) الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (44) بتاريخ 2024/12/25، شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) في الدورة السابعة لمعرض أكسبو أصحاب الهمم الدولي للعام 2025 الذي عقد بدبي في الفترة من 6-8 أكتوبر 2025 في مركز دبي التجاري العالمي، تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس مؤسسة دبي للطيران المدني، رئيس مطارات دبي، الرئيس الأعلى والرئيس التنفيذي لطيران الأمارات والمجموعة.
- شارك في معرض هذا العام، 250 عارض دولي ومركز لإعادة التأهيل زاره 15 ألف زائر خلال 3 أيام فقط، بزيادة نسبتها 15% مقارنة بالدورة السابقة من حيث المشاركين و20% من حيث المساحة، وذلك بفضل المشاركة الواسعة للقطاعين الحكومي والخاص وحرصهم على عرض خدماتهم وخبراتهم وتقنياتهم المتطورة.
- حرصاً من الأمانة العامة على إبراز جهود وزارات الشؤون الاجتماعية او ما في حكمها، فقد تم التنسيق مع الجهة المنظمة لإكسبو أصحاب الهمم لمشاركة وزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول العربية في المعرض من خلال حجز جناح للوزارة، علماً بان المعرض أتاح للمشاركين العديد من المزايا المعرفية والتسويقية المهمة من أبرزها: التعرف على أرقي التقنيات الحديثة والممارسات في مجالات إعادة التأهيل، تبادل العلاقات مع الجهات المعنية والالتقاء مع ممثلي الشركات الدولية المصنعة للتقنيات الحديثة، وكذلك التحدث والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي تقام ضمن فعاليات المعرض وتسليط الاضواء على الإنجازات التي تحققها الوزارات لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم تعميم المذكرة رقم 08/1/5/644/25 بتاريخ 2025/8/6 على مندوبيات الدول الأعضاء لتأكيد المشاركة والنظر في حجز جناح في المعرض.
- في ذات الإطار نظمت الأمانة العامة (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية -الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) حدث حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية ومكتب تعزيز التكنولوجيا والاستثمار بالبحرين التابع لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية (UNIDO-ITPO)، وذلك للتركيز على إيجاد أفضل السبل للعمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: مؤتمر السياحة الميسرة:

- عقد "المؤتمر رفيع المستوى للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، في المملكة العربية السعودية يومى 12 و2025/11/13، بتنظيم مشترك بين قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، وقطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة النقل والسياحة– الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة)، بالتنسيق مع هيئة رعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمملكة العربية السعودية، واتحاد الغرف العربية، والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، تنفيذاً لقراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (1041) بتاريخ 2024/12/25، والمجلس الوزاري العربي للسياحة، رقم (348) بتاريخ 2024/12/11، حيث يهدف المؤتمر إلى تفعيل التنسيق بين الدول العربية لتطوير السياحة الميسرة ، بما يتماشى مع التوجهات العالمية.
- مثل تنظيم هذه الفعالية الوزارية العربية رفيعة المستوى والتي تعد الأولى في نوعها التي تجمع بين مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب، والجهات الدولية المعنية، تعظيماً للجهود الهامة التي تقوم بها الدول الاعضاء، وبما يشكل فرصة للترويج ودعم فكرة السياحة الميسرة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث مثل المؤتمر منصة هامة لتسليط الضوء على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات السياحة والترفيه في الدول العربية، بهدف تحقيق تأثير كبير في دعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياحة والفن والثقافة على المستوى العربي والدولي، وبما يسهم أيضاً لهذا النمط الهام من السياحة في الدول العربية.
- وقد تميّز المؤتمر بحضور رئيس المجلس العربي للسياحة الميسرة سمو الامير فيصل بن فرحان ال سعود، وبمشاركة مميزة لمعالي الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، ومعالي السيد / محمد العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية. كما شارك أيضاً ممثلين رفيع المستوى من حكوميين وخبراء ومؤسسات عربية وخليجية المعنيين بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة ، ووفود رسمية ووزارية ونخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من 16 دولة عربية، مما عزز الطابع الإقليمي للمناقشات والمخرجات.
- وتضمن اليوم الأول للمؤتمر جلسة رئيسية حول السياحة الشاملة في المملكة بمشاركة ممثلين من الإعلام، وزارة الحج والعمرة، هيئة الطيران المدني، وخبراء دوليين، حيث نوقشت سبل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في التجربة السياحية. كما شمل اليوم جلسة أخرى حول دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تعزيز السياحة الميسّرة، إضافة إلى حوارات تفاعلية مع الجمهور، كما تم استعراض المقترح الأولي للتطبيق الهاتفي الجديد حول السياحة الميسرة

في الدول العربية.

- أما اليوم الثاني فقد انطلق بجلسة تناولت السياحة الرياضية والترفيهية الشاملة بمشاركة إعلاميين وخبراء من هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وقيادات من اتحادات الإعاقة البصرية. تلتها مداخلات من دول عربية وخليجية حول التجارب الوطنية في السياحة الميسّرة، قبل الانتقال إلى جلسة محورية بعنوان نحو استراتيجية عربية للسياحة الميسّرة شارك فيها ممثلون من جامعة الدول العربية، اتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. واختُتم المؤتمر بعرض مخرجاته وتوصياته ومنها: الطلب من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب إعداد استراتيجية عربية للسياحة الميسرة ، تنظيم مؤتمر عربي وزاري للسياحة الميسرة خلال عام 2026، بالتعاون مع الشركاء، دعوة الدول الأعضاء الى: دعم جهود مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واتحاد الغرف العربية، لإعداد تطبيق السياحة الميسرة في الدول العربية، ومواصلة استيفاء الاستبيان الخاص بالتطبيق الهاتفي للسياحة الميسرة تمهيداً لإطلاقه خلال عام 2026. الترحيب بمبادرة اتحاد الغرف العربية بإعداد "مؤشر عربي للسياحة الميسرة في الدول العربية".
- واختتم المؤتمر "بتقديم الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على كرم الضيافة وحسن التنظيم ، وكذلك توجيه الشكر للشركاء والمنظمين، والتأكيد على الالتزام بتنفيذ توصيات المؤتمر ورفعها لاعتمادها لدى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب، والتأكيد على استمرار التعاون العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

ثالثاً: نحو العيش المستقل للأشخاص ذوى الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (772) بتاريخ 2025/12/25 من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، التي تضمنت طلب عرض موضوع: آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوى الإعاقة لضمان الادماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- بعد التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115)، تحت عنوان: " نحو العيش المستقل للأشخاص ذوى الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي"، والذى أصدر القرار رقم 2474 بتاريخ 2025/2/13، والذى نص على :" إحالة موضوع " نحو العيش المستقل للأشخاص ذوى الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي"، الى مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم، وعرض الموضـــوع على المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في دورة قادمة.".

- أوضحت المذكرة الواردة من الجمهورية التونسية انه، وعملا بنص المادة 27 من الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوى الإعاقة المتعلقة بالعمل والعمالة والتى بمقتضاها تعتبر الدول الأعضاء المصـــادقة على هذه الاتفاقية ملزمة باتخاذ الخطوات المناســـبة والتدابير اللازمة لإعمال حق الأشـــخاص ذوى الإعاقة في العمل على قدم المســـاواة مع غيرهم، وتوفير الترتيبات التيســـرية الضرورية والمعقولة لذلك في أماكن العمل، وأنه في ضوء تراجع الوضع الاقتصادي للأشخاص ذوى الإعاقة بشكل ملحوظ، والذى أصبح اكثر هشاشة خاصة في ظل الأوضاع التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة، أصـــبح من الضـــروري التفكير في إيجاد حلول اقتصـــادية واجتماعية عاجلة واخري إستراتيجية لفائدة الفئات الضعيفة والهشة وخاصة فئة الأشخاص ذوى الإعاقة، باعتبارهم الأكثر هشاشة وعرضة للإقصاء والتهميش، خاصة في فترة الازمات والصدمات.
- وعلية أوضـــحت المذكرة أهمية وضـــع برنامج عربي لإدماج الأشـــخاص ذوى الإعاقة، يأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية وضمان أكثر مشاركة اقتصادية واجتماعية، تضمن العيش الكريم من أجل مكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة. مشيرة الى ان ذلك يتمثل في البرنامج في التوفيق بين النشـــاط الاقتصـــادي والعدالة الاجتماعية وضـــمان تكافؤ الفرص وتيسيرها لفائدة الأشخاص ذوى الإعاقة من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- وفي هذا الإطار اقترحت المذكرة، ان تقوم الدول الأعضـــاء برســـم الخطوط العريضـــة وســـن النصوص القانونية اللازمة وتوفير الوسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان زيادة فرص العمل خاصة للأشـــخاص ذوى الإعاقة، وتعزيز الادماج الاجتماعي للفئات الهشـــة من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق العمل بالإضافة الى التعليم والصحة والسكن، بهدف ضمان مشاركة اجتماعية واقتصـــادية أفضـــل لهم، خاصـــة للأشـــخاص ذوى الإعاقة الذين يواجهون بطبيعتهم عقبات مختلفة للوصول الي سوق العمل.
- كما تضـــمن مقترح الجمهورية التونسية، دعوة الدول العربية الايسر اقتصـــاديا الى دعم الدول الفقيرة والدخول في شراكات مع المؤسسات المحلية والوطنية للتقليص من التفاوت بينها وتشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان العربية.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

قــرار
بشأن
نحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة
لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (772) بتاريخ 2024/12/25،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة موضــوع "نحــو العــيش المســتقل للأشــخاص ذوي الإعاقــة لضــمان إدمــاجهم الاقتصــادي والاجتمــاعي"، إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم، وعــرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2474 - د.ع 115 - 2025/2/13)

البنـد الرابع:

آليـــة الورشـــات المحميـــة لفائـــدة الأشـــخاص ذوي الإعاقـــة لضـــمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم.

مذكرة شارحة
بشأن
آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم

—

عرض الموضوع:

تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (772) بتاريخ 2024/12/25، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، التي تضمنت طلب عرض موضوع "آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم"، ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد أرفقت المندوبية بمذكرتها مذكرة شارحة حول هذا الموضوع (مرفق).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق

المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة

لدى

جامعة الدّول العربيّة

472

عاجل وأكيد

تُهدي المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة لدى جامعة الدّول العربيّة، أطيب تحياتها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وتبعا لمذكّرتها رقم 287 بتاريخ 31 أكتوبر 2024، تتشرّف بموافاتها بالمواضيع مشفوعة بالمذكرات الشارحة الّتي ترغب الجمهورية التونسية في إدراجها في جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزمع عقده بمقر الأمانة بالقاهرة، خلال الفترة من 09 إلى 13 فيفري 2025، وذلك كما يلي:

-آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم؛

- تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغيّر المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة،

- حوكمة التشغيل.

وتغتنم المندوبيّة الدائمة للجمهورية التونسية هذه المناسبة لتّجدّد للأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة عن فائق تقديرها واحترامها.

القاهرة، 25-12-2024

الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة

-القاهرة-

المرفقات: (03)

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الدورة 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية

مـــذكرة شـــارحة

آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهم

عملا بالمادة 27 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بالعمل والعمالة والتي بمقتضاها تعتبر الدول الأعضاء المصادقة على هذه الاتفاقية ملزمة باتخاذ الخطوات المناسبة والتدابير اللازمة لإعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع غيرهم، بما في ذلك القطاع الخاص كما ورد في الفقرة (ح) من نفس المادة، وتوفير الترتيبات التيسيرية الضرورية والمعقولة لذلك في أماكن العمل وفقا للفقرة (ط)، غير أن الوضع الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة عرف تراجعا ملحوظا وأصبح أكثر هشاشة خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة جراء الانعكاسات الحادة لأزمة "كوفيد" 19 والنزاعات الإقليمية والعالمية وخاصة منها الحرب على أوكرانيا، والحرب على غزة والصراع الدائر بمنطقة الشرق الأوسط، وأصبح لزوما التفكير في إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية عاجلة وأخرى إستراتيجية لفائدة الفئات الضعيفة والهشة، وخاصة منها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم الأكثر هشاشة وعرضة للإقصاء والتهميش، حيث أنها الأكثر تضررا من الأزمات والصدمات، وهو ما يستدعي التفكير بأكثر جدية وواقعية في الوضعية الاقتصادية المتردية التي تعرفها هذه الفئة.

وحيث كان من الضروري دمجها في سوق الشغل على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع برزت فكرة وضع برنامج عربي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمعات العربية في إرساء آلية الورشات المحمية لفائدتهم لضمان أكثر مشاركة اقتصادية واجتماعية تضمن العيش الكريم من أجل مكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة ويتمثل

هذا البرنامج في التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص وتيسيرها لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، خاصة وأن فئة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة العميقة يتعذر عليهم في أكثر الأحيان الالتحاق بسوق الشغل، فتكون الورشات المحمية الفضاء الأمثل لتلقي تكوين وتدريب في اختصاصات عدة، كما أن هذا الفضاء يمنح للمتكونين فرصة للعمل والكسب وسط محيط اقتصادي آمن ومستقر.

وعلى اعتبار ضرورة التعايش مع الوضعيات المأزمية التي فرضتها الجائحة والظروف الاقتصادية العالمية، يقترح على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية العمل على رسم الخطوط العريضة وآليات وإجراءات تركيز الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، و سن النصوص القانونية اللازمة المنظمة لهذه الآلية للحصول على التراخيص وفتح الحسابات المصرفية، وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل مثل هذه المشاريع، علاوة على العمل على توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة لمزيد استثمارها في هذا المجال، خاصة وأنها أصبحت الحل الأكثر نجاعة وفاعلية في التعامل مع مختلف الأزمات التي تعيق التواصل والتفاعل الاجتماعي وتقلص من فرص العمل لدى الفئات الفقيرة والهشة على غرار الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف ضمان مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون بطبيعتهم عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل.

علما وأن آلية الورشات المحمية من شأنها أن تعزز الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق الشغل بالإضافة إلى التعليم والصحة والسكن حيث تمثل المشاركة النشيطة لهذه الفئات خطوة رئيسية في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق مستوى معيشي لائق.

هذا ويقترح عند وضع هذه الآلية دعوة الدول العربية الأيسر اقتصاديا إلى دعم الدول الفقيرة والدخول في شراكات مع المؤسسات المحلية والوطنية للتقليص من التفاوت بينها وتشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان العربية.

البند الخامس:

إعلان عمان – برلين الصادر عن القمة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة شارحة

بشأن: إعلان عمان- برلين الصادر عن القمة العالمية للأشخاص ذوى الإعاقة 2025

1- **القمة الإقليمية التمهيدية للقمة العالمية 2025 والتي عقدت بعمان يومى 13و2024/11/14:**

- في إطار التحضير للقمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد، شاركت الأمانة العامة مع المجلس الأعلى للإعاقة في الاردن في تنظيم المؤتمر الإقليمي التحضيري للقمة العالمية للإعاقة 2025، الذي هدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في سبيل دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق تغييرات إيجابية ملموسة في حياتهم، وساهم في تبادل الخبرات والتجارب للنهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم الكامل في المجتمع، ودعم تقديم التزامات نوعية وفعالة خلال القمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025، لتعزيز الحشد والتأييد لهذه الالتزامات وتنفيذها.
- تجدر الإشارة إلى المشاركة الفاعلة للدول العربية في المؤتمر الإقليمي التحضيري للقمة العالمية للإعاقة 2025، من خلال وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين ورؤساء مجالس الإعاقة في الدول العربية. حيث قام معالي الوزراء ورؤساء الوفود العربية باستعراض الالتزامات المقترح تقديمها أو عرضها خلال القمة. وقد عبّرت الأمانة العامة والدول الأعضاء خلال الاجتماع عن تأكيد التزاماتها تجاه القمة، بناءً على الاجتماع العربي التشاوري الذى عقد بحضور وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية والتحالف الدولي للإعاقة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، بصفتهم الجهات المنظمة للقمة العالمية للإعاقة، وأخذًا في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية.
- في ذات الإطار تم استعراض التزامات الجامعة التي رحب بها رؤساء وأعضاء الوفود العربية، لتعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ المواثيق والمعاهدات العربية والدولية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- كما تم التأكيد على العمل لتعزيز مبدأ 15 لـــــ 15 المتضمن في مسودة إعلان عمان – برلين للقمة العالمية للإعاقة، وبما يسهم في تبني المنهج الشمولي الدامج والمعزز لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، خاصة وأن ذلك المبدأ يتماشى مع الشعارات الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في دولة قطر في الفترة من 4 – 2025/11/6.

- وقد قامت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب بإعداد تقرير حول المؤتمر الإقليمي التحضيري للقمة العالمية للإعاقة 2025. **(التقرير مرفق ضمن الوثيقة الالكترونية)**

2- <u>القمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية المانيا الاتحادية يومي 3و2025/4/4:</u>

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب رقم (1029)، (د.ع 44)، بتاريخ 2024/12/25، فيما يخص الفقرة العاملة خامساً من القرار المشار إليه، بشأن التحضير لمؤتمر القمة العالمية للإعاقة الثالثة 2025، الذي نص على:" الإحاطة علماً بنتائج المؤتمر متعدد الاقاليم التحضـــيري للقمة العالمية للإعاقة 2025 ، الذي نظمه المجلس الأعلى لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة للمملكة الأردنية الهاشـــمية، بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتحالف الدولي للإعاقة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتحالف الدولي للإعاقة يومي 13 و2024/11/14، وتوجيه الشكر له على جهوده لتنظيم هذا المؤتمر الهام .دعوة الدول الأعضـــاء إلى مواصـــلة موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب، بالتزاماتها للأشـــخاص ذوي الإعاقة، المقترح عرضـــها على القمة العالمية للإعاقة، المقرر عقدها يومي 2 و 3 أبريل 2025 ، في مدينة برلين برئاســـة مشـــتركة للمملكة الأردنية الهاشـــمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية.الترحيب من حيث المبدأ بمقترح 15 ل 15 المتضـــمن في مســـودة اعلان عمان – برلين للقمة العالمية للإعاقة 2025 ، والذي يدعو الدول والمنظمات والهيئات المعنية لجعل 15 % من مشـــاريعها وبرامجها التنموية دامجة للأشـــخاص ذوي الإعاقة، وبما يســـهم في تبنى المنهج الشـــمولي الدامج والمعزز لحقوقهم. تكليف الأمانة العامة (قطاع الشـــؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشـــخاص ذوي الإعاقة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشـــؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية، بتنظيم حدث عربي رفيع المستوى ضمن فعاليات القمة العالمية للإعاقة 2025".

- بناء على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، **خطابات الدعوة لمعالي وزراء الشـــؤون الاجتماعية ولرؤســـاء المنظمات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بحقوق الأشـــخاص ذوى الإعاقة،** للمشاركة في الحدث العربي – الدولي رفيع المستوى الذي نظمته الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية)، بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشـــخاص ذوي الإعاقة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشـــؤون

والاجتماعية لدول الخليج العربية، تحت عنوان: "**التكنولوجيا والابداع وريادة الأعمال: داعم للعيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة**"، بتاريخ 2 أبريل 2025، في مقر القمة. عقد هذا الحدث على ضمن أحداث القمة العالمية الثالثة للإعاقة، وركز على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير بيئة داعمة تسهم في تحسين نوعية حياتهم من خلال تمكينهم من استخدام التكنولوجيا – الاختراعات والابتكارات – لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك دعم مشروعات ريادة الأعمال لتيسير حياتهم اليومية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية، وحيث كان اكبر الاحداث التي تم تنظيمها وشارك فيه ما يزيد عن ألف مشارك من الوزراء وكبار الشخصيات والخبراء والمتخصصين.

- **شاركت الأمانة العامة** بوفد رفيع المستوى في القمة، والتي عقدت يومي 2 و3 إبريل/ نيسان 2025 بمقر انعقاد القمة "في برلين ستيشين"، في العاصمة الألمانية برلين.
- استمرت القمة على مدار يومين ، حيث عقدت جلسات عمل متنوعة شملت موضوعات عديدة وهي: "تشكيل أسواق العمل الدامجة والعمل المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم؛ إطلاق محور المدن المرنة والدامجة: لأن مدن المستقبل بحاجة الى العمل من أجل الجميع؛ الصحة للجميع: تحويل النظم الصحية وضمان المساواة في الصحة للأشخاص ذوى الإعاقة؛ بناء مدن مستقبلية دامجة: تحديات وحلول محلية؛ من الإجراءات التدريجية الى التغيير النظامي: كيفية تحويل أنظمة التعليم لتكون شاملة ومتاحة للجميع؛ لا عدالة بدون استثمار : الحاجة الملحة للتمويل الدامج للإعاقة؛ خارطة الطريق: إبراز الالتزامات بإدماج ذوى الإعاقة في التعاون الإنمائي؛ من الحد من المخاطر الى التعافي: ممارسات دامجة للإعاقة في الكوارث والنزاعات؛ بناء الاتصالات، سد الفجور الرقمية: مستقبل رقمي شامل ومتاح لجميع الأشخاص ذوى الإعاقة؛ الأصوات والتصويت: المشاركة والتمثيل في الحياة العامة وصنع القرار؛ الطريق الى العمل المناخي الدامج: من برلين الي بيليم وما بعدها؛ إطلاق أقصى قدر من الموارد المتاحة: التمويل الدامج والمبتكر لتعزيز حقوق الإعاقة". كما عُقد على هامش أعمال القمة أكثر من 22 حدث جانبي تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة الجوانب.
- نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب/ إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، 3 أحداث جانبية على مدار يومي القمة وذلك على النحو التالي:الحدث **العربي– الدولي رفيع المستوى تحت عنوان: "التكنولوجيا والابداع وريادة الأعمال: داعم للعيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"**، والذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية لدول الخليج العربية، بتاريخ 2025/4/3، وحضره صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد رئيس المجلس الأعلى للأشخاص ذوى الإعاقة بالأردن ، كما

شارك فيه عدد من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ورؤساء الوفود المشاركين في أعمال القمة، فضلا عن وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية بجمهورية المانيا الاتحادية، و وزيرة الأشخاص ذوي الإعاقة لدولة إيطاليا، ووزير الدولة المفوض الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة ببولندا، وايضاً رئيسة المديرية العامة " لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والتعويض الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية" التي شاركت بالإنابة عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية الفيدرالي بجمهورية المانيا الاتحادية، وكما حضر الحدث عدد من كبار الشخصيات والمنظمات الأممية ذات الصلة.

- **الحدث الجانبي رفيع المستوى بشأن " التوظيف الشامل في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات السياسية"** ، والذي تم تنظيمه بتاريخ 2025/4/2، بالتعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية لدول الخليج العربية، وافتتحته وزيرة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت، وهدف إلى مناقشة تذليل العقبات أمام التوظيف في المنطقة العربية، مع إيجاد سبل للتعاون بين صانعي السياسات والشركات والباحثين والمدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، لضمان ممارسات توظيف مستدامة وشاملة. كما شارك فيه مسؤولون حكوميون وصانعو سياسات، وقادة أعمال، وخبراء في الموارد البشرية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وجماعات مناصرة، وأكاديميون، وباحثون في دراسات الإعاقة واقتصاديات العمل، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية، وأشخاص ذوو الإعاقة.
- **الحدث الجانبي بعنوان:" وجهات نظر الأشخاص ذوي الاعاقة والمعنيين حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة "**: والذى عقد بتاريخ 2025/4/3، وبالتعاون والتنسيق بين الجامعة العربية والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأجفند، والتحالف الدولي للإعاقة، و الذى حضره عدد من الوزراء العرب والاجانب بالإضافة الى ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- شهد الحدث مداخلات متنوعة وقيمة لعدد من الحضور، سلطت الضوء على استمرار الأزمة الإنسانية في غزة والتي بلغت مستوى كارثي، كما خرج بعدد من التوصيات الهامة، جاء في مقدمتها: ان يكون هناك بيان ضمن القمة العالمية للإعاقة، لإلقاء الضوء بشكل كامل وخاصة على الاشخاص ذوي الإعاقة (احتياجاتهم للأكل، والماء، والمأوى، وحتى الخيم)، وشدد على ضرورة فتح المعابر، وإدخال المساعدات خاصة في ظل استمرار إغلاق المعابر منذ أكثر من شهر. كما أكد ايضاً على ضرورة استمرار دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية، وكذلك ضرورة رصد وتوثيق الممارسات وتوثيق أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وكافة المصابين والجرحة، كما أكد ايضاً على ضرورة ادخال المساعدات من خلال توفير كافة أوجه الدعم ذات الصلة. وفي نهاية أعمال الحدث، تم التوافق على طلب رفع هذه التوصيات الى الجهات

المنظمة فى القمة، ليتم أخذها في الاعتبار وتضـــمينها في مخرجات القمة، وذلك ضـــمن إجراءات تنفيذ إعلان" عمان–برلين".

- بناء على توجيهات معالي الأمين العام وبعد اطلاعه على التقرير الذى أعدته الأمانة الفنية حول مشـــاركتها في أعمال القمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025، وجهت الأمانة العامة (قطاع الشـــؤون الاجتماعية– إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية– الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم 08/1/5/350/25 بتاريخ 2025/5/4، الى جميع المندوبيات مرفق بها تقرير المهمة المشار إليها. كما قامت بتعميم التقرير على مراكز وبعثات الجامعة العربية بالخارج بموجب مذكرتها رقم 8/1/4/193/25 بتاريخ 2025/5/4.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/3/5/350/25
التاريخ: 2025/4/3

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

بناء على توجيهات معالي الأمين العام، تتشرف الأمانة العامة بأن ترفق التقرير الذي أعده قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بشأن المشاركة في أعمال القمة العالمية الثالثة للإعاقة والتي عقدت يومي 2 و2025/4/3 بالعاصمة الألمانية – برلين، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وبما في ذلك تنظيم حدث جانبي عربي رفيع المستوى تحت عنوان: *"التكنولوجيا والابداع وريادة الأعمال: داعم للعيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"*، و كذلك تنظيم حدث جانبي بعنوان:" *وجهات نظر الأشخاص ذوي الاعاقة والمعنيين حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة* "، بالإضافة إلى تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى بشأن " *التوظيف الشامل في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات السياسية*" بالتعاون والتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية لدول الخليج العربية،

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة تفضلها باتخاذ اللازم نحو إحالة التقرير المرفق إلى وزارة الشؤون الاجتماعية او من يحكمها وكذلك كافة الجهات المعنية الأخرى في حكومتكم الموقرة للتفضل بالنظر والإحاطة.

وتغتنم الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) هذه المناسبة لتُعرب إلى المندوبية الدائمة الموقرة لدى جامعة الدول العربية عن فائق تقديرها واحترامها.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

S.M

T.N

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 – 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكترونى: central.mail@las.int الموقع الالكترونى: www.lasportal.org

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08-05-1932-25
التاريخ: 4-5-2025

إلى: جميع

بعثات ومراكز الجامعة بالخارج

—

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) أطيب تحياتها إلى جميع بعثات ومراكز الجامعة بالخارج،

بناء على توجيهات معالي الأمين العام بموجب مذكرة المكتب رقم 283 بتاريخ 2025/4/23، تتشرف الأمانة العامة بأن ترفق التقرير الذي أعده قطاع الشؤون الاجتماعية، بشأن المشاركة في أعمال القمة العالمية الثالثة للإعاقة والتي عقدت يومي 2 و2025/4/3 بالعاصمة الألمانية – برلين، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وبما في ذلك تنظيم حدث جانبي عربي رفيع المستوى تحت عنوان: *"التكنولوجيا والابداع وريادة الأعمال: داعم للعيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"*، و كذلك تنظيم حدث جانبي بعنوان:" *وجهات نظر الأشخاص ذوي الاعاقة والمعنيين حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة* "، بالإضافة إلى تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى بشأن " *التوظيف الشامل في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات السياسية*" بالتعاون والتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية لدول الخليج العربية،

تغدو الأمانة العامة ممتنة من البعثات الموقرة تفضلها باتخاذ اللازم نحو تعميم التقرير على بعثات الدول الأعضاء.

وتغتنم الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) هذه المناسبة لتُعرب عن فائق تقديرها واحترامها.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
S.M

T.N

البند السادس:

المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية

مذكرة شارحة
بشأن: المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية

عرض الموضوع:

- في إطار حرص الأمانة العامة على تعزيز دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، بما ينظم هذا العمل الهام، لما له من دور فاعل في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي يشعر بها المواطن بشكل مباشر ويسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بكافة أبعادها ذات الصلة، وفي إطار تنفيذ توصيات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وخطته الخمسية وما أشارت إليه من ضرورة لتنويع سبل تمويل المشروعات والبرامج الاجتماعية وبالتركيز على الفئات الأولى بالحماية الاجتماعية.
- قامت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية ومؤسسة كلينجروب بإعداد مقترح المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية، بهدف مأسسة المسؤولية الاجتماعية، بما يشجع القطاع الخاص والمنظمات المعنية للعمل في هذا المجال، وفق مؤشر محدد في هذا الشأن.
- بناء عليه فقد تم إعداد مشروع المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية كألية للقياس الكمي الموضوعي للمسؤولية الاجتماعية.
- تجدر الإشارة إلى أنه قد تم طرح المؤشر خلال الحدث العربي رفيع المستوى، الذي عقد ضمن فعاليات الدورة الرابعة لمعرض إكسبو أصحاب الهمم الدولي في دبي 2022، بمشاركة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعدد من الوزراء والمتخصصين الذي أبدوا ترحيبهم بالمقترح ووجهوا بالعمل على إعداده.
- كما تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة نظمت بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية، ومؤسسة كلينجروب "المؤتمر الثالث للمسؤولية المجتمعية (CSR)"، يوم 22 يوليو 2025، في مقر اتحاد الغرف العربية ببيروت.
- شكل هذا الاجتماع أهمية خاصة حيث ركز على مناقشة المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية، من الخبراء والمتخصصين، وكذلك بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن عدد من رؤساء الغرف العربية، والغرف العربية – الدولية، بما أسهم بشكل فاعل في إثراء

النقاش حول المؤشر، وبما يتناسب وجهود تلك الجهات الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية ويعظم منها.

- بعد النقاش المستفيض تم التوافق على مشروع "المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية" ليشكل أداة استراتيجية تهدف إلى قياس الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، وتوفير مرجعية موحدة للمسألة والتحسين المستمر، وقد تم تطوير هذا المؤشر استنادا إلى استبيانات ميدانية واسعة استهدفت شرائح متنوعة من الشركات العربية، بهدف رفع مستوى الالتزام بالممارسات الاجتماعية المستدامة وتكريس التقييم العلمي.
- وفي إطار العرض على المكتب التنفيذي ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (25-672-5-1-08) بتاريخ 2025/8/14، مرفق بها "مشروع المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية"، للتفضل بموافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات أو مقترحات تمهيداً لعرض المؤشر العربي على المجلس لاعتماده، وذلك في موعد أقصاه 13 سبتمبر 2025، وأنه في حال لم تتلقى الأمانة العامة أي ملاحظات حتى هذا التاريخ، سيعتبر ذلك موافقة ضمنية على مشروع المؤشر.
- تلقت الأمانة العامة عدد من الردود من الدول الأعضاء، بملاحظات حول المؤشر العربي، وتم تضيمنها والاخذ بها.

(مرفق مشروع المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية على الوثيقة الالكترونية)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم : 08-1-5-622-25
التاريخ: 14/8/2025

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة.

في إطار تنفيذ توصيات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وخطته الخمسية وما أشارت إليه من ضرورة تنويع سبل تمويل المشروعات والبرامج الاجتماعية وبالتركيز على الفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، تتشرف بالإفادة بأنه بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية بوصفه ممثل القطاع الخاص العربي وبالتعاون مع الشركاء بهدف مأسسة مسألة المسؤولية الاجتماعية بما يشجع القطاع الخاص والمنظمات والأشخاص المعنية للعمل في هذا المجال، وفق مؤشر محدد في هذا الشأن، فقد تم إعداد مشروع المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية كآلية للقياس الكمي الموضوعي للمسؤولية الاجتماعية.

وفي إطار عرض الموضوع على الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها يوم 13 أكتوبر 2025، في مقر الأمانة العامة، تمهيدا لعرضه على الدورة (45) للمجلس المقرر عقدها خلال شهر ديسمبر 2025، تتشرف الأمانة العامة أن ترفق مشروع "**المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية**"، لتفضل بموافاتنا بأي ملاحظات أو مقترحات تمهيداً لعرض المؤشر على المجلس الوزاري للنظر في اعتماده.

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافاة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو من في حكمها في حكومتكم الموقرة، بمضمون هذه المذكرة ومرفقها المؤشر العربي للمسؤولية الاجتماعية"، للتفضل بموافاتنا بأي ملاحظات أو مقترحات تمهيدا لعرضه على المجلس الوزاري للنظر في اعتماده، وذلك في موعد أقصاه 13 سبتمبر 2025، وفي حال لم تتلقى الأمانة العامة أي ملاحظات حتى تاريخه سيعتبر موافقة ضمنية على المؤشر المشار إليه.

وتغتنم الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق التقدير والاحترام.

إيناس المرجاي

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)

A.R كاريم النابلي

T.N

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير تليفون 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني: central.mail@las.int الموقع الإلكتروني: www.lasportal.org

البند السابع:

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

مذكرة شارحة

بشأن :

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2583) بتاريخ 2024/12/30، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، تطلب فيهت إدراج بند تحت عنوان "خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية"، على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2460) بتاريخ 2025/2/13، الذي تضمنت فقرته الثانية والرابعة دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل مجابهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وفي مقدمتها خطر المجاعة، وعرض الموضوع على الدولة (34) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (977) بتاريخ 2025/4/27 من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها مذكرة شارحة مُحدثة أعدتها حول هذا الموضوع (مرفق)، لعرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، وذلك تنفيذاً للفقرة رقم (4) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، وأصدرت القمة في هذا الشأن القرار رقم (ق.ق 79 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)، التي تضمنت فقرته الأولى دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، وفق خطة الاحتياجات المُلحة للجمهورية اليمنية (مرفق).
- شملت الخطة الاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية وفق المعايير التالية:
  - الأثر الاقتصادي، بحيث يكون للمشروع أثر اقتصادي مستدام سواء في خلق فرص عمل أو زيادة إنتاج أو تعزيز قدرات مؤسسية.
  - اجتماعي يساهم في تحسين الخدمات العامة أو يحد من تفاقم الأمن الغذائي والأزمة الإنسانية ويخفف من الفقر والبطالة.
  - جغرافي يساهم في تحقيق عدالة توزيع المشاريع وثمار التنمية.

- جاهزية المشروع وتوافر الدراسات الأولوية والجدوى إن أمكن.
- أهمية المشروع في تعزيز الاستقرار الأمني والمعيشي.
- بالإضافة إلى المعايير البيئية والفنية.

- تنفيذاً لقرار القمة رقم (79) المشار إليه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/570/25) بتاريخ 2025/7/9، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها نص قرار القمة، وطلب موافاتها بتفاصيل عن تقديم الدعم لمشروع "إعادة تأهيل وتطوير / إنشاء وتجهيز مراكز الأحداث ومراكز التوحد بعواصم المحافظات"، الوارد في خطة الاحتياجات الملحة المرفقة بقرار القمة، وأوضحت الأمانة العامة في مذكرتها أن تكون التفاصيل تأخذ في الاعتبار قواعد تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب قراره رقم (814) الصادر عن الدورة (36) بتاريخ 2016/12/15، الذي تتضمن أن يكون المشروع مؤسس طبقاً للقوانين اللازمة، وأن يهدف إلى الحماية الاجتماعية لبعض الفئات الخاصة، وإدماجها في عملية التنمية وتطوير المجتمع، وذا صبغة تنموية، وأن يكون مستنداً إلى دراسة جدوى.
- بناءً على ما تقدم، تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2025/10/1760) بتاريخ 2025/8/5، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها احتياجات عدد (5) مراكز أحداث وتوحد بعواصم محافظات الجمهورية اليمنية الواردة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي على النحو التالي جمعية أطفال التوحد (عدن)، مركز دار الأحداث (المكلا)، ومركز التوحد (المكلا)، ومركز الأمل للتوحد (تعز)، ومركز الأمل للتوحد (أدوات مستدامة).
- نظرا للظروف التي تمر بها الجمهورية اليمنية والأوضاع الإنسانية، نقترح تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية المقدمة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية

الرقم ٧٧٩/١٠٠/٢٠٢٥ التاريخ ٢٧/٤/٢٠٢٥

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) الموقرة ،،،

ويسرنا أن نرفق مشروع القرار المقدم من الجمهورية اليمنية لدعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية ومرفق ايضاً المذكرة الشارحة لمشروع القرار.

نرجو التكرم بإضافة ذلك الى بنود مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة.

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...

05442
27 APR 2025

هند

28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt
Email : permanentyem@gmail.com TeL: 33386618-37492508 Fax:33356939

٢٨ شارع امين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
تلفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

لموضوع: مذكرة (تفسيرية) شارحة بخصوص مشروع قرار دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية العاجلة والملحة وذات الاولوية القصوى للجمهورية اليمنية فى اطار خطة اعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي

مدخل عام عن السياق العام الاقتصادي والاجتماعي

❖ يواجه اليمن تحديات هيكلية مزمنة وازمات متعاقبة رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة والمؤسسات فالهيكل الاقتصادي يتسم بالمحدودية وضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية وتراجع مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي وضعف تنمية الموارد البشرية ومحدودية قاعدة الصادرات فضلاً عن التحديات المرتبطة بارتفاع نسبة الفقر والبطالة وضعف الحوكمة المؤسسية ومحاربة الفساد بالإضافة إلى محدودية البنى التحتية.

❖ غير أن الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والانساني تفاقم بصورة كارثية ووصل التدهور الى مرحلة غير مسبوقة وخاصة منذ انقلاب مليشيا الحوثي الارهابية في سبتمبر عام ٢٠١٤ على الشرعية والدولة والمؤسسات وعلى مخرجات الحوار الوطني و تسبب في جر اليمن إلى اتون الحرب التي مر عليها حوالي عشر سنوات والتي أدت إلى تأكل الإنجازات والمكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية كما ادت الى تدمير أجزاء كبيرة في البنى التحتية فضلا عن انكماش النشاط الاقتصادي بصورة غير مسبوقة والقى بمئات الالاف من السكان الى دائرة الفقر والجوع .كما تراجعت الخدمات العامة الاساسية بصورة حادة بالاضافة الى التداعيات الانسانية والاجتماعية والتي خلفت جراحات عميقة في جدار النسيج الاجتماعي وروابط المجتمع وفرص التنمية للأجيال الحالية واللاحقة ،

❖ **ففي الجانب الاقتصادي** شهد الاقتصاد تدهورا مريعا في كافة جوانبه لاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي، تتجلى أبرز مؤشراته في انكماش الاقتصاد بأكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي وخسر الاقتصاد حوالي ٢٥٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، كما تضرر قطاعات البنية التحتية مثل قطاع الكهرباء والطرق وخطوط النقل والموانئ والمطارات والجسور والمصانع والمنشئات التجارية لخسائر اقتصادية عالية التكلفة ، كما تضررت القطاعات الانتاجية بما فيها القطاع الزراعي والسمكي .

❖ كما تراجعت الايرادات الضريبية والجمركية وتوقف انتاج وتصدير النفط نتيجة الضربات الارهابية بالطيران المسير على موانى تصدير النفط في ميناء الضبة والنشيمة في أكتوبر ٢٠٢٢ والذي يمثل ٦٥% من الايرادات العامة. وبالتالي ارتفع عجز الموازنة و لم تعد المالية قادرة على الوفاء بالالتزامات بما فيها المرتبات. .كل ذلك انعكس في تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من ٧٠٠% مقاربة بقيمتها في عام ٢٠١٤ وتأكلت الدخول الحقيقية وبالتالي تدهورت مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية مستفحلة اضرت بحياة ومعيشة ٨٠% من السكان.

❖ كما اتسعت دائرة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التدهور الاقتصادي لتشمل تراجع نشاط القطاع الخاص وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي فضلاً عن خروج بعض الشركات الخاصة إلى الخارج بحثاً عن ملذات آمنه للاستثمار وفقدان مئات الالاف من الوظائف بالإضافة إلى التراجع العام في قدرة الاقتصاد على ايجاد فرص عمل جديده لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٥% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي ٨٠% من السكان.

❖ **وفي الجانب الاجتماعي** شهدت منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية تدهوراً حاداً نتيجة الحرب، ، حيث تشير تقديرات البنك الدولي الى تضرر ٤٩% من أصول قطاع الطاقة، وحوالي ٣٨% من اصول قطاع المياه والصرف الصحي، كما تعرضت حوالي ٢٩% من إجمالي شبكة الطرق الداخلية لأضرار ؛كلي او جزئي، بالاضافة الى تضرر ٢٥% من الأصول الخاصة بقطاع الاتصالات كما ان حوالي ٥٥% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً أو كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له وهناك أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة خارج الجاهزية وتسرب حوالي ٢.٣ مليون طفل إلى خارج العملية التعليمية..

❖ **وفي الجانب الانساني** تفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن على نحو غير مسبوق، حيث تشير التقديرات أن حوالي ٢٤ مليون من السكان يحتاجون إلى مساعده إنسانية منهم ١٧ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في اليمن وهناك حوالي ١٥ مليون انسان يحتاجون إلى مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتتخذ الأزمة الإنسانية أبعادا مختلفة، فمن [illegible] تستورد اليمن حوالي ٩٠% من السلع الغذائية من الخارج

وهناك حوالي ٥ مليون شخص نازح داخلياً وأكثر من مليون نازح خارجياً. كما امتدت الأزمة الإنسانية إلى شريحة جديدة قوامها ١.٢ مليون نسمة نتيجة توقف دفع المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية.

❖ **الانتقال التدريجي من الاغاثة الى الى التنمية:** انه من الاهمية بمكان الانتقال من التدخلات الاغاثية إلى التدخلات التنموية ، حيث أن اكثر من ٨٠% من المساعدات الخارجية من المانحين التي حصلت عليها اليمن من عام ٢٠١٥ حتى الآن تم توجيهها إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتدخلات الإغاثة الطارئة ومواجهة قضايا الجوع والنزوح وتوفير الخدمات والاحتياجات المنقذة للحياة، الأمر الذي يستلزم الانتقال والتحول من التدخلات الاغاثية إلى التدخلات التنموية وتعزيز الروابط بينهما. وفي هذا الصدد تبذل وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهوداً معتبرة لتوجيه الدعم نحو الاغراض التنموية بالتنسيق مع المانحين والتوازن بين الاحتياجات الانسانية والتنموية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة، كما تبذل الوزارة جهوداً متواصلة لاقناع المانحين والزامهم بتنفيذ التدخلات بشقيها الإنساني والتنموي عبر المؤسسات الوطنية وليس عبر آليات موازية مثلما يتم حالياً عبر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والذي أدى إلى اضعافها وزيادة هشاشتها.

مكونات خطة الاحتياجات التنموية والاولويات العاجلة والملحة

❖ تتعدد الاحتياجات والاولويات التنموية التي يتطلب الاستجابة السريعة لها ,وتوفير تمويل لها من الشركاء الاقليميين والدوليين والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة منظومة الخدمات العامة الاساسية والحد من وتعزيز عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي لاسيما بعد عشر سنوات من الصراع والحرب حيث خلقت وضعاً اقتصادياً متردياً وخدمات عامة تكاد تكون محدودة ومؤسسات تعاني من اختلالات كبيرة وبنى تحتية مدمرة نسبيا. وعليه فقد تم اعداد خطة الاحتيات التنموية من مشاريع البنية التحتية بحيث تركز على الأولويات العاجلة والأكثر الحاحاً.

❖ ان خطة الاحتياجات العاجلة قصيرة الاجل ترتكز على عدد من الاولويات ياتي على رأسها :١) تعزيز استدامة المالية العامة وتقليص عجز الموازنة ،٢) تعزيز الاستقرار المصرفي وإيجاد الحلول للحد من انخفاض قيمة العملة و٣) تعزيز وتحسين قدرات قطاع الكهرباء وقطاعات الإنتاج والخدمات الحيوية الأخرى،٤) الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي ،٥) تعزيز الحوكمة والإصلاحات المؤسسية لمؤسسات الدولة، ٦) خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص

❖ وتعد خطةالاولويات العاجلة خطوة مهمة تمهد الطريق لخطة اشمل لتعزيز الصمود الاقتصادي وتحقيق التعافي والتنمية على المدى المتوسط والطويل وترتكز على عدد من المرتكزات بما فيها :١) تحقيق التعافي الاقتصادي واعادة الاعمار وتحسين سبل العيش ،٢) تحقيق الإصلاح المالي والإداري وإرساء أسس الحكم الرشيد، ٣) رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني ، ٤) تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة وغيرها من الاولويات والاحتيجات

❖ الجير بالذكر ان خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة قد استندت الى عدد من المعايير في اختيار مصفوفة المشاريع تشمل عددا من المعايير من ابرزها :

- ✓ معيار الأثر الاقتصادي بحيث يكون للمشروع أثر اقتصادي مستدام سواء في خلق فرص عمل او زيادة انتاج أو تعزيز قدرات مؤسسية.
- ✓ معيار اجتماعي يساهم في تحسن الخدمات العامة أو يحد من تفاقم الأمن الغذائي والأزمة الانسانية ويخفف من الفقر والبطالة.
- ✓ معيار جغرافي يساهم في تحقق عدالة توزيع المشاريع وثمار التنمية.
- ✓ معيار متعلق بجاهزية المشروع وتوافر الدراسات الأولوية والجدوى أن أمكن.
- ✓ معيار أهمية المشروع في تعزيز الاستقرار الأمني والمعيشي
- ✓ بالاضافة الى المعايير البيئية

❖ لقد تم التركيز في الخطة العاجلة على القطاعات الخدمية الاساسية وبعض القطاعات الانتاجية على النحو الموضح في الجدول ادناه في المحافظات المحررة و التي تحدث اثرا مباشرا في حياة الناس ومعيشتهم وتعمل على تسريع عملية التعافي الاقتصادي وتحفيز النموو تصل الاجمالية للمشاريع الى حوالي ٢.٥ مليار دولار

التكلفة الاجمالية للمشاريع والاحتياجات التنموية ذات الاولوية بحسب القطاع

م	القطاع	تكلفة المشاريع (مليون دولار)	الملاحظات
١	قطاع المياه	88	
٢	قطاع الكهرباء	1153.7	
٣	قطاع الصحة	56.2	
٤	قطاع الأشغال العامة	378.7	
٥	قطاع التربية والتعليم	234.5	
٦	قطاع الزراعة	64	
٧	قطاع الاسماك	35.1	
٨	قطاع التعليم الفني	70.9	
٩	اولويات وحماية اجتماعية	421	
	الاجمالي العام	2502.1	

اليات التنفيذ

❖ سيتم تنفيذ المشاريع عبر المؤسسات الوطنية ذات الكفاءة والفاعلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، وصندوق صيانة الطرق، ومؤسسة المياه المحلية لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات. او عبر وحدات التنفيذ كما يمكن التنفيذ المباشر من قبل الجهات المانحة عبر وكالاتها المتخصصة بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي

الخاتمة:

❖ إن الجمهورية اليمنية وهي تقدم خطة الاحتياجات التنموية من مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية العاجلة والملحّة للجمهورية اليمنية (المرفقة) مشفوعة بمذكرة شارحة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ومتضمنة للأولويات العاجلة وآليات التنفيذ؛ لتضعها بين يدي أصحاب الجلالة والفخامة والسمو من القادة العرب المجتمعين في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة. وإن الجمهورية اليمنية على أمل أن تحظى بدعم القادة الأشقاء العرب والأصدقاء، وتبنّي قرار بدعم اليمن وتوفير التمويل اللازم، حتى يتم تنفيذ مشاريع الخطة وتخفيف وطأة المعاناة عن الشعب اليمني وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار.

قـــرار

بشأن

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتَي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية رقم (2583) بتاريخ 2024/12/30 ورقم (977) بتاريخ 2025/4/27،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2460) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، ورقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية المُلحّة للجمهورية اليمنية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية اليمنية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، وفق خطة الاحتياجات المُلحّة للجمهورية اليمنية، بالصيغة المرفقة.
2. اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لمساعدة الحكومة اليمنية من أجل مجابهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة.
3. حث المجتمع الدولي والصناديق والجهات المانحة على تقديم المساعدات العاجلة للجمهورية اليمنية، وإعطاء اهتمام أكبر لخطط إنقاذ وتحسين الخدمات الصحية والمعيشية وخدمات الكهرباء والمياه.
4. دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب التي تشنُّها جماعة الحوثي الإرهابية.
5. تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار من خلال تنظيم الفعاليات والمؤتمرات التي تسهم في تقديم الدعم المطلوب.

(ق.ق 79 د.ع (5) - ج3 - 2025/5/17)

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATOPN

خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة للجمهورية اليمنية

المقدمة

- يواجه اليمن تحديات هيكلية مزمنة وازمات متعاقبة تفاقمت على نحو غير مسبوق منذ انقلاب الحوثي في عام 2014 على الشرعية وعلى مخرجات الحوار الوطني والشرعية الدولية وعلى مؤسسات الدولة وادخل البلد في دائرة الصراع والحرب، حيث تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية وانقسمت المؤسسات وزادت أوضاع الهشاشة وتراجعت الموارد العامة للدولة كل ذلك بجانب تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية نتيجة الحرب والصراع. فضلا عن استهلاك جزء كبير من المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية قبل الحرب على صعيد التعليم والصحة والحد من الفقر والبطالة والخدمات وتشجيع القطاع الخاص وتمكين المرأة والشباب.
- ففي الجانب الاقتصادي شهد النشاط الاقتصادي تدهورا مريعا وانكماشا غير مسبوق وصل الى اكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2015-2022 وخسر الاقتصاد حوالي 126 مليار دولار، وتصاعد معدلات التضخم (ارتفاع الاسعار) إلى مستويات قياسية، كما تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من 500% مقارنة بقيمتها في عام 2014 وبالتالي تدهورت مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية سنفحلة أضرت بحياة ومعيشة 80% من السكان.
- كما تدهور وضع المالية العامة حيث تراجعت الإيرادات الضريبية والجمركية بصورة حادة وانخفض انتاج وتصدير النفط بحوالي 80%، كما ارتفعت الديون العامة وخاصة المحلية نتيجة الاقتراض من البنك المركزي (طباعة العملة) لتمويل عجز الموازنة وبالتالي وصلت الديون العامة المحلية والخارجية إلى حوالي 25 مليار دولار كما أرتفع عجز الموازنة إلى مستويات غير امنة فضلاً عن عجز المالية العامة عن دفع المرتبات بصورة منتظمة وخاصة بعد ضرب موانئ تصدير النفط من قبل الطيران المسير لمليشيا الحوثي والتي على اثرها توقف انتاج وتصدير النفط والذي يمثل 65% من الايرادات العامة
- وفي الجانب الانساني يواجه اليمن ازمة انسانية متفاقمة وصلت نسبة انعدام الامن الغذائي الى 60% من السكان. وهناك 80% من السكان يحتاجون الى مساعدات انسانية ، فضلا عن نزوح حوالي 4.3 مليون انسان يفتقرون الى الخدمات الاساسية . وفي المقابل شهد الدعم الانساني الاقليمي والدولي تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيرة حيث يتقصر على الاغاثة والتدخلات الانسانية المنقذة للحياة.
- وفي الجانب الخدمي والبنى التحتية فقد تدهورت منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية ، فهناك حوالي 45% من المنشئات الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط فيما 55% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً او كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له البنية التحتية، وهناك أكثر من 1800 مدرسة خارج الجاهزية نتيجة التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بها بالاضافة الى ارتفاع حجم الاضرار الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية في قطاع الطرق والنقل والمنشئات الصحية والتعليمية والمساكن الخاصة ومحطات الكهرباء وخطوط النقل وابراج الكهرباء والاتصالات والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات

- وفي الجانب الاجتماعي ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 35% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 78 % من السكان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفقدان مئات الآلاف من الوظائف نتيجة تراجع نشاط القطاع الخاص.

الاحتياجات التنموية والاولويات الملحة من مشاريع البنية التحتية

- تتحدد الاحتياجات والاولويات التنموية من مشاريع البنى التحتية والمنشئات الخدمية التي تتطلب توفير التمويل لها والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي لاسيما بعد قرابة تسع سنوات من الصراع والحرب التي خلفت – كما رأينا انفا- وضعاً اقتصادياً متردياً وخدمات عامة متدهورة ووضعا انسانيا واجتماعيا صعبا ومقلقا
- لقد عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على اعداد مصفوفة بالمشاريع والاحتياجات ذات الاولوية الملحة على المدى القصير والمتوسط تشمل اسم المشروع ومكوناته والعائد الاقتصادي والتكلفة وكذلك توفر الدراسات الاولية .وقد حرصت الوزارة في اعداد المصفوفة واختيار المشروعات التي يكون لها اثر اقتصادي في التعافي و خلق فرص عمل و زيادة انتاج بعض القطاعات و الحد من تفاقم الأمن الغذائي فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية و استعادة منظومة الخدمات العامة وغيرها من المعايير (مرفق المصفوفة).
- حددت مصفوفة المشاريع تسعة قطاعات رئيسية وبلغت التكلفة الاجمالية حوالي 2502.1مليون دولار على النحو الموضح في الجدول ادناه استحوذ قطاع الطاقة والاشغال والطرق والتربية والتعليم على حوالي 70.2% (قطاع الطاقة 46.1% وقطاع الاشغال والطرق على 15.1% وقطاع التربية والتعليم 9.4)

التكلفة الاجمالية للمشاريع والاحتياجات التنموية ذات الأولويات الملحة بحسب القطاع

	القطاع	تكاليف المشاريع (مليون دولار)
1	قطاع المياه	88
2	قطاع الكهرباء	1153.7
3	قطاع الصحة	56.2
4	قطاع الاشغال والطرق	378.7
5	قطاع التربية والتعليم	234.5
6	قطاع الزراعة	64
7	قطاع الاسماك	35.1
8	قطاع التعليم الفني	70.9
9	اولويات وحماية اجتماعية	421
	الإجمـــــالي العـــــام	2502.1

وزارة المياه والبيئة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع المياه والصرف الصحي (2024 - 2026)

	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاجتماعي والخدمي	التكلفة التقديرية مليون دولار	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع الطارئة والتنموية							
1	وفقا لمحددات الاستراتيجية العربية للمياه (2010-2030م (تحلية مياه البحر ضرورة لا تستدعي التأخير)			اليمن من أفقر دول العالم بالمياه حيث يصل نصيب الفرد 75 متر مكعب في السنة حيث لم تعد المصادر التقليدية قادرة على تغطية نقص المياه من الناحية النوعية والكمية حيث يتوقع عدن خلال الثمان السنوات القادمة مستواجه أزمه حادة في المياه ولا توجد لديها مصادر سوى البحر	15.00	التركيز على المناطق الساحلية (عدن، المهرة، المكلا)	لا	يتم عمل الدراسات التفصيلية واختيار المواقع وبالتالي اختيار النظام الملائم بحسب توافر المصادمات (مركزية، مجزأه) هي نظام (RO) أو أنظمة قائمة أخرى فترة الدراسات (تستغرق 3 أشهر) بنظام تنفيذ (EPC)
2	الكهرباء للتشغيل (MW) من الطاقة النظيفة (شمس، رياح أو الطاقة الهجينة) لتشغيل حقول المياه على مدار الساعة			سيتم تشغيل محطات التحلية بالطاقة النظيفة وسيحقق ذلك التخفيف من الانبعاثات الملوثات البيئة تخفيف استخدام الديزل والكهرباء من الشبكة العامة وبالتالي انتاج مياه مقدور على دفعها	6.00		لا	يتم عمل المسح والدراسات (والتقييم عبر شركات) استشارية مختصة (فترة الدراسة قد تستغرق شهرين) وبنظام تنفيذ (EPC) للاعمال
3	تجهيز حقول المياه بالمضخات وقطع الغيار والمحركات من خلال توفير 50% من التجهيزات لعدد من الآبار في المناطق الحجرة وبالذات في المناطق الحضرية			تشغيل الحقول الحالية بنسبة 100 % وبصورة مستمرة. سيعظم الاستفادة من خلال توفير كميات مياه كافية وبالذات في المدن الحضرية لاستيعاب النزوح والمجتمع المضيف.	2.00		لا	المواصفات متوفرة في المؤسسات ويمكن إعادة تقييمها وضبطها ومراجعة أنظمة التشغيل فيها رصد ما يقارب 500 الف $ سنويا بواقع 2 مليون $/ 4 سنوات
4	تحسين خدمات الصرف الصحي	تحسين خدمات الصرف الصحي من خلال اعداد الدراسات للمناطق التي تحتاج الى الدراسات، والمناطق التي تحتاج الى توسيع أو إعادة تأهيل / مثل التوسع في عدن، وتحديث الدراسات في المدن الكبرى عدن، لحج، الضالع، ابين، الضيعة، عتق، حضرموت، المهرة بحسب الدراسات المتوفرة أو تحديثها.	عمل محطة الوادي الكبير في مدينة عدن بحسب المخطط وتعديث الدراسات للمدن الثانوية إعادة توزيع مياه الصرف الصحي في محافظة عدن وإعادة التوزيع على المحطات الموجودة الان	- أثر بيئي واجتماعي ثم تحسين إدارة المحطات القائمة - إعادة استخدام المياه الخادمة بما يلبي توجهات الدولة لنحو استخدام المياه غير التقليدية باعتبارها مصدر مياه - تحقيق أهداف الاستراتيجية والوطنية والعربية وأهداف التنميه المستكامة - أثار بيئية واقتصادية والاستفادة من إعادة تدوير المياه العادمة للاستخدامات المختلفة وبما يحقق تجاوز ندرة المياه في البلاد	5.00		من الدراسات ما يحتاج الى تحديث وأخرى إعادة تقييم بين المستحدثة والتي بحاجة الى عمل دراسات لها	
5	تطوير وتفعيل أداء الصرف الصحي في مدينة عدن والمدن الحضرية في المناطق المحررة وتوفير قطع غيار محطات الصرف الصحي والمضخات وبحسب الاحتياج ..				60.00		بناء على الدراسات المتوفرة والدراسات التي سيتم تحديثها	
				التكلفة التقديرية الاجمالية	88.00			
			الاجمالي الكلي		88.00			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع ومكوناته	مكونات المشروع الرأسمالي	العدد الاجمالي / المتبقي	الطاقة التقديرية بالميجاوات (ميجاوات)	المواقع المستفيدة / المحررة	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى								
1	رفع كفاءة وجاهزية محطات التوليد القائمة من خلال توفير قطع الغيار واجراء الصيانات اللازمة	اجمالي القدرة المتاحة للمحطات الحكومية حالياً 450 ميجاوات والي حال تم اجراء الصيانات اللازمة تستطيع القدرة المتاحة 700 ميجاوات (حدون مأرب الغازية) في حين تبلغ قدرة محطات شراء الطاقة حاليا 330 ميجاوات	توفير قطع غيار وتنفيذ اعمال الصيانة الوقائية والدورية لمحطات التوليد		100.00	جميع المناطق المحررة	هناك عروض اسعار واوليات وتقارير مرفوعة منذ العام 2018	
2	انشاء محطات توليد بمحافظه تعمل بوقود المازوت في المناطق المحررة بقدرة 250 ميجاوات على النحو التالي: -100 ميجاوات في عدن -60 ميجاوات في مأرب -30 ميجاوات في أبين -30 ميجاوات في تعز -30 ميجاوات في لحج		إقامة محطة بقدرة 100 ميجاوات تعمل بالمازوت		70.00	عدن	توجد وثائق متاحة سابقة بقدرة 150 ميجاوات	بفرض أن سعر الطن للديزل هو 1200 دولار، وسعر طن المازوت هو 1000 دولار
			إقامة محطة بقدرة 60 ميجاوات تعمل بالمازوت		42.00	ساحل حضرموت	بحسب دراسة محدثة 2019	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	إنجبار - لحج	تم انزالي المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	تعز	تم إعداد وثائق المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	لحج	بالإمكان اعداد وثيقة المناقصة بالاستفادة من الوثائق السابقة	
3	تنفيذ مشروع شبكات الجهد المتوسط الكهربائية في المحافظات المحررة	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة	تطوير شبكة 33 ك.ف بالاستبدال محولات بقدرات اكبر وانشاء محطات التحويل 33/11 ك.ف جديدة (محولات طاقة مع كفالتها وصلاحيتها). تنفيذ خطوط أرضية لربط محطات التحويل بخطوط مزدوجة		60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
4	تنفيذ مشروع شبكات التوزيع الكهربائية للجهد المنخفض في المحافظات المحررة	مشروع (تحسين وإعادة تأهيل وتقليل الفاقد في شبكة 0.4/11 ك.ف)	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة		60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
5	مشروع تنمية قدرة توليدية في محطة خور فقاع 10 (بخار، الوقود الثقيل) 100 ميجاوات بوادي حضرموت	رفع كفاءة المحطة وزيادة قدرتها التوليدية	إضافة توربين بقدرة 100 ميجاوات		70.00	حضرموت - الوادي		
6	تنفيذ مشروع اعادة تأهيل شاغورة النقل 132KV الخاصة بمحافظات عدن، أبين، لحج، الضالع.		توريد انظمة حواجز وبطاريات حديثة مدعومة الصيانة وأجهزة القياس وتوريد أجهزة فحوصات لمحطات التحويل 132/33 KV توريد محول قفص 33/11 KV 10 MVA توريد قواطع 33 & 11 KV لمحطة الحبيلين التحويلية		40.00	عدن ، أبين ، لحج ، الضالع، تعز	تم اعداد وثيقة المناقصة	
الإجمالي					585.00			

الاختصاصات الفنية لمشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع / البرنامج	وصف المشروع	مكونات المشروع	فائدة الاقتصاد والمجتمع	تكلفة التنفيذ (بالدولار/مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع المتوسطة المدى							
1	تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بقدرة 30 MW في لودر بمحافظة أبين تعمل بوقود المازوت		مناقصة الأعمال المدنية مناقصة محطات التحويل وتصريف الطاقة توريد وتركيب محطة توليد (30) مولدات (تسليم مفتاح)	تعزيز القدرة التوليدية، تخفيف عبء الطاقة الكهربائية	21.00	لودر - أبين	توجد دراسة أولية	
2	تنفيذ مشروع إنشاء محطة حُرّية بقدرة 50 MW في المكلا مع تصويف الطاقة منها بجهد KV 132		محطة توليد بالغاز بقدرة 50 ميجاوات مع خط النقل 132 ومحطات التحويل	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة الاستغناء عن كلفة الاستيراد تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية الاستفادة من الغاز المصاحب	45.00	المكلا - شبوة	بحاجة الى دراسة	
3	تنفيذ مشروع محطة توليد حُرّية بقدرة 500 ميجاوات قابلة للتوسعة الى 1000 تتخذ مدخل وادي حضرموت حُرّيم			الاستفادة من وجود الغاز المصاحب في المنطقة وبالتالي تخفيض فاتورة الوقود وسد عجز التوليد	400.00	حضرموت الوادي	موجودة	
4	تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بقدرة 40 MW في الضبة تعمل بوقود المازوت مع التصريف		محطة بقدرة 40 م و تعمل بالمازوت تسليم مفتاح في منطقة الضبة مع التصريف	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية مواكبة التوسع العمراني والصناعي في المحافظة	38.00	الضبة - الميرة	تم إعداد وثائق المناقصة	
5	تنفيذ مشروع خط النقل ومحطات التحويل 132 ك ف حريز - الغرف بطول 50 كم بوادي حضرموت		خط النقل و محطات التحويل 132 ك ف حريز - الغرف بطول 50 كم	نقل الطاقة من المحطة الغازية الى منطقة الغرف وايقاف محطة الديزل بطول 50 كم	21.00	حضرموت - الوادي	موجودة	يتزامن مع مشروع انشاء محطة بالحاف الغازية
6	تنفيذ مشروع خط النقل KV 132 – بالحاف - المكلا ومحطات التحويل بطول 150 كم		الخط الشرقي بالحاف - المكلا بطول تقريبي 150 كم دائرتين مزدوج مع محطات التحويل	نقل الطاقة من محطة بالحاف تستقبل بطول 150 كم	60.00	شبوة/ حضرموت - الساحل		يتزامن مع مشروع انشاء محطة بالحاف الغازية
7	تنفيذ مشروع خط النقل KV 132 جعار - لودر ومحطات التحويل		خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف بقدرة 10.5 ميجاوات	ربط شبكة منطقة لودر بالشبكة الوطنية وإرسال التيار الكهربائي الى مشتركين جدد. تعزيز الشبكة وتقليل الفاقد ومواجهة الاختناقات القائمة المتجهة للتوسع العمراني في المنطقة. تعزيز منطقة جعار في عملية المحافظة وتوسيعها . خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف	44.70	أبين	موجودة	
8	مشروع خط النقل KV 132 ومحطات التحويل - الملاح الشحر ومحطات التحويل		نقل الطاقة بطول 30 كم	نقل الطاقة بطول 30 كم	19.00	حضرموت - الساحل	موجودة	
				الإجمالي	648.70			
				الإجمالي الكلي	**1,163.70**			

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الصحة العامة والسكان

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الصحة العامة والسكان (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	الوضع الراهن	مكونات المشروع	عدد المستفيدين	التكلفة التقديرية (بالدولار / مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسة	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى								
1	إستكمال تأثيث وتجهيز مستشفى الوحدة الضالع	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية على مستوى المحافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة وبناء القدرات للكوادر الصحية	عدد الأسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية على مستوى محافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة و بناء القدرات للكوادر الصحية	7.00	الضالع	توجد الفواتير والمواصفات	مبنى تام يحتاج الى تأثيث وتجهيز
2	مشروع مركز الأورام كهيئة مستشفى مأرب	إنشاء مركز متخصص لامراض السرطانية الأورام وتوفير وتأمين خدمة المعالجات الطبية والجراحية	مركز اورام في حرش هيئة مستشفى مأرب توجد دراسة أولية	نتيجة لزيادة عدد السكان في إقليم سبأ وزيادة عدد حالات السرطان سيؤدي انشاء المركز في تقديم خدمات طبية تحتاج اليها المنطقة وتم خلق فرص عمل وفي توفير عملة صعبة للحد من السفر للخارج	3.20	مأرب	توجد دراسة	هيئة مستشفى مأرب
3	مشروع بناء مركز الأورام - وحدة العلاج بالاشعاع (BUNKER) بتكر مركز الأورام (الصداقة)	مشروع بناء مركز الأورام في حوش مبنى مستشفى الوحدة (الصداقة) وحدة العلاج بالاشعاع (BUNKER) بتكر مركز الأورام (الصداقة)	توجد تصاميم ودراسة	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى السرطان وتقديم الاستشارات الطبية تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	14.60	عدن الشيخ عثمان	توجد التواصلات والتصاميم	فرض في حوش مبنى الصداقة
4	مشاريع حفر الآبار وبناء الخزانات وانشاء خطوط نقل وشبكات المياه في المناطق النائية المحرومة من المياه ، بالاضافة الى تركيب المضخات وانظمة الشمسية للتشغيل	تأهيل وترميم المستشفى تعاون مستشفى موجود للحموم	ترميم وتشبيك قسم العمليات - ترميم وتأثيث قسم الأشعة - ترميم وتأثيث الأقسام الداخلية إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الرئيسية - استكمال لوالحق معبئ الاكسجين	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المديرية	2.00	حضرموت	توفر دراسة أولية	المبنى قائم يحتاج الى صيانة وترميم وتأهيل وتشبيك
5	انشاء مركز للطوارئ والحوادث والحروق بمحافظة تعز	قسم للطوارئ والحوادث ووحدة لمعالجة الحروق	بناء لكتلة طوارئ مع الملحقات مع التجهيز والتأثيث	تلبية حاجة المجتمع لمستشفى طوارئ عامة وحروق	2.50	تعز	لا توجد دراسة	
				الإجمالي	28.70			
المشاريع المتوسطة المدى								
1	تأهيل وتأثيث مستشفى 22 مايو سلطوي	مستشفى عام يقدم كافة الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الصحية الأولية	عدد الاسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	7.50	سقطرى	لا توجد	
2	بناء وتجهيز مركز الأمراض وجراحة الكلى والمسالك البولية والفشل الكلوي سعة 150 سرير مستشفى الجمهورية	تقديم الخدمات الرعائية العلمية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الفشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء قدرات للكوادر الصحية	عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة للحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	10.00	عدن خور مكسر	دراسة أولية	
3	مركز جراحة العظام مستشفى الثورة تعز	مركز متخصص لجراحة العظام	لا توجد دراسة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والإسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	3.00	تعز مستشفى الثورة	لا توجد دراسة	
4	مركز امراض تشوهي مستشفى مأرب التعليمي	إنشاء وتجهيز مؤازر متخصص للفشل الكلوي واجراء عمليات استئصال الجسم بالمناظير وتفتيت الحصوات وعمليات جراحية	توجد دراسة أولية تعذوب على مكونات المشروع	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	2.00	مأرب	دراسة أولية	
5	تأثيث وتجهيز مركز زراعة الكلى هيئة مستشفى سيئون	تقديم الخدمات والرعاية العلمية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الفشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	المبنى قائم	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة للحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	5.00	حضرموت سيئون	دراسة أولية	
				الإجمالي	27.50			
				الإجمالي الكلي	**56.20**			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الناقصة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الاشغال العامة والطرق

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الاشغال العامة والطرق (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	التمويل المقترح	الكلفة التقديرية (بالدولار/مليون)	المحافظة / المديرية	الموقع	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع قصيرة المدى								
1	إعادة تأهيل المنازل المتضررة من الحرب المرحلة الأولى	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	-	150.00	المحافظات المحررة		يوجد حصر	سيتم مواقتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تأهيل المرافق الحكومية الخدماتية في المناطق المحررة	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	-	50.00	المحافظات المحررة		الدراسة جاهزة وتحتاج الى تحديث	
3	ادخال خدمات البنية التحتية للمشروع الوطني لذوي الدخل المحدود (عدن - أبين - لحج - الضالع)	إنشاء	اعمال انشائية	-	25.50	المحافظات المحررة		دراسة أولية	
4	سفلتة بعض الشوارع الداخلية في المحافظات المحررة	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	-	70.00	المحافظات المحررة		دراسة أولية	
5	سفلتة مجموعة من الشوارع الرئيسية و الثريتية في محافظة عدن	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	-	20.00	المحافظات المحررة		دراسة أولية	
	الإجمالي				315.50				
	المشاريع متوسطة المدى								
1	استكمال مشروع طريق لبعوس - المفلحي	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	9.00	لحج		دراسة أولية	
2	مشروع تأهيل و استكمال طريق الدائري الشرقي لمدينة الضالع (مزدوج)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	3.20	الضالع		دراسة أولية	
3	مشروع طريق المحلة - احور	انشاء الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	18.00	أبين		دراسة أولية	
4	تأهيل طريق مفرق الجوية - عتق	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	13.50	شبوه		دراسة أولية	
5	استكمال شق وسفلتة واعادة تأهيل طريق مركز المحافظة -مشرعة وحدنان (المرحلتين)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	4.50	ابين		دراسة أولية	
6	استكمال الطريق الدائري بالشكل المرابط بين الريان- بروم والخطوط الدولية سيئون وعدن	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	15.00	حضرموت		دراسة أولية	
	الإجمالي				63.20				
	الإجمالي الكلي				378.70				

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية للسلطة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة التربية والتعليم

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التربية والتعليم (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والاجتماعي	تكلفة المشروع (بالدولار/مليون)	الموقع / المحافظة	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة								
1	طباعة الكتاب المدرسي	توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب	- توريد القرطاسية - توريد الاحبر - الاصماغ - اعمال الطباعة الاوفست - التجميع والفهرز - التغليف - التوزيع - الملاءمة و التقييم	خدمي	87.00	جميع المحافظات المحررة لمدة واحدة	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	بناء المدارس عدد 65 مدرسة مع الملاحقات في 13 محافظة محررة و بناء مكتبي التربية بالمحافظة (إب و الضالع)	بناء مدارس لتكثيف الكثافة الطلابية	12 فصل لكل مدرسة + المرافق + السور + المرافق الصحية + مكاتب التربية بالمحافظات والمديريات	خدمي	50.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	
3	بناء ملحق لوزارة بمحافظة عدن (الامتحانات و الطباعة السرية)	بناء مبنى خاص للوزارة من اجل التوسعة بديوان عام لوزارة بالإضافة الى مبنى للمخازن	25 مكتب + 6 قاعات + 2 قاعات تصحيح + مرافق الصحية + بوفية	خدمي	1.50	ديوان عام لوزارة عدن	نعم	
4	استكمال المشاريع المتعثرة	التدخل في المشاريع المتعثرة المنفذة من الصناديق سابقا و التي لا تحتاج أو إجراءات سوى التدخل المباشر	ل 30 مدرسة مع المرافق الصحية	خدمي	11.00	جميع المحافظات	نعم	
			الاجمالي		149.50			
المشاريع المتوسطة المدى								
1	إضافة فصول دراسية في المدارس القائمة	إضافة فصول دراسية لمدارس قائمة بحسب الاحتياج لتكثيف الكثافة الطلابية وتحسين البيئة التعليمية	اضافة 1000 فصل دراسي	خدمي	5.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تأهيل المدارس القديمة والمتضررات و المتهدل + بناء مدارس جديدة وحيثما لزم	ترميم المدارس و المرافق الصحية ورفع كفاءتها الاستيعابية الصحية التكنهية وتوريد المختبرات والمعامل و تجهيزها بخدمات المياه والكهرباء	ترميم شامل لـ500 مدرسة (المباني والمرافق الصحية و السلحف و الاسوار) بالإضافة الى تجهيز المعامل والمختبرات (بيولوجيا، الفيزياء، الكيمياء، الاحياء، الحاسوب)	خدمي	50.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
3	تجهيز المدارس بمستلزمات الأساسية (الكراسي المزدوجة بمعدل 10000 كرسي في السنة و السبورات بمعدل (1000 سبورة في السنة) و رياض الأطفال بالأثاث المدرسي و الأثاث الإداري للمدارس	يتم رفد المدارس بالتجهيزات المدرسية والإدارية و رياض الأطفال	كراسي مزدوجة للطلاب والمستلزمات - طاولات إدارية - كراسي دوارة وساحبين - كراسي خاصة بالمعلمين -الكراسي والطاولات خاصة برياض الأطفال الألعاب و اللعب	خدمي	20.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
4	توريد الطاقة الشمسية للمدارس بالمناطق النائية لعدد 1000 مدرسة و 13 مكتب تربية بالمحافظات و 50 مديرية	تحسين البيئة المدرسية بسبب القطاع فاقم التهويتي في المناطق الحارة مع تجهيز مكاتب التربية بالمديرية لرفع كفاءة خدمة التاخير لعدد 1000	للطاقة ، الالواح ، لمبلك لحامي ، الصوجات والمراوح ، الاعمال التمديد	خدمي	7.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
5	مشروع الخارطة المدرسية	يتم تحديث بيانات الخارطة المدرسية و إعطاء الترقيمات المرجعية وتدريب المدراء وتجهيزات النوعية	تصميم قاعدة البيانات و البرنامج مسح الميداني الربوي ومناطق الاستجلاب ترحيل قاعدة البيانات النهائية تدريب إعضاء الخارطة على المستوى الرأسي والأفقي تجهيزات على المستوين الصوبي و الأفقي الربط مع قاعدة بيانات الإيميس	خدمي	3.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدراسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
			الاجمالي		85.00			
			الاجمالي الكلي		234.50			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية المتاحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	العائد الاقتصادي والاجتماعي	الكلفة التقديرية (بالمليون دولار)	الموقع / المحافظة / المديرية	إمكانية وجود برامات	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى (القطاع السمكي)							
1	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال الخوبة	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي	عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايدي العاملة	1.50	عدن	توجد دراسة	
2	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال بروم	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي	عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايدي العاملة	1.50	بروم / حضرموت	توجد دراسة	
3	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال المعينعية	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي	عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايدي العاملة	1.50	المعينعية بحضرموت	توجد دراسة	
4	إعادة تأهيل ساحة حراج حوف	تأهيل ساحة حراج مع ملحقاتها	يستفيد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/ حوف	توجد دراسة	
5	إنشاء ساحة حراج في دحبوت	بناء ساحة حراج مع ملحقاتها	يستفيد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/دمقوت	توجد دراسة	
6	إعادة تأهيل وتجهيز مركز الأبحاث البحري	تأهيل للمركز من الجانب الانشائي	إجراء دراسات الكائنات البحرية والحفاظ على البيئة البحرية ورفع جاهزية المركز لمعالجة مظاهر التلوث البحري	1.00	الشريقة/عدن	توجد دراسة	
7	إنشاء وتجهيز فرع هيئة الأبحاث في المكلا	إيجاد مقر للفرع يضم قاعة البحاثين والإداريين حتى يتمكن من تقليد البعثات البحثية وتحليل العينات في مبنى واحد بتجهيزة	تقديم خدمات لمرافق الإصطياد في المنطقة الشرقية للساحل اليمني	0.30	المكلا	توجد دراسة	
8	إنشاء ميناء سمكي في المكلا	مدينة المكلا تعد من مناطق الإصطياد الكبيرة التي يرتاد إليها الصيادين من معظم المناطق وحجم الانزال فيها كبير لذلك فهي بحاجة الى ميناء سمكي يستوعب كميات الأسماك المنزلة	يقدم عوائد مالية للدولة مع العملة الصعبة ويقدم خدمات رسو وتأمين للقوارب وخدمات التمويل المختلفة وتداول المنتجات البحرية وتشغيل عدد كبير من الايادي العاملة	5.00	المكلا	توجد دراسة	
9	بناء سوق نموذجي لتسويق الاسماك	بناء سوق نموذجي مجهز يساعد على القيام بعملية تسويق الأسماك بصورة صحيحة	يستفيد منه عوائد مالية للدولة وخدمات للصيادين مكان لبيع منتجاتهم وخدمة للمواطنين بتوفير الاسماك بصورة يومية أيضا وتشغيل العديد من الايدي العاملة	2.00	م/عدن	توجد دراسة	
10	إنشاء مبنى دور ثاني للهيئة مع الملحقات	بناء مكاتب مع ملحقاتها	تنمية وإدارة الموارد السمكية	0.10	المهرة/الغيضة	توجد دراسة	
11	إعادة إعمار ساحة حراج في الشيخ عبدالله	يشمل المشروع ساحة حراج ومكاتب تحصيل وإدارة	يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	ابين/زنجبار	لا يوجد	
12	اعادة تأهيل وتوسيع ساحة حراج الأسماك الحوطة	تأهيل ساحة للحراج + مكاتب لتحصيل الجباية + مخازن حفظ	يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	الحوطة/لحج	لا يوجد	
13	تطوير وتحديث مركز الخدمات السمكية في زنجبار	إنشاء مصلخ للحوم سمكة (كاكن) و2 مخازن لحفظ الأسماك بالجملة وإعادة وكذا رصيف للساحل وتحديث مبنى الإدارة وتأهيل شبكة الصرف	الحفاظ على جودة المنتجات السمكية وتوفير فرص للعمل	0.10	ابين/زنجبار	لا يوجد	
14	إعادة تأهيل مركز الانزال في خور عميرة	اعادة تأهيل ساحة حراج + مكتب تحصيل وإدارة	يستفيد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايدي العاملة	0.20	لحج/الصبيحة	لا يوجد	
15	إعادة تأهيل مركز الانزال في الشقيه	اعادة تأهيل ساحة حراج + مكتب تحصيل وإدارة	عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودته وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايدي العاملة	0.20	لحج	لا يوجد	
16	مشروع إنشاء مراكز للتبريدات السمكية في المناطق الخارجية مجهزة	إنشاء مراكز للتبريدات السمكية في المناطق الخارجية مجهزة بمختبرات فحص الجودة	تقدم عوائد مالية للدولة وتسهم في تسهيل الصادرات السمكية وتقدم خدمة للمصدرين وشركات التصدير وتشغيل الايدي العاملة	2.00	عدن/حضرموت/ المهرة	لا يوجد	
17	مشروع إنشاء ورشة لتهيئة الصيادة القوارب والمحركات البحرية	اصيانة قوارب ومكائن الصيادين	الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	حضرموت /المهرة	لا يوجد	
18	مشروع إنشاء ورشتين لتهيئة لصيانة القوارب والمحركات البحرية	لتسهيل عملية الصيانة لقوارب ومكائن الصيادين كونه لاتوجد ورش صيانة في محافظة شبوة	الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	شبوة	لا يوجد	
			الإجمالي	16.20			
المشاريع المتوسطة (القطاع السمكي)							
1	الشباك كاسر أمواج مع سلعة حراج للأسماك في أحور	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج وكذلك سلعة حراج ملحقة للأسماك	- ضمان استمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر. - تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية. - سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	أبين / أحور	لا يوجد	

*المشاريع والبرامج المتضمنة في البرنامج الاستثماري للقطاع الزراعي والسمكي

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع وموقعه	وصف المشروع	مكونات المشروع	الفئة المستهدفة والعدد	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	نطاق التوطين / المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
2	انشاء كاسر أمواج في الشيخ عبد الله	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج بحسب الدراسات المحدثة للمشروع		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العالية سهولة الإتزان للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	أبين / شقرة	لا يوجد	
3	مشروع كاسر أمواج منطقة صقراهن عسلهن م / أرخبيل سقطرى	كبس نوعي 60%حصى و40% ترابمصخور من 20 الى 200كجم طربل ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العالية سهولة الإتزان للمنتجات السمكية وتداولها.	7.70	م/ سقطرى / محطرهن (عسلهن)	لا يوجد	
4	مشروع كاسر أمواج منطقة حلقة / صقره م/أرخبيل سقطرى	كبس نوعي 60%حصى و40% ترابمصخور من 20 الى 200كجم طربل ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العالية سهولة الإتزان للمنتجات السمكية وتداولها.	4.20	م/ سقطرى / حلقة (صقره)	لا يوجد	
5	مشروع كاسر أمواج قصيعر م/حضرموت	كبس نوعي 60%حصى و40% ترابمصخور من 20 الى 200كجم طربل ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العالية سهولة الإتزان للمنتجات السمكية وتداولها.	3.00	حضرموت/ قصيعر	لا يوجد	
			الإجمالي		18.90			

المشاريع المتوسطة (القطاع الزراعي)

1	مشروع البنية التحتية لمنظومة الري السطحي/ والدي لمحور م/ تبين	تلقا وادي أحور من تلودان الرئيسية التي خصصت لفرنسية مع شركة استشارية دولية (هيدروسولت) مع مجموعة وديان رئيسية في محافظات الجمهورية وتأهلت وادي أحور في الأولوية لاعادة تأهيل وتحسين منظومة الري. للخلات إلى الوادي بحجم استثمار متوسط التكاليف تقريبي هيئة منشآت الري من قنوات ري وبوابات وادخال مفاهيم متفق عليها مع هيئة التنمية الدولية (IDA) في مكون تنظيمات مستخدمي المياه.	ـ مكون إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية لمنظومة ري السطحي. ـ مكون إدارة الري والبنية المؤسسية وإدارة ري بالمشاركة. ـ مكون البرنامج المكثف للمشاتل الزراعية.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في وادي أحور خاصة الموجب والشمام والبصل. ـ تحسين استغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ سهولة إدارة المياه بعد تأهيل البوابات الرئيسية والفرعية من خلال التنظيمات مستخدمي المياه. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل. ـ زيادة مساهمة الرقعة الزراعية وانتاج النباتي.	18.80	تبين/ أحور	متوفرة	
2	مشروع انشاء سد وادي بني علي - جبل حبشي	حسك مياه الامطار والسيول، تغذية مياه الآبار في منطقة حوض الضباب أعلى وادي وسمان نقل مياه الشرب والاستخدام المنزلي لمستقى المدينة. ري الأراضي الزراعية بتوفير محاصيل الحبوب والخضراوات	ـ صل للحفريات والصبيات والحفن للسد. ـ عمل بناء جسم السد. ـ عمل صبيات لحوض السد وحوض تهيلة. ـ عمل الناليس وسياج الحماية. ـ تغذية الشباك الجابيون. ـ عمل أنابيب المغارف.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في جبل حبشي. ـ تحسين استغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل.	4.00	جبل حبشي - نعل	متوفرة	
3	مشروع حمائية وصيانة الموارد الطبيعية (الأراضي) في الأودية الرئيسية	أعمال حماية وتهذيب ضفاف الاودية ومنع تدهور والتجرف الأراضي الزراعية	ـ بناء جدران حماية من الشباك الجابيونات. ـ بناء جدران حماية من الحجارة والخرسانة. ـ أعمال الشتلية وبنية تحتية وتحسينات.	الحفاظ على مساحة الرقعة الزراعية الحفاظ على مجاري الأودية بمسارها الطبيعي الحفاظ على سبل العيش بالمجتمعات الريفية الحد من ظهور ظاهرة النزوح	3.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	
4	مشروع إدارة استخدام المياه على مستوى الحقل	تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة العائد من الوحدة المائية بتحديث طرق الري وتخفيض سجل الحوش	ـ توفير شبكات ري حديث. ـ توفير بيوت بيوت مصنية. ـ توفير منظومات طاقة شمسية. ـ توفير خدمات ارشاد الري ومراقبة المياه.	ـ الحفاظ على المياه. ـ استخدام الطاقة المتجددة. ـ رفع المستوى المعيشي. ـ رفع كفاءة الري. ـ رفع قدرات وتنشيط المعارف واكتساب المهارات في إدارة استخدام المياه.	2.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والمجتمعي	التكلفة التقديرية (بالدولار)	المحافظة/ المديرية	محافظة وجود الدراسات	الملاحظات
5	مشروع حصاد المياه	تغذية المخزون الجوفي وحماية الأراضي الزراعية وحماية القرى والمنشآت العامة	- بناء حاجز ساتر. - بناء سد أرضي. - إنشاء 3 نرقلات ترابية. - بناء ملخذ حجري وإعادة جدران القناة وتطويلها.	- الاستفادة من مياه السيول في الري الزراعي. - حماية القرى والآبار. - الحد من أضرار السيول.	26.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - بمطرى - الضالع.	متوفرة	
6	مشروع التوسع بزراعة النخيل	استهداف 300 الف نخلة في أصناف عالية الإنتاج، الاحلال والتوسع في زراعة أشجار النخيل بفسائل مكاثرة بالأنسجة المعايرة ذات الانتاجية العالية، تقييم طرق زراعة النخيل والحد من الفقر ، تعزيز دعم البحوث والإرشاد، تحسين فعل لتحقيق القيمة الاقتصادية لزراعة النخيل	توفير فسائل نخيل مكثرة بالأنسجة لأصناف محلية ذات إنتاجية عالية تحسن المعصرات الزراعية والري في مزارع النخيل، توفير الخدمات المتكاملة للمزارعين، تحسين خدمات ما بعد الحصاد للنخيل	تحسين الأمن الغذائي من خلال توفير 300 الف نخلة من الأصناف عالية الإنتاج دعم الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات الزراعية من الدخل القومي، تحسين دخل المزارعين، تشغيل العمالة	1.00	حضرموت - شبوة - الحديدة	متوفرة	
7	مشروع البناء المؤسسي (بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز للبناء المؤسسي لدواتر الوزارة والمنشآت التابعة لها)	بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز للبناء المؤسسي لدواتر الوزارة والمنشآت التابعة لها	بناء مؤسسات - مكاتبات - تأهيل المصانع	- دعم الاقتصاد الوطني. - تطوير البناء المؤسسي وخلق بيئة عمل مناسبة وزيادة الصادرات الزراعية من الدخل القومي. - تحسين دخل المزارعين. - تشغيل العمالة.	9.20	عدن - لحج - أبين	متوفرة	
				الإجمالي	64.00			
				الإجمالي الكلي	99.10			

*الاحتياجات التنموية ومشاريع البيئة التحتية الملحة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	الفئة المستهدفة	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة المديرية	امكانية وجود قرارات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
1	مأهر للتأهيل المهني للشباب	فكرة المشروع تتلخص
برامج تدريبية مهنية
توجيه تأهيل الشباب والفتيات في عدد من المجالات المختلفة ويتم استهداف هذه الفئات ببرامج تدريبية مهنية وإدارية لاكسابهم مهارات وقدرات العمل المهني كلاً في مجاله وبحسب ميوله واهتماماته	صيانة موبايل ؛ كهرباء الطاقة المتجددة ؛
خياطة وتطريز وحياكة ؛ نقش وتوابير وصناعة شيلكور
؛ حلويات ومأكولات ؛
تصميم وبرمجة المواقع والتطبيقات
؛ إدارة مكاتب ؛ محاسبة ؛ تسويق ؛ تغليف مكاتب ؛ إدارة المشاريع
؛ جرافيكس ؛ تصوير ومونتاج ؛
تلفزيوني ؛ تصوير وعلاقات ؛ تغليف ؛ التمريض ؛ الإسعافات
الأولية ؛ اللغة الإنجليزية ؛ الكمبيوتر ؛ محاسبة لغير المحاسبين ؛
الأمن ...	سوف يتم ترك سوق العمل بالطاقة الاستيعابية بعد من المستفيدين بإجمالي عدد (١٠٠٠٠) شاب وشابة في عدد من المجالات المهنية والصناعية والتقنية بما يساهم
في زيادة فرصهم في الحصول على عمل وإنشاء مشاريع خاصة بهم ليصبحوا قادرين على الاعتماد في سوق العمل .
بالإضافة عدد(١٠٠٠) شاب وشابة وتعريفهم بمؤسسات التمويل والعمل على تسهيل الإجراءات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتميزة.	4.40	عدن
تعز
حضرموت
لحج
المهرة
سقطرى
مأرب
إب
ين
ذمار
الضالع	نعم	
2	تأهيل المعهد التقني البحري	المعهد التقني البحري هو مؤسسة تدريبية تخصصية في قطاع الأسماك في الجمهورية اليمنية ، ويقع المعهد التقني البحري في جزيرة المخا م / عدن على مساحة تقدر بثلاثة كيلومتر واحد وعرض نصف كيلومتر ويحيط به البحر من ثلاثة اتجاهات .
تأسس المعهد في عام 1975 م كمعهد إقليمي وتتلخص مهام المعهد في تدريب العنصر البشري وفقاً لاحتياجات سوق العمل من التخصصات البحرية المختلفة . وحدد في المعهد خمسة تخصصات بحرية : الملاحة والإسكيبر الصناعات الغذائية (تكنولوجيا منتجات بحرية ؛ ميكانيكا بحرية؛ كهرباء بحرية	إعادة وصيانة وترميم مبنى وملحقات المعهد
شراء التجهيزات والأجهزة اللازمة للعملية التعليمية والتدريبية والإدارية
تأثيث المعهد
بناء القدرات الفنية والإدارية لمنتسبي المعهد	تجهيز مبنى المعهد التقني البحري حسب المواصفات .
تزويد المعهد بالجهزة مطابقة للمواصفات .
تأثيث المعهد التقني البحري .
تدريب الطاقم الإداري والفني وتقديم المساعدة في المجالات الإدارية واللغة الإنجليزية	4.30	تعز	نعم	
3	تأثيث وتجهيز وترميم وصيانة عدد (18) معهد	تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع والنظام المعاش المحاصيل الزراعية والقطاع أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف فقرا سكانيا، وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، إذ إنها تعتبر بمثابة حجر الأساس والتنمية الأغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال إن آجلا أم عاجلا. ولهذا فإن الزراعة بالنسبة لهذه الدول إقليمية هي التي تمد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه، وغالبا ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيث أن حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة ؛ وعليها لذلك يعاد بجميع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية المعاهد الزراعية بأنواعها وأقسامها وتخصصاتها... وهناك فكرة الصيانة وترميم للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعرضت للتدمير والنهب في الفترة التي مرت عليها البلاد بالحرب مما أدى إلى فقدان ونهب وتخطيم التجهيزات والورش والمعامل في أغلب المؤسسات الحكومية .	تأثيث وتجهيز وتوريد الاجهزة والمعدات بالمستلزمات المناسبة والتدريبية والتعليمية مثل :(المكاتب والتوريش والمعامل والقاعات الدراسية) ... اعتماد دراسة ميدانية عن حالة المباني الحالية وحجم الاضرار الموجودة وطرق المعالجة، وعمل دراسة متكاملة عن المبنى حسب المخطط التعليمي الحديث...تنفيذ أعمال الصيانة والترميم للمباني التي تعرت بفترة الحرب بحسب المواصفات والمعايير المعتمدة... تجهيز مبنى وأقسام المعاهد التخصصية والتجارية والزراعية حسب المواصفات	43.89	عدن
تعز
حضرموت
لحج
المهرة
سقطرى
مأرب
إب
ين
ذمار
الضالع	نعم	

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	المدة الاقتصادية والفنية	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة المديرية	إمكانية وجود دراسات	الملاحظات
	المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:							
4	التمكين المهني للمرأة	تتلخص فكرة المشروع في تخريج عدد (5000) امرأة مؤهلة في (9) مجالات مهنية ويهدف المشروع إلى حل مشكلة المرأة حيث يسعى إلى رفع مستوى مشاركة المرأة اليمنية في تنمية أسرتها ومجتمعها حيث سيمكن المشروع الفتيات من الحصول على مهارات حياتية عن طريق تدريبهن في مجالات يحتاجها المجتمع كالخياطة والتطريز والحياكة والأشغال اليدوية والتصوير والمنتاج بالإضافة الى المهارات الاساسية للكمبيوتر ودورات متخصصة في التنمية البشرية ؛ كما سيقوم المشروع برفع مستوى وعيهن في قضايا تهمها كامرأة وتهم أسرتها ومجتمعها من ناحية أخرى يقوم المشروع بتعزيز وبناء قدرات العمل التنموي في المحافظات المستهدفة عن طريق توفير البنية التحتية للعمل التنموي للمرأة عن طريق تجهيز المراكز بالأجهزة والأدوات والأثاث اللازمة لتنفيذ جميع الأنشطة الخاصة بالمرأة وتأهيل كوادرها الإدارية والتدريبية ودعم ميزانياتها التشغيلية لمدة عام حتى يستطيع المركز الاعتماد على ذاته بعد ذلك	العمل على تجهيز مكتن قاعات التدريب والتدريب بما يتلائم مع الدورات التدريبية .. تجهيز التدريبات المختلفة من (مواد _ مدربات قرطاسية) متابعة الاختبارات والتقييمات حصر المستهدفات .. التوثيق والرقابة والتقييم وإصدار التقارير .. متابعة تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة	تأهيل عدد (5000) امرأة في (5) مجالات بحيث يصبحن كامرات على العمل والانتاج والبيع وإنشاء المشاريع .. تأهيل عدد (5000) امرأة في المهنيات الإدارية وتأسيس (خمسة) الجاردية والكمبيوتر والمحاسبة مما يساهم في زيادة فرص الحصول على العمل أو انشاء المشاريع الخاصة بهن .. تمكين عدد (5000) امرأة من البدء بمشاريعهن الخاصة	4.90	عدن تعز حضرموت لحج الضهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	
5	مشروع البوابة الالكترونية (الخدمات الالكترونية للوزارة)	برنامج الكتروني لربط الوزارة مع المؤسسات التعليمية	نظام البوابة الالكترونية ونظام الايميلات	لتوفير الخدمات الالكترونية للوزارة لتسهيل جذب المعلومات والمتابعة للطلاب	1.50	الوزارة	نعم	
6	مشروع تحديث وتطوير المناهج العلمية والتقنية	تحديث المناهج واعدادها	مناهج جميع التخصصات التقنية والتقنية والزراعية	التدريب وفق متطلبات السوق المحلي والعربي المناهج وفق متطلبات سوق العمل	1.60	الوزارة	نعم	
7	برنامج التحسين سبل عيش الشباب والشابات	يتجسد طبيعة مشروع برنامج لتحسين سبل عيش الشباب والشابات في تخريج دور الخريجين من ذوي التخصصات المهنية والتقنية في خدمة المجتمع عن طريق سد الفجوة في نقص وتسرب كادرين والمدربين في المعاهد التقنية والتقنية بسبب حالة النزاع والحرب التي يعاني منه اليمن . تعزز أهمية البرنامج لتحسين مستوى دخل الشباب والشابات وتحويلهم من عاطلين الى افراد منتجين وقادرين على بناتهم المعلية من خلال توفير مصدر دخل يساهم في التخفيف من الأعباء التي تواجه الأسر اثناء فترة شغب والنزاع .	ظمن مصدر دخل لأسر وأهالي ٨٠٠ من الشباب - والشابات تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية وكليات . المجتمع في ايتولوا مدربين متخصصين في مجالاتهم تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية على مهارات - التعليم والتدريب التقني والمهني والمهارات الشخصية والحياتية زيادة فعالية مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني - من خلال توفير كادرها الفني والمتخصص. تأمين مصدر دخل لأسر وأهالي الشباب والشابات . زيادة كفاءة ومهارة الشباب والشابات من خلال - تدريب وتأهيل الخريجين عبر التطوير م المهارات الشخصية والفنية والمهنية ابعاد الشباب والشابات عن حالة البطالة وعدم امتلاك - العمل بحيث لا يقعوا ضحية للقوى الفكر وجماعات التطرف والإرهاب إعادة فتح التخصصات التي اغلقت في المعاهد المهنية - والفنية نتيجة انتهاء الكثير منا بسبب الإحالة التقاعد أو الوفاة زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية من - مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	4.40	عدن كمل حضرموت لحج الضهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	الفائدة المتوقعة والقطاع المستفيد	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المقترح للمحافظة	إمكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
8	مشروع انشاء قسم للطاقة المتجددة في المعاهد الفنية والتقنية	تتجسد فكرة المشروع في انشاء قسم تدريب مهني للطاقات المتجددة من اجل تاهيل كوادر بشرية مهنية للحد من ظاهرة البطالة وبعث الامل في الشباب لمنايعة حياتهم. حيث يستهدف المشروع الشريحة الشبابية القادرة على التعلم وممارسة العمل والعمل على بيع المنتجات في السوق المحلي لتحقيق عائد بسيط يعود على القسم لكي يحقق استدامة العمل فيه ... حيث تعمل الطاقة البديلة على تطوير الكوادر البشرية ونشر ثقافة استخدامها بمختلف انواعها مثل: (كالرياح والشمس والطاقة الحيوية) من خلال إكسابهم المهارات والمعرفة التقنية	اختيار المكان . تاهيل مكان المشروع من الناحية المعمارية والكهربائية والميكانيكية تزويد المعهد للتدريب بكافة المستلزمات والمعدات والأجهزة والتوظيفية. التعاقد مع كادر للتدريب والتدريس. اختيار المستفيدين وفق معايير الهلال الأحمر الخيري اجراء عمليات التدريب للمستفيدين. تخريج المتدربين مع توزيع الشهادات. تسويق المنتجات الناتجة عن عملية التصنيع وفق سياسة تسويقية توضع من خلال مختصين المراقبة للمتابعة لأنشطة المشروع والتقييم الدوري	فتح قسم تدريب وتأهيل وتركيب وصيانة للطاقات المتجددة مجهز بالمعدات اللازمة توفير فرص عمل لتدريبين المتاهلين في القسم. توفير مادة علمية وعملية في مجال الطاقات المتجددة زيادة تنمية الشباب للعمل في المجتمع وفرص العمل فتح قسم تدريبي فني خاص بالتدريب في مجال الطاقات المتجددة توفير المعدات التي يتم تزويد المعهد بها في بداية المشروع واستفادة عدد من المستفيدين من التدريبات (المتدربين)	1.00	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب أبين شبوة الضالع	نعم	
9	المشروع الوطني لإشراك الشباب في إعادة الاعمار	يستند الهدف على عملية التجهيز الشامل من مبانيها الانقلاب إلى تنفيذ مشاريع الاعمار وإعادة بناء مدمرت به الحرب من دمار الربة على حياة اليمنيين ومعيشتهم حيث تأتي عملية الاعمار ... التي بدأت فعلاً ... بجهود خيرة ودعم أخوي سخي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية. وفي إطار الأدوار التي تقوم بها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وتأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى إعداد الشباب وتمكينهم وتأهيلهم ليكونوا النواة الصلبة التي يعتمد عليها في تنفيذ مشاريع الإعمار حيث تتلخص فكرة المشروع في القيام التدريب الأولي المهني والفني لـ 10000 شاب من 8 محافظات في أكثر من 20مجال من المجالات التي يقوم عليها الإعمار حيث يعاني شباب وشابات المحافظات المؤهلة لتقيم عملية الإعمار كمشكلة الرئيسية التي يسعى هذا المشروع إلى حلها، والتي يمكن أن تؤدي فيما لو لم تحل إلى: 1- تأخير عملية الإعمار وبالتالي زيادة معاناة الناس الصحية والتعليمية والاقتصادي وفي مختلف مجالات الحياة. 2- احتمالية فشل عملية الإعمار عند تنفيذها وذلك بسبب غياب الكفاءات المؤهلة. 3- ارتفاع نسبة البطالة مما يؤدي لتفشي وانتشار نسبة البطالة والفراغ لديهم مما سيؤدي إلى انجراف الشباب والتحاقهم بجماعات التطرف والعنف	التدريب المهني والحرفي التخصصي لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات ضمن 20 مجال ومن خلال 400 دورة تدريبية التدريب الإداري المنتدة لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات من خلال 400 مجموعة تدريبية (25 في كل مجموعة).إعداد قاعدة بيانات إلكترونية تفصيلية عن الخريجين لتسهل عملية التواصل عند بدء عملية الاعمار	تحسين فرص الشباب في الحصول على عمل وبالتالي تحسين دخلهم ومعيشتهم. تحسين جودة تصليمات ومخرجات الإعمار وتسريعها بما ينعكس على تطبيع حياة الناس والتنمية وكذلك تقليل نسبة الفراغ والبطالة فالالتحاق بجماعة التطرف والعنف والإرهاب	5.60	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب أبين شبوة الضالع		
الإجمالي					70.90			

الإجمالي الكلي	70.90

قائمة المشاريع ذات الأولوية - مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	أهداف المشروع	مكونات المشروع	التكلفة التقديرية	المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مقابلة:							
1	مشروع انشاء وتجهيز المستشفى التعليمي - جامعة عدن		انشاء وتجهيز	100.00	جامعة عدن عدن	نعم	تم انزال المشروع في مناقصة ولاشر استكمال الإجراءات بسبب تعليق التمويل
2	استكمال مشروع الصرف الصحي بمدينتي سيئون وتريم		خطوط نقل، محطة معالجة، تجهيزات، شبكات التصريف ومناهل ، مضخات، غرف تفتيش، الخ	50.00	سيئون وتريم حضرموت	نعم	تم التعاقد على التنفيذ وتم التنفيذ بسبب تعليق التمويل
3	مشروع إدارة الكوارث والتغييرات المناخية وحماية المدن من كوارث السيول والفيضانات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية واعمال ميكانيكية	150.00	عدن، عدن، ابين، المهرة، حضرموت، سقطرى	لا	المرحلة الأولى
4	إعادة تأهيل وتطوير /انشاء وتجهيز مراكز الاحتث ومراكز التوحد بمواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	30.00	كافة عواصم المحافظات المحررة	قيد الاعداد	بعضها متوفرة لدى الجهات المعنية
4	مشاريع حفر الابار وبناء الخزانات وانشاء خطوط النقل وشبكات المياه في المديريات والمناطق النائية المحرومة من المياه ، بالإضافة الى تركيب المضخات والطاقة الشمسية للتشغيل		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	50.00	كافة المحافظات المحررة		سيتم توفير التفاصيل بالتنسيق مع الوزارة المعنية والسلطات المحلية
4	تأهيل وانشاء مراكز مستشفيات للصحة النفسية في عواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	20.00	كافة المحافظات المحررة	متوفرة	الدراسات تبيكل
4	مشاريع السدود (سد حطيب بلغع، سد المخزن بابين)	بناء حواجز مائية وسدود في وادي حطيب، وفي المخزن بابين للاستفادة من المياه بالإضافة الى أعمال حماية الوفدي من كوارث السيول	حجز مياه السيول والأمطار والاستفادة منها، تغذية الآبار والعيون ورفع منسوبها، تحسين التقنية الري، توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية، الحفاظ على شجرة البن بصفة خاصة والتوسع بزراعتها، الحد من الكوارث التي تسببها السيول العارمة في بعض مواسم الأمطار، تأمين حاجة السكان من مياه الشرب.	15.00	يافع لحج، ابين	متوفرة	
4	إنشاء مختبر بيطري وتجهيزاته	إنشاء المختبر البيطري، توفير الأجهزة المختبرية، تدريب الطاقم الفني، تركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات المختبرية، توفير حاضنة للمختبر	فحص المنتجات الحيوانية المستوردة عبر ميناء عدن، قترصد المخبري للأمراض الحيوانية وتشخيصها، تأمين سلامة المنتجات الحيوانية وخلوها من الأمراض، مراقبة الواردات والصادرات الحيوانية الحية.	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	إنشاء مختبر الآثر المتبقي وفحص المبيدات	إنشاء مبنى المختبر وتوفير التجهيزات والأثاث ومزاد الفحص	فحص المنتجات الزراعية والتأكد من خلوها من المبيدات	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	تأهيل مجلج القطن - (الكود)	صيانة وتجديد الأصول لاستورد معدات جديدة متطورة	دعم الإنتصنة الوطني، زيادة المساحات الزراعية من المحل النقدي، تحسين دخل المزارعين، وتشغيل العمالة	2.00	الكود ابين	متوفرة	
التكلفة التقديرية الاجمالية				421.00			
الاجمالي الكلي				421.00			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية المطلوبة

اجماليات تكاليف المشاريع ذات الأولوية - مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م.	القطاع	التكلفة التقديرية
1	قطاع المياه	88.00
2	قطاع الكهرباء	1153.70
3	قطاع الصحة	56.20
4	قطاع الاشغال والطرق	378.70
5	قطاع التربية والتعليم	234.50
6	قطاع الزراعة	64.00
7	قطاع الأسماك	35.10
8	قطاع التعليم الفني	70.90
9	أولويات وحماية	421.00
	الاجمـــــالي	**2502.1**

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/1/5/570/25
التاريخ: 9-7-2025

عاجل

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلي **المندوبية الدائمة الموقرة للجمهورية اليمنية.**

تتشرف أن تشير إلى القرار رقم (79) الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة (جمهورية العراق: 2025/5/17)، بشأن "دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية"، الذي تضمنت فقرته الأولى، دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لتلبية الاحتياجات الأساسية، لاسيما فيما يتعلق بالمحور الخاص بالأولويات والحماية الاجتماعية، وفق خطة الاحتياجات الملحة للجمهورية اليمنية.

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة تفضلها بموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو ما في حكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة ومرفقها قرار القمة المشار إليه أعلاه، والطلب إليها العرض على معالي الوزير، للتفضل بالنظر في موافاتها بتفاصيل تقديم الدعم لمشروع "إعادة تأهيل وتطوير إنشاء وتجهيز مراكز الأحداث ومراكز التوحد بعواصم المحافظات"، الوارد في خطة الاحتياجات الملحة المرفقة بقرار القمة، وعلى أن يكون المشروع وفقاً لقواعد تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية التي أقرها مجلس وزراء

الأمانة العامة ـ القاهرة ـ ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 ـ 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكترونى: central.mail@las.int الموقع الالكترونى: www.lasportal.org

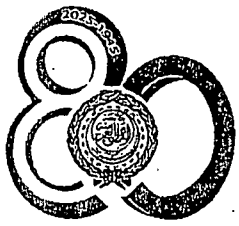

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب قراره رقم (814) الصادر عن الدورة (36) بتاريخ 2016/12/15 (مرفق1)، الذي تضمنت فقرته الثانية أن يكون المشروع مؤسس طبقاً للقوانين اللازمة، وأن يهدف إلى الحماية الاجتماعية لبعض الفئات الخاصة، وإدماجها في عملية التنمية وتطوير المجتمع، وذا صبغة تنموية، وأن يكون مستنداً إلى دراسة جدوى (مرفق2 الإطار العام لصياغة مشروع اجتماعي)، وذلك حتى يتسنى عرض المشروع على الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومن ثم عرضه على الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاتخاذ القرار اللازم بشأنه، علماً أنه سوف يتم استثناء الجمهورية اليمنية من شرط سداد حصتها في الصندوق، بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المشار إليه أعلاه.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشـــؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

إياس الزجاجي

صورة إلى:

– إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

M.S.

هالة التلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية

The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

الرقم ٠٦٠/٢٠٢٥/ع-ي | 10253 | التاريخ ٠٥/٨/٢٠٢٥

05 AUG 2025

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) الموقر،

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم ٠٨/١/٥/٥٧٠/٢٥ بتاريخ ٩-٧-٢٠٢٥ والمتضمن قرار رقم (٧٩) الصادر عن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة (جمهورية العراق: ١٧ /٥/ ٢٠٢٥) بشأن دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية .

تود المندوبية الدائمة أن ترفق لكم ما ورد من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية حول التجهيزات في مراكز الأحداث ومركز التوحد بعواصم المحافظات المحررة وفق قواعد التقديم للمشروعات الاجتماعية كما وردت .

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...

هند

28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt
٢٨ شارع أمين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
Email : permanentyem@gmail.com TeL: 33386618-37492508 Fax:33356939
تليفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

- **الاحتياجات الخاصة لجمعية أطفال التوحد (عدن)**

الرقم	الاحتياج	الوصف	الكمية بالتقريب	(القيمة) $
	1(بناء وإنشاء صالة خارجية بالحوش			
1-	بناء صالة بمساحة واسعة طابق واحد فقط	1	450. م X 11م	4000
2-	تجهيز الصالة من الداخل والخارج بما يتناسب والألوان الموجودة بحديقة الجمعية	كمية الطلاء والتشطيب الداخلي والخارجي وفق تصور فير دقيق	طلاء الوان براقة وهادئة تناسب الوضع النفسي للأطفال	2000
3-	تجهيز الارضية الخاصة بالصالة ببلاط حراري او مطاطي آمن لسلامة الأطفال ويوفر بيئة آمنه للتدريب	مناسب لمساحة الصالة	لون هادئ أزرق او اخضر	2000
4-	تسليك كهربائي داخلي آمن	توزيع مصادر للطاقة الكهربائية بلاكات مناسبة لهدف المنشأة	بحسب الاحتياج	1500
5-	مكيفات سعة طن ونصف	النوع اسلبيت	2	1500
6-	شفاط ومراوح وسراجات	بما يتناسب مع الاحتياج ومساحة الصالة	2 من كل نوع	1000
7-	تقوية المنظومة الكهربائية الحالية بإضافة الاحمال الجديدة للصالة	استشارة فنية من خبير	إضافة الواح وبطاريات للمنظومة او ماطور خارجي يتناسب مع احمال الصالة	7000
	2(تجهيز الأدوات الرياضية			
8-	أجهزة لتقوية الجزء العلوي من الجسم	أدوات دامبل)اوزان(2جهاز تمارين العضلات الثلاثية	5 من كل نوع لتقوية العضلات العلوية	600

9-	آلة تمرين سمانة القدم لتمرين وتقوية القدم	لتقوية عضلات القدم	2	300

10-	آلة صعود الدرج)تعتبر تمرين جيدا للقلب(	تعمل على محاكاة طلوع الدرج	2	300
11-	دراجة المقاومة الهوائية	لتقوية أجزاء الجسم السفلية	1	600
12-	الترا بولينا تعتبر المقضبة لتفريغ الطاقات وتحقيق الاتزان الحسي	جهاز قفز	2 من كل حجم كبير + حجم وسط	600
13-	جهاز المشي الكهربائي لانقاص الوزن وتوزيع القوة وبناءها	مفيد للقلب ويستخدم للمشي والجري	2	2400
14-	جهاز الجداريات المتسلقة	مفيد لتقوية كافة عضلات الجسم ومحفز للطول	حجم كبير	500
15-	مفارش الجمباز	لتأدية الحركات الرياضية)السويدي(	12	500
16-	استشارات هندسية وفنية	يتضمن تخطيط الفصل واختيار الموقع	-	2000
17-	اخرى	-	-	2680
الاجـــمـــالـــي				29,480

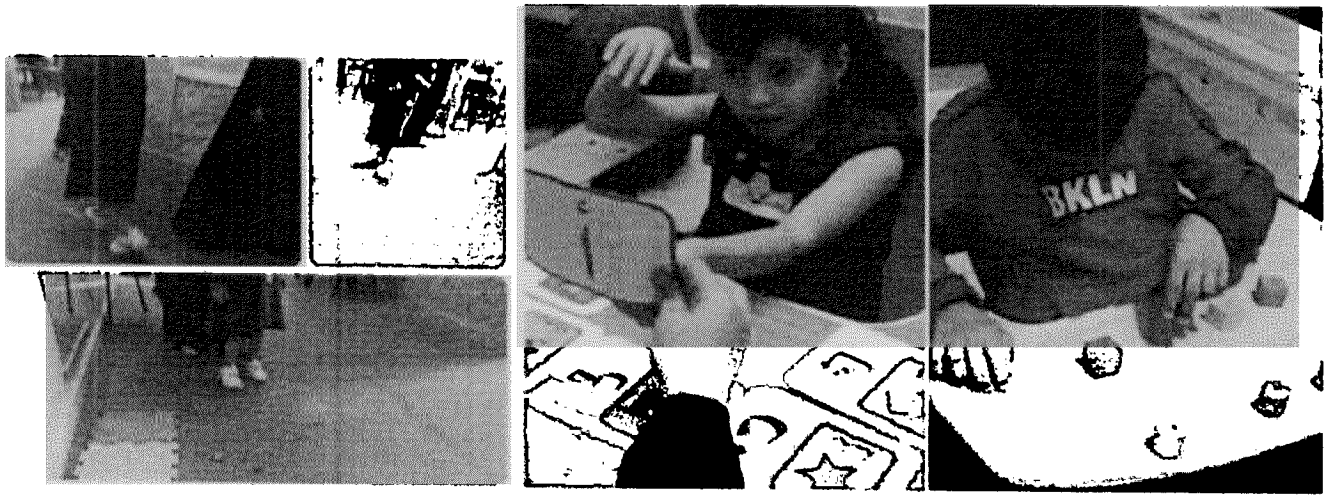

تصور بإشارة رسالة رياضية لأبطال العودة في جمعية أبطال عدن للتوحد
الأطفال المشاركون في اليوم الرياضي 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية أطفال عدن للتوحد

المقدمة:

اضطراب التوحد هو عبارة عن اضطرابات تطورية في النمو تترجم الى اضطرابات سلوكية حسية شاملة) بصرية-حركية- سمعية –تذوق-شم واللمس (، الامر الذي يشكل حيرة في التعامل مع الطفل نتيجة التغيرات المستمرة التي تصاحب شدة الاضطرابات لذا تقدم الجمعية خدمات تأهيلية تربوية فردية لأطفال اضطراب التوحد وتستثمر أنشطتها التدريبية وفق قدرات الأطفال وفي اطار نجاحهم في تنفيذ المهارات المصممة لقدراتهم.

ووفق مقاييس تشخيصية وتقييمات لتحديد الخطط التربوية الفردية لكل طفل توحدي والتي تختلف من واحد الى آخر.

فمن سمات أطفال التوحد اختلاف احتياجاتهم في التنمية الوظيفية رغم تشابه اعراضهم.

وقد تأسست الجمعية في ديسمبر 2011 م واختصت فقط بتأهيل أطفال اضطرابات طيف التوحد بتصريح رقم) 671(صادر عن مكتب الشؤون-الاجتماعية والعمل عدن، وسعت الجمعية منذ ذلك التاريخ الى أتخاد المنهج العلمي ومتابعة أحدث الدراسات في مجال التوحد والمقاييس التشخيصية لتقديم خدمات تأهيلية متميزة لأطفال الجمعية وارشادية اسرية لذويهم.

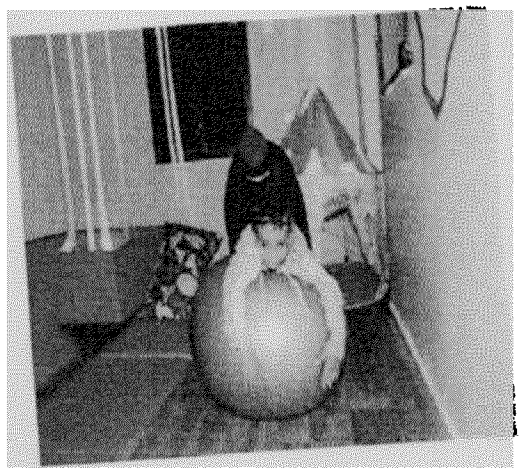

جمعية اطفال عدن للتوحد) تصور بإنشاء صالة رياضية للعام 2025م(

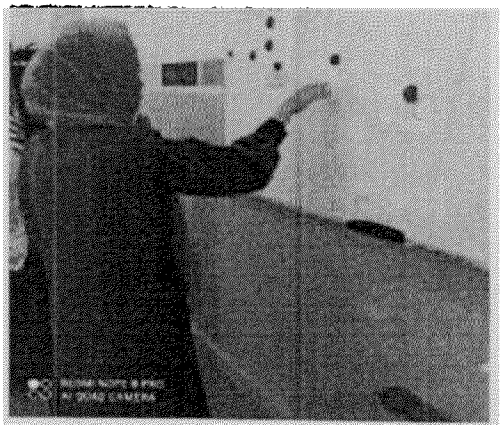

عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الجمعية:

340 طفل وطفلة موزعين كالاتي:

- 68 طفل نظام الساعات دوام ظهيرة-عصر.
- 72 مهارات صباح مستمر مع الباصات من 12-8
- حالات شديدة 6
- صعوبات تعلم 27
- تدخل مبكر 95 طفل
- 25 أطفال مدرسة خالد بن الوليد الحكومية
- 47 طفل التحقوا بمدرسة التحدي الخاصة بالدمج) توحد-صعوبات-طبيعيين (

-العدد في تزايد نتيجة التميز بالخدمات المقدمة في تأهيل الأطفال وقصص النجاح وأيضا تزايد الإصابة بالاضطراب الغامض خلال السنوات الأخيرة.

الصعوبات الحالية التي نعاني منها في الجمعية:

- قلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف الميزانية التشغيلية وعدم ايفائها بالالتزامات الضرورية لتسيير العمل داخل الجمعية من زيادة رواتب للعاملين وتوفير الاحتياجات الملحة.

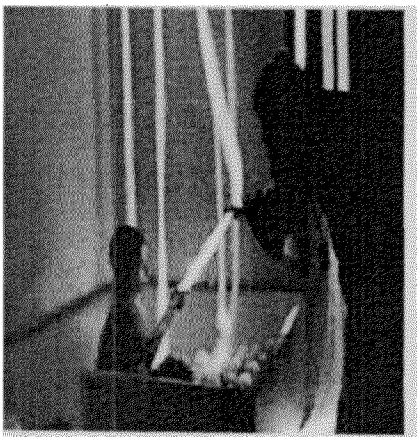

- صعوبة المواصلات وارتفاع الوقود مما يؤدي الى زيادة الأعباء المادية على الاسر وعلى إدارة الجمعية حيث ان الجمعية تساهم في دفع تكاليف مواصلات العاملين بسبب ضعف رواتبهم.
- اثاث الجمعية القديم والمتهالك والذي لم يستبدل منذ العام 2016م.
- المبنى قديم ويحتاج الى صيانة وإعادة ترميم وتوسيع حيث نعاني من ضيق المكان وتزايد عدد الأطفال مما يسبب الازعاج لمن يعاني من اطراب سمعي.

جمعية اطفال عدن للتوحد) تصور بإنشاء صالة رياضية للعام 2025م(

- ضيق المبنى وكثرة عدد الأطفال يؤدي الى العمل المتواصل لأكثر من 10 ساعات في محاولة لتوصيل الخدمات واستيعاب أكثر عدد ممكن من الأطفال المحتاجين الى تدريب وتأهيل.
- قلة رواتب العاملين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا.
- قلة الإمكانيات لتدريب العاملات والاستمرار في برامج الارشاد الاسري.
- وصول عدد كبير من الأطفال الملتحقين بالجمعية الى مرحلة الشباب واحتياجهم الى تقوية عضلاتهم الكبيرة وتفريغ الطاقة الجسدية التي يعانون منها.

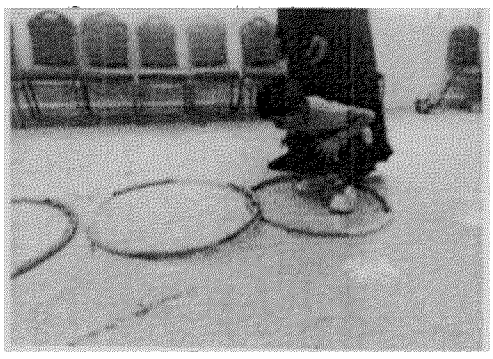

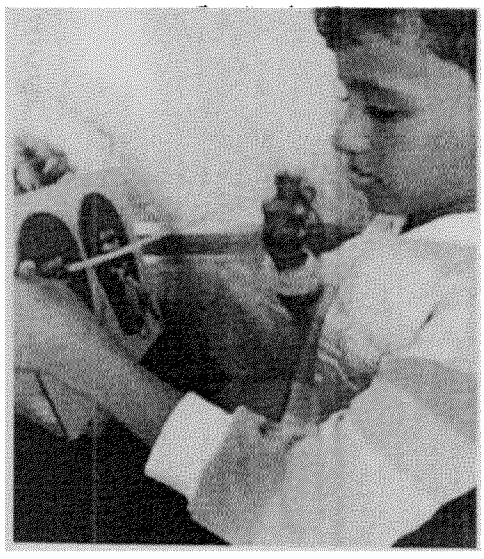

عدد العاملين والعاملات بالجمعية:

)77(عامل وعاملة واداري

الاقسام الحالية المتواجدة في الجمعية:

- قسم تنمية المهارات
- قسم العلاج الوظيفي
- قسم التدخل المبكر
- قسم النشاط الاجتماعي
- قسم الـBECS
- قسم الحالات الشديدة
- قسم صعوبات تعلم
- قسم الاكاديمي)ما قبل الدخول للمدرسة.(
- قسم المعالجة النطقية.
- قسم التكامل الحسي
- قسم المقاييس التشخيصية والتقييم
- الإدارة

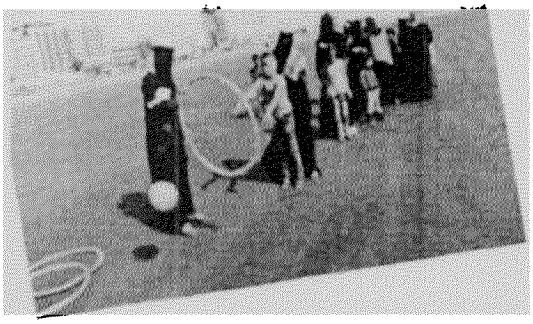

الأقسام التي ننوي أضافتها وتجديدها للجمعية:

- قسم تكامل حسي –سمعي
- تجديد قسم التكامل البصري بأجهزة البروجكتر لانها أصبحت قديمة
- تأثيث قسم الحالات الشديدة وتوفير الصف الخاص بها.
- إضافة مباني) صف للنشاط الرياضي(

أهمية إنشاء صالة للألعاب الرياضية في الجمعية:

- كثرة العدد للأطفال المنضمين الى الجمعية واصابة الأكثرية بمتلازمة فرط الحركة وتشتت الانتباه.
- العديد من الأطفال انتقل الى مرحلة الشباب المبكر واصلح يمتلك طاقة وقوة جسمية غير موظفة مما يؤدي الى افراغها عبى شكل موجات عنف على اسرته والمجتمع المحيط.
- صعوبة الوضع الاقتصادي الذي تعيشه بلادنا وعدم قدرة الاسر للاشتراك لأطفالها في صالات رياضية تجارية.
- خوف الاسر على اطفالها امام تردي الأوضاع الأمنية من التواجد وانضمام اطفالها في الصالات التجارية من التحرش الجنسي.
- أهمية تفريغ نوبات العنف المصاحبة لأطفال الحالات الشديدة في مبنى الجمعية وتنظيمه وافراغه في الأدوات الرياضية التي نحبم بامتلاكها داخل مبنى الجمعية.
- الرضى النفسي للعاملات حيث انهم يعاون من الإصابات المتلاحقة من الأطفال العنيفين مما يؤدي الى خسارة وخروج العديد منهم الامر الذي ينعكس سلبا على مستوى أداء الجمعية نتيجة فقدان الكادر المدرب.
- شعور الأهالي بالأمان نتيجة وجود أطفالهم يحققون اللياقة الجسدية والصحية المطلوبة كاقرانهم من الأطفال والشباب داخل اسوار الجمعية التي تعودوا عليها.

تصور بالمواد والتجهيزات اللازمة:

الرقم	الاحتياج	الوصف	الكمية)بالتقريب(	القيمة)$ (
1(بناء وإنشاء صالة خارجية بالحوش				
-1	بناء صالة بمساحة واسعة طابق واحد فقط	1	450. م X 11م	4000
-2	2(تجهيز الصالة من الداخل والخارج بما يتناسب والألوان الموجودة بحديقة الجمعية	كمية الطلاء والتشطيب الداخلي والخارجي وفق تصور فير دقيق	طلاء الوان براقة وهادئة تناسب الوضع النفسي للأطفال	2000
-3	تجهيز الارضية الخاصة بالصالة ببلاط حراري او مطاطي آمن لسلامة الأطفال ويوفر بيئة آمنه للتدريب	مناسب لمساحة الصالة	لون هادئ ازرق او اخضر	2000
-4	تسليك كهربائي داخلي آمن	توزيع مصادر للطاقة الكهربائية)بلاكات(مناسبة لهدف المنشأة	يحسب الاحتياج	1500
-5	مكيفات سعة طن ونصف	النوع اسلبيت	2	1500
-6	شفاط ومراوح وسراجات	بما يتناسب مع الاحتياج ومساحة الصالة	2 من كل نوع	1000
-7	تقوية المنظومة الكهربائية الحالية بإضافة الاحمال الجديدة للصالة	استشارة فنية من خبير	إضافة الواح وبطاريات للمنظومة او ماطور خارجي يتناسب مع احمال الصالة	7000
2(تجهيز الأدوات الرياضية				

8-	أجهزة لتقوية الجزء العلوي من الجسم	أدوات دامبل)اوزان(2جهاز تمارين العضلات الثلاثية	5 من كل نوع لتقوية العضلات العلوية	600
9-	آلة تمرين سمانة القدم لتمرين وتقوية القدم	لتقوية عضلات القدم	2	300

10-	آلة صعود الدرج)تعتبر تمرين جيدا للقلب(	تعمل على محاكاة طلوع الدرج	2	300
11-	دراجة المقاومة الهوائية	لتقوية أجزاء الجسم السفلية	1	600
12-	الترامبولينا تعتبر المفضبة لتفريغ الطاقات وتحقيق الاتزان الحسي	جهاز قفز	2 من كل حجم كبير + حجم وسط	600
13-	جهاز المشي الكهربائي لانقاص الوزن وتوزيع القوة وبناءها	مفيد للقلب ويستخدم للمشي والجري	2	2400
14-	جهاز الجداريات المتسلقة	مفيد لتقوية كافة عضلات الجسم ومحفز للطول	حجم كبير	500
15-	مفارش الجمباز	لتأدية الحركات الرياضية)السويدي(	12	500
16-	استشارات هندسية وفنية	يتضمن تخطيط الفصل واختيار الموقع	-	2000
17-	اخرى	-	-	2680
الاجـــمـــالـــي				29,480

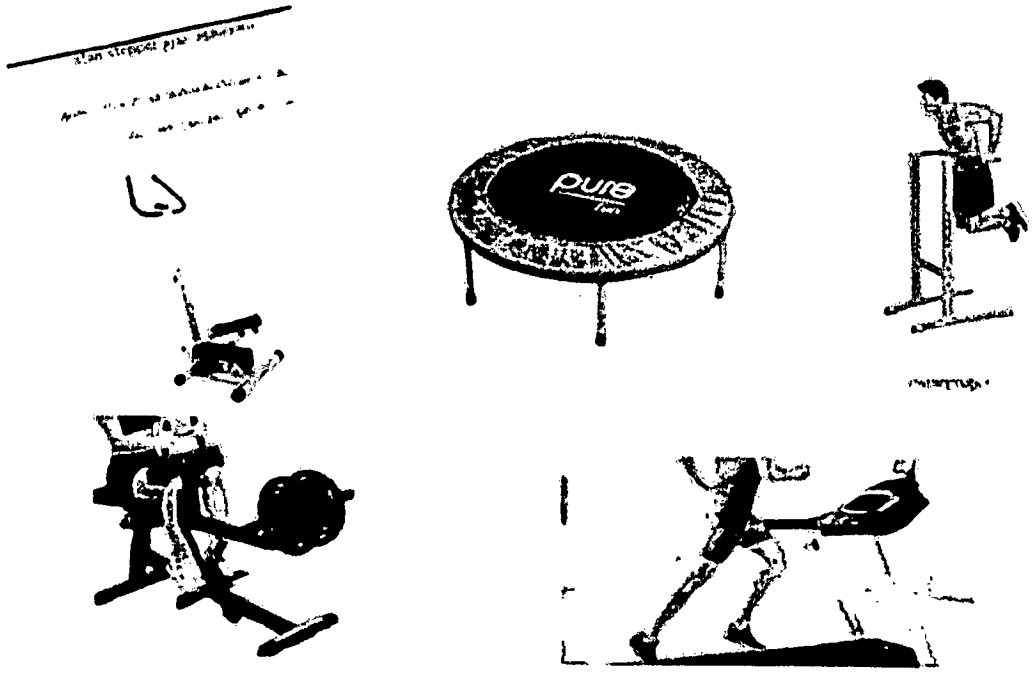

المخرجات:

- تحقيق اللياقة البدنية للشباب وأطفال اضطراب التوحد.
- تحسين مهاراتهم الحركية والتواصل الاجتماعي وتقليل السلوكيات النمطية وزيادة الثقة بالنفس.
- فرصة للتفاعل الاجتماعي والتقليل من العصبية والقضاء على الحركات النمطية المصاحبة لهم.
- التقليل من التوتر والقلق المصاحب للعديد من أطفال التوحد.
- تعزيز التركيز وتحسين قدراتهم على بناء الثقة والتحفيز والانضلاط الامر الذي سينعكس في قيامهم على المهام الحياتية اليومية والتعلم.
- جزء من الخطط العلاجية لتقوية العضلات الكبيرة للأطفال وتحسين التأزر الحسي –الحركي .

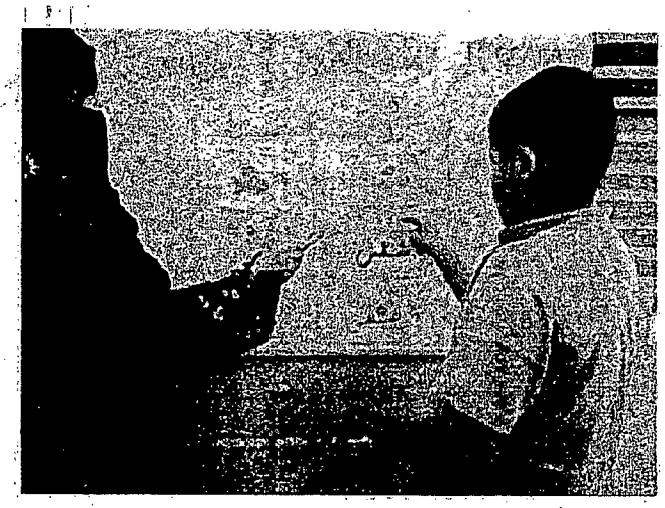

- احتياجات مركز دار الاحداث (المكلا) :-

البند	التكلفة	الملاحظات
تجهيزات أساسية (أسرة، مطبخ، صيانة)	$ ٤٠.٠٠٠	
مرافق تعليمية وترفيهية	$ ١٠.٠٠٠	
الأجهزة (حاسوب، أدوات تدريب)	$ ٢٠.٠٠٠	

اسم المشروع	إعادة تأهيل وتطوير وتجهيز الاحداث
موقع المشروع	م /حضرموت
الجهة المنفذة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / ساحل حضرموت
المكان	المكلا – فلك –طريق مطار الريان

وصف المشروع:

تعتبر دار الأحداث جزءًا مهمًا من النظام القضائي للأحداث الجانحين، وتهدف إلى احتواء الأحداث وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع .لكن للأسف، تعاني العديد من دور الأحداث من ضعف البنية التحتية، مما يؤثر سلبا على نوعية الحياة المقدمة للأحداث، ويعيق عملية إعادة تأهيلهم.

في ضوء ذلك، يبرز مشروع تأهيل وتجهيز البنية التحتية لدار الأحداث كخطوة ضرورية لخلق بيئة آمنة ومحفزة للأحداث، تساعدهم على تجاوز التحديات التي يواجهونها وتبني مستقبل أفضل لأنفسهم وللمجتمع.

فإعادة تأهيل وتجهيز دار الأحداث يهدف الى خلق بيئة آمنة وداعمة للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، وذلك من خلال توفير مرافق حديثة وبرامج تعليمية وترفيهية تساعدهم على التطور والاندماج في المجتمع .

الهدف العام:

- تحسين بيئة الإيواء والتأهيل للأحداث في نزاع مع القانون.
- تعزيز إعادة دمج الأحداث في المجتمع عبر برامج نفسية وتربوية وتدريبية.
- توفير بيئة آمنة تُحافظ على كرامة الأحداث وتُقلل من معدلات العودة للإجرام.

الأهداف الفرعية:

يسعى المشروع الى تحقيق الاهداف وذلك من خلال:

- تحسين البنية التحتية لدار الأحداث، بما في ذلك تجديد المباني وتوفير مرافق حديثة. عن طريق ربط شبكة الصرف الصحي
- تحديث التكنولوجيا المستخدمة في الدار لضمان حصول الشباب على أفضل تعليم وتدريب.
- تطوير البرامج والخدمات المقدمة في الدار لتلبية احتياجات الشباب بشكل أفضل.

الاهمية من المشروع:

- يوفر المشروع بيئة آمنة ومناسبة لإعادة تأهيل الأحداث، مما يساعدهم على تجاوز الصعوبات التي يوجهونها والاندماج في المجتمع.
- يساهم المشروع في حماية حقوق الطفل، وتوفير بيئة تحترم كرامته الإنسانية، وتساعد على تنمية شخصيته.
- توفير الرعاية والتعليم والتأهيل اللازمين للأحداث، يساهم المشروع في الحد من الجريمة والإجرام بين الأحداث.
- يساعد المشروع على تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال دمج الأحداث في المجتمع وتوفير فرص متساوية لهم.
- يساهم المشروع في تحسين صورة دار الأحداث، وإظهارها كمؤسسة تعمل على خدمة المجتمع.

مبررات المشروع.

- ارتفاع معدلات جنوح الأحداث بنسبة ٤٠% منذ ٢٠٢٠ (منظمة اليونيسف).
- غياب مراكز متخصصة في التأهيل النفسي والمهني
- توفير بيئة صحية وآمنة خالية من المخاطر، تساهم في الحفاظ على صحتهم الجسدية والنفسية.
- تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، مما يساهم في تحسين الحالة المزاجية للأحداث وزيادة شعورهم بالانتماء
- توفير فرص للأحداث للتعبير عن أنفسهم ومشاعرهم، مما يساهم في تقليل الشعور بالإحباط والغضب.
- تحسين فرص الاندماج في المجتمع :توفير بيئة تدريبية وتأهيلية مناسبة، تساعد الأحداث على اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للاندماج في المجتمع.
- زيادة فرص العمل :توفير برامج تدريب مهني، تزيد من فرص حصول الأحداث على عمل بعد مغادرتهم دار الأحداث.
- تحسين البنية التحتية يعكس مستوى الاحترافية في إدارة دار الأحداث.

خطة التنفيذ والفترة الزمنية

النشاط	الفترة	المسؤل	نسبة الانجاز
التصميم الهندسي	شهر	مهندس متخصص	%٩٥
التأهيل الإنشائي	٥-٣ اشهر	·مقاول محلي	%٩٠
التجهيزات الداخلية	٤ اشهر	مكتب الوزارة +ادارة الدار	%٦٠
تدريب الكوادر	فترات متعدده	خبراء نفسيين وتربويين	%٣٠
البرامج التشغيلية	فترات متعدده	الاخصائيون الاجتماعيون	%٣٥

البرامج التنفيذية

البرنامج	الوصف	الملاحضات
التاهيل النفسي	جلسات الدعم الفردية وجماعية لمعالجة الصدمات	
التعليم الاساسي	فصول محو امية وتعليم مهارات	
الرعاية الصحية	فحوصات دورية + عيادة نفسية نفسية داخل الدار	

نسبة التقدم والانجاز

العنصر	نسبة الانجاز	الملاحظات
المبنى	%٩٥	
التجهيزات والمعدات والتاثيث	%٨٠	
الكوادر البشرية	%٥٠	

التكلفة التفصيلية

البند	التكلفة	الملاحظات
ترميم المبنى وبعض المرافق	٦٠,٠٠٠ $	
تجهيزات أساسية (أسرّة، مطبخ، صيانة)	٤٠,٠٠٠ $	
مرافق تعليمية وترفيهية	١٠,٠٠٠ $	
الأجهزة (حاسوب، أدوات تدريب)	٢٠,٠٠٠ $	
برامج تأهيلية وأنشطة	٥,٠٠٠ $	
الخبراء والمدربين	١٠,٠٠٠ $	
الكلفة الاجمالية	$٢٠٥٠٠٠	

الفئات المستفيدة

العدد المستهدف: ١٠٠ حدث في السنة .

- الفئات:

- نزلاء دار الرعاية الاحداث المحولين من مراكز الامن والنيابة ومحكمة الاحداث .

المخرجات المتوقعة من المشروع

على مستوى الأحداث:

- :توفير بيئة معيشية صحية وآمنة ومريحة، تساهم في رفع مستوى الرفاهية النفسية والجسدية للأحداث.
- توفير فصول دراسية مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة، مما يساهم في تحسين مستوى التحصيل الدراسي للأحداث وإعدادهم لسوق العمل.
- توفير برامج تدريبية وتأهيلية متنوعة، تساهم في تطوير المهارات الشخصية والاجتماعية للأحداث، وزيادة ثقتهم بأنفسهم.
- توفير بيئة هادئة ومستقرة، تساهم في تقليل السلوكيات العدوانية والمشاكل السلوكية لدى الأحداث.

على مستوى ادارة دار الأحداث:

- **رفع كفاءة الدار** :رفع كفاءة الدار في تقديم الخدمات للأحداث، وتحسين جودة الحياة داخلها.
- **تحسين الصورة الذهنية للدار** :تحسين الصورة الذهنية للدار لدى المجتمع، وزيادة الثقة بها.
- **جذب الكفاءات** :جذب الكفاءات العاملة في المجال الاجتماعي والتربوي للعمل في الدار.
- **الاستفادة الأمثل من الموارد** :الاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة، وتحقيق أقصى استفادة من المشروع.

على مستوى المجتمع:

- **الحد من الجريمة** :المساهمة في الحد من الجريمة والإجرام بين الأحداث، من خلال إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي** :تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال دمج الأحداث في المجتمع وتوفير فرص متساوية لهم.
- **تحسين صورة المجتمع** :تحسين صورة المجتمع، من خلال إظهار اهتمامه برعاية الأحداث وتوفير فرص لإعادة تأهيلهم.

- الاحتياجات الخاصة بمركز التوحد (المكلا)

م	اسم الاحتياج	العدد	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي المبلغ بالدولار
١	كرسي دوار	٧	$٢٠٠	$١٤٠٠
٢	كراسي عادي	١٤	$١٥٠	$٢١٠٠
٣	دولاب شفاف	١١	$٢٠٠	$٢٢٠٠
٤	مكيفات	١٥	$٧٠٠	$٦٠٠٠
٥	كمبيوتر	١٨	$٧٠٠	$١٢٦٠٠
٦	الة تصوير كبيرة	١	$٧٠٠	$٦٠٠
٧	طابعه ابسون	٢	$٧٠٠	$١٦٠٠
٨	كراسي عادى لغرفة اجتماعات	٤٠	$١٠٠	$٤٠٠٠
٩	شاشه	١	$٣٠٠	$٣٠٠
١٠	الة تغليف	١	$٢٠٠	$٢٠٠
١١	كيمرات مراقبة	٧	$٢٠٠	$٧٠٠
١٢	براد ماء	١	$٣٠٠	$٣٠٠
١٣	سبورات	١٤	$$٥٠	$٧٠٠
١٤	دواليب خشب مكتبية أبو فردتين	٧	١٥٠	$١٠٥٠
		الاجمالى		$٣٣٧٥٠

الأخ\مدير مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بساحل حضرموت

الاستاذ \ احمد سالم باضروس المحترم

تحية طيبه،

الموضوع: طلب احتياج للأثاث لمركز المكلا للتوحد

"في البدء نهديكم تحياتنا متمنيين لكم دوام التوفيق والنجاح في اعمالكم الجليلة "

وبالإشارة الي الموضوع أعلاه نتقدم اليكم نحنا مركز المكلا للتوحد بطلب احتياج اثاث للمركز كتالي:

الإدارة \ مكتب مدير المركز محتاج كرسي دوار العدد١وكراسي عادية للمكتب العدد٤

طاولاه اجتماعات مع كراسيها ودولاب شفاف زجاجي العدد١وستاير للمكتب عدد الخلف ٣

شاشة كبيره العدد١ وجهاز كبيوتر العدد١ وطابعة ملونه العدد١ ومكيف العدد١ وساعة حائط العدد١

وثلاجة مكتبية العدد ١ .

مكتب الوكيل النائب والمدير المالي \كراسي دوارة العدد٢ وكراسي عادي العدد٦بالمكتب ودولاب شفاف العدد

٢ ومكيف العدد١ وكمبيوتر العدد٢ والة تصوير كبيرة العدد١ وساعة حائط العدد١

**مكتب السكرتارية ** كرسي دوار العدد١ دولاب شفاف العدد١وكراسي عادي بالمكتب العدد٢ وطابعة ملونة صغيرة ١

وجهاز كمبيوتر العدد١ وساعة حائط ومكيف العدد١

**مكاتب الفريق الفني العدد٤ ** كراسي دوارة العدد٤ وكراسي عادي بالمكتب العدد٦ وجهاز كبيوتر العدد٤ وطابعة

ملونه العدد١ ودولاب شفاف العدد١ودولاب خشبي أبو فردتين العدد١ ومكيف العدد١وساعة حائط العدد١

**غرفة الاجتماعات الاهل والمعلمات وللتدريب **كراسي عادي العدد٤٠كرسي وشاشة متوسطة العدد١وسبورة

العدد١

**ومن النواقص ** لوحة اعلان العدد١ وبرادة ماء العدد١و كراسي انتظار حديد العدد٣ وكامرات مراقبة العدد٧

والة تغليف حراري والة تقطيع ورق ومداحق بلستيك كبيرة لون اسود العدد ٢

**احتياج الأثاث للصفوف التعلمية ** يوجد ١١صف تعليمي و٢٠ كبينة تعلمية فرديه وتخاطب ونطق منها ٤ صفوف تعلمية نظام مدارس طلاب متاهلين صعوبات تعلم عددالصفوف ٢وصف داون كبار العدد١ وصف توحد متاهل العدد١ وعددالصفوف ٤اثاثها موجود كراسي والناقص ١٢ كراسي عادي للمعلمات بالصفوف وكبيوترات وطاولاتها العدد٤ ودواليب خشبي ابوفردتين العدد٤ وسبورات العدد٤ ومكيفات العدد٤وساعة حائط العدد٤

اماالكبابن محتاجين ٤٠ كرسي ملونه نظام روضات و١٠ طاولات صغيرة ومكيفات العدد٥وساعة حائط العدد١

احتياج اثاث صفوف للتوحد تحت التأهيل والتدخل المبكر والإعاقات الذهنية العددصفوف٧

كراسي نظام روضات العدد ٨٤ كراسي صغيرة ملونة و١٤طاولة نصف داري أوطاولات مستطيلة كبيرة تجمع ٦كراسي وكراسي للمعلمات العدد٢١كرسي بالصفوف ودوليب خشبية ابوفردتين العدد٧ وجهاز كبيوتر مع طاولاتها العدد٧ سبورات للصفوف العدد٧ ومكيفات العدد٧ وساعة حائط العدد٧

واجمالي الصفوف بالمركز ١١صف تعليمي و٢٠كبينه تعلمية مكونه من ٢غرف وغرفة تدريب واجتماعات و٤ غرف للإدارة وبالمركز اجمالي الغرف ١٨ غرفة

الاحتياجات الخاصة بمركز الامل للتوحد (تعز)

م	اسم الاحتياج	العدد	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي المبلغ بالدولار
١	باصات ناقلة للأطفال	٢	$١٠٠٠٠	$٢٠٠٠٠
٢	دواليب للفصول	١٥	$٢٠٠	$٣٠٠٠
٣	طاولات مستديرة فيبر	١٠	$١٥٠	$١٠٠٠
٤	كراسي اطفال	١٠٠	$٥٠	$٥٠٠٠
٥	منظومة شمسية	٤ بطاريات ليثيوم مع ١٢ لوح شمسي أبو ٥٤٠ وات مع ١ هيبر	$٧٠٠٠	$٧٠٠٠
٦	خزان ماء	٢ سعة ٣٠٠٠	$٢٠٠	$٤٠٠
٧	وسائل تعليمية متنوعة	درزن لكل نوع	$١٠٠٠	$١٠٠٠
٨	فرش للفصول	١٣ فصل	$١٠٠	$١٣٠٠
٩	مكاتب	٥ مكاتب	$٢٠٠	$١٠٠٠
١٠	الة تصوير ابسون	٢	$٨٠٠	$١٦٠٠
١١	كراس مكتبية دوار	٥	$٢٠٠	$١٠٠٠
١٢	كراسي استقبال مزدوج	٦	$٢٥٠	$١٥٠٠
١٣	العاب ترفيهية للطلاب	٥٠حقيبه	$١٠٠	$٥٠٠٠
١٤	لابتوب لسهولة التنقل	٤	$٥٠٠	$٢٠٠٠
	الاجمالي			$٥١٨٠٠

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
مكتب الشئون الاجتماعية والعمل
مركز الأمل للتوحد
تعز

الاحتياجات الخاصه بمركز الامل للتوحد (أدوات مستدامه)

م	اسم الاحتياج	العدد	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي المبلغ بالدولار
١	باصات ناقلة للأطفال	٢	$١٠٠٠٠	$٢٠٠٠٠
٢	دواليب للفصول	١٥	$٢٠٠	$٣٠٠٠
٣	طاولات مستديرة فيبر	١٠	$١٥٠	$١٠٠٠
٤	كراسي اطفال	١٠٠	$٥٠	$٥٠٠٠
٥	منظومة شمسية	٤ بطاريات ليثيوم مع ١٢ لوح شمسي أبو ٥٤٠ وات مع ١ هيبر	$٧٠٠٠	$٧٠٠٠
٦	خزان ماء	٢ سعة ٣٠٠٠	$٢٠٠	$٤٠٠
٧	وسائل تعليمية متنوعة	درزن لكل نوع	$١٠٠٠	$١٠٠٠
٨	فرش للفصول	١٣ فصل	$١٠٠	$١٣٠٠
٩	مكاتب	٥ مكاتب	$٢٠٠	$١٠٠٠
١٠	الة تصوير ابسون	٢	$٨٠٠	$١٦٠٠
١١	كراس مكتبية دوار	٥	$٢٠٠	$١٠٠٠
١٢	كراسي استقبال مزدوج	٦	$٢٥٠	$١٥٠٠
١٣	العاب ترفيهية للطلاب	٥٠حقيبه	$١٠٠	$٥٠٠٠
١٤	لابتوب لسهولة التنقل	٤	$٥٠٠	$٢٠٠٠
	الاجمالي			$٥١٨٠٠

البند الثامن:

دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية

مذكرة شارحة
بشأن : دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي
في الدول العربية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (651) بتاريخ 2022/8/25، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية (مرفق)، تطلب فيها عرض موضوع تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية، ضمن الموضوعات المقترحة عرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة.

- أشارت المذكرة إلى الضغوطات المالية التي شهدتها منظومات الضمان الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة، مما يستدعي التوجه نحو تنويع مصادر تمويل تلك الأنظمة، وتطوير رؤية منسجمة لإشكاليات التمويل لكل دولة مع التغيرات لضمان إحداث العدالة الاجتماعية والتوازن والحفاظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة، ووضع آليات جديدة لذلك من أجل المحافظة على ديمومة الضمان الاجتماعي، وإيجاد صيغة كلية بالمعادلة بين المتطلبات والتوازنات الاقتصادية، وملاءمة طبيعة سوق العمل والقدرة التنافسية للمؤسسات والقدرة الشرائية بالنسبة للمستفيدين، واقترحت أيضا الأخذ بعين الاعتبار الاتصال الوثيق لإشكالية التمويل بكافة الجوانب المتعلقة بشمولية سياسة الحماية الاجتماعية. ودعت المذكرة في نهايتها إلى إعداد دراسة عربية حول "تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية".

- بناءً على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (860) بتاريخ 2022/9/14، الى المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تقترح فيها أن يتم عرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، للنظر فيه واتخاذ القرار اللازم لإعداد الدراسة المقترحة، وعلى أن يعرض الموضوع على المجلس مرة أخرى بعد اعتماد الدراسة، والنظر في رفع توصياتها إلى القمة العربية، وذلك في ضوء أن مسألة إعداد الدراسة هي من صلاحيات المجلس، ولا تحتاج رفعها إلى القمة.

- تم عرض الموضوع على الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عُقدت بتاريخ 2023/1/26، وأصدر القرار رقم (991) الذي نص على:

1- تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بالتنسيق مع الجمهورية التونسية بصفتها صاحبة المبادرة بتكليف خبير لإعداد

دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، خصماً من بند الدراسات والبحوث المدرج بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023.

2- عرض مشروع الدراسة على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورة قادمة.

- تنفيذاً لهذا القرار، تم تكليف خبيرين لإعداد مشروع دراسة حول "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية".

- وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (8/1/5/416/24) بتاريخ 2024/6/4، ورقم (24-534-5-1-08) بتاريخ 2024/7/10، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها مشروع دراسة حول "تنويع مصادر التمويل الخاصة بصناديق التأمينات الاجتماعية في المنطقة العربية"، وطلبت موافاتها بأي ملاحظات حول مشروع الدراسة، وذلك في موعد أقصاه 2024/8/19، حتى يتسنى أخذها في الاعتبار، تمهيداً لعرض مشروع الدراسة على اجتماع كبار المسؤولين، ومن ثم رفعها إلى الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ القرار اللازم بشأنها، وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية بموجب مذكرة الوفد الدائم رقم (324-46-345) بتاريخ 2024/7/16، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بالمملكة المغربية بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (3211) بتاريخ 2024/8/1، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (ص/ب م ق/998/24/4/12) بتاريخ 2024/8/4، والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بجمهورية مصر العربية بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (1561) بتاريخ 2024/8/12، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق بموجب مذكرتها رقم (14976) بتاريخ 2024/8/15، ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (2024/852) بتاريخ 2024/8/18، والجمهورية التونسية بموجب البريد الإلكتروني الوارد من وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 2024/8/27، وبناء عليه تم التنسيق مع فريق الخبراء بتضمين كافة الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء على مشروع الدراسة.

- بناءً على ما تقدم، قامت الأمانة العامة بعرض مشروع "دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"، على الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر

القرار رقم (1051) بتاريخ 2024/12/25، الذي نص على:

1- الموافقة على "دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية".

2- الطلب من الأمانة العامة عرض "دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"، على الدورة القادمة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تنفيذاً لقرار المجلس رقم (1051) المشار إليه، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر القرار رقم (2473) بتاريخ 2025/2/13، الذي نص على "الموافقة من حيث المبدأ على الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها لتضمينها في الدراسة، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخه، وعرض الدراسة بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة (116)، لاعتمادها".

- في ضوء ما تقدم، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/203/25) بتاريخ 2025/3/4، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع دراسة حول "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"، المشار إليهما أعلاه، وذلك لموافاتها بملاحظات ومرئيات الجهات المعنية في حكومتهم الموقرة، حتى يتسنى تضمينها في مشروع الدراسة، في موعد أقصاه 2025/4/16 أي شهرين من تاريخ صدور القرار، تمهيداً لعرض الدراسة بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة (116)، لاعتمادها.

- تلقت الأمانة العامة ملاحظات على مشروع الدراسة المشار إليها أعلاه من كل من، المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية بموجب مذكرتيها رقم (ج ع/476/2) بتاريخ 2025/2/17، ورقم (ج ع/1110/10) بتاريخ 2025/4/23، والمندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرتها رقم (2025/221) بتاريخ 2025/2/20، والمندوبية الدائمة لسلطنة عُمان بموجب مذكرتها رقم (2025/923/50140/3900) بتاريخ 2025/2/27، والمندوبية الدائمة للمملكة المغربية بموجب مذكرتها رقم (1535) بتاريخ 2025/3/23، والمندوبية الدائمة لمملكة البحرين بموجب مذكرتها رقم (ص/ب م ق/566/25/4/12) بتاريخ 2025/5/25، والمندوبية الدائمة لجمهورية العراق بموجب مذكرتها رقم (م/1595/22/5) بتاريخ 2025/6/17.

- بناءً على ما تقدم، قامت الأمانة العامة بعرض مشروع دراسة حول "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"، المشار إليها أعلاه، بعد تحديثها في ضوء ما ورد من ملاحظات من الدول الأعضاء، على الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر القرار رقم

(2511) الذي نص على :

1- اعتماد الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، بالصيغة المرفقة.

2- تقديم الشكر إلى الجمهورية التونسية والأمانة العامة على المبادرة بإعداد هذه الدراسة، وإلى السادة الخبراء العرب الذي قاموا بإعدادها.

3- الطلب من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب متابعة نتائج الدراسة، وبما ينعكس إيجاباً على تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

قرار

بشأن: دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية الرابعة والأربعين،

بعد اطلاعه على :

- مذكرة الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)،
- وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (991) الصادر عن الدورة العادية (42) بتاريخ 2023/1/26،

* وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة الفنية،
* وبناءً على مشاورات أصحاب المعالي الوزراء أعضاء المكتب التنفيذي،

يُقـــــرر

1- الموافقة على الدراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية الصيغة المرفقة.

2- الطلب من الأمانة العامة عرض الدراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية على الدورة القادمة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

[ق 1051 (د.ع 44)، 2024/12/25]

قـرار
بشأن
دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (651) بتاريخ 2022/8/25،
  - قراري مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب رقم (991) د.ع (42) بتاريخ 2023/1/26، ورقم (1051) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25،
  - الدراسة حول "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

الموافقة من حيث المبدأ على الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها لتضمينها في الدراسة، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخه، وعرض الدراسة بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة (116)، لاعتمادها.

(ق 2473 - د.ع 115 - 2025/2/13)

الرقم: 08/115/203/25
التاريخ: 4-3-2025

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

وتتشرف أن تشير إلى مذكرة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2/2/67) بتاريخ 2025/2/13، المرفق بها قرارات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت يوم 2025/2/13 بمقر الأمانة العامة، وفي إطار متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس ذات الصلة بالعمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك.

تتشرف أن ترفق القرارات الاجتماعية التنموية الصادرة عن الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها في حكومتكم الموقرة، وهي على النحو التالي:

1- القرار رقم (2460) بشأن "دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية"، وترجو التفضل بإفادة الأمانة العامة بالمساعدات التي قدمتها أو ستقدمها حكومتكم الموقرة إلى الجمهورية اليمنية، لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى، تمهيداً لإعداد تقرير مجمع في هذا الشأن.

2- القرار رقم (2473) بشأن "دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"، وتتشرف أن ترفق الدراسة المشار إليها أعلاه، لموافاتها بملاحظات ومرئيات الجهات المعنية في حكومتكم الموقرة، حتى يتسنى تضمينها في الدراسة، وذلك في موعد أقصاه 2025/4/16 شهرين من تاريخ صدور القرار، تمهيداً لعرض الدراسة بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة (116)، لاعتمادها، علماً أنه تم إرسال الدراسة على البريد الإلكتروني لمندوبيتكم الموقرة نظراً لكبر حجمها، وفي حال عدم تلقي رد خلال الموعد المشار إليه أعلاه، سوف تعتبر موافقة ضمنية على مشروع الاستراتيجية.

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير تليفون 25750511- 25754794 فاكس 25742315 – 11642 الرمز البريدي
البريد الالكتروني: central.mail@las.int الالكتروني: www.lasportal.org

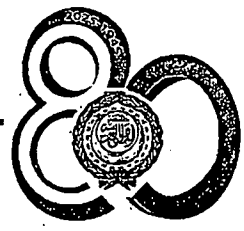

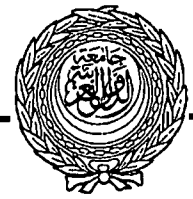

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة تفضلها بموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة ومرفقها، وموافاة الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بالمطلوب حتى يتسنى اتخاذ اللازم.

وتنتهز الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

صورة إلى:
- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

M.S.

T.N.

قـــرار
بشأن
الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (651) بتاريخ 2022/8/25،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (115) و(116)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2473) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،
  - قراري مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب رقم (991) د.ع (42) بتاريخ 2023/1/26، ورقم (1051) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25،
  - الدراسة الخاصة بـ "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

1. اعتماد الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، بالصيغة المرفقة.
2. تقديم الشـكر إلى الجمهورية التونسـية والأمانة العامة على المبادرة بإعداد هذه الدراسـة، وإلى السـادة الخبراء العرب الذين قاموا بإعدادها.
3. الطلب من مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب متابعة نتائج الدراســـة، وبما ينعكس إيجاباً على تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

(ق 2511 – د.ع 116 – 2025/9/3)

البند التاسع:

تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة

مذكرة شارحة
بشأن: تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (772) بتاريخ 2024/12/25، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تطلب خلالها إدراج بند تحت عنوان "تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة"، على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2475) بتاريخ 2025/2/13، الذي نص على "إحالة موضوع "تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم وبالتنسيق مع مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.
- أشارت المذكرة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية المشار إليها أعلاه، إلى أن التغيرات المناخية تعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه العالم، وتؤثر بشكل خاص على الفئات الهشة التي تكون أكثر عرضة للآثار السلبية لهذه التغيرات، بسبب ضعف قدرتها على التكيف وقلة الموارد المحدودة التي تمتلكها، موضحة أن التغير المناخي يزيد من الضغط على الموارد ويؤثر بشكل مباشر على الفئات الهشة.
- أوضحت المذكرة أن إدراج هذا الموضوع يبرز الحاجة الملحة لتعاون عربي لمواجهة التحديات المناخية، وذلك بهدف الاستثمار في مشاريع إقليمية مبتكرة مدعومة ببيانات دقيقة، مما يُسهم في حماية الفئات الهشة وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية.
- تضمنت المذكرة الشارحة عدد من المحاور ذات الصلة بالموضوع، وذلك على النحو التالي:
  - تأثير التغيرات المناخية على الفئات الهشة، التي تتضمن الفقر والبطالة، والأمن الغذائي، والصحة، والهجرة والنزوح، والمساواة بين الجنسين.
  - الحلول والسياسات المقترحة، التي تتضمن تعزيز التكيف، والحماية الاجتماعية من خلال إدماج قضايا المناخ في برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وتعزيز الوعي بتأثيرات المناخ على الفئات الهشة، ودمج مرونة المناخ في سياسات الحماية الاجتماعية، والتوجه نحو الاستدامة في برامج الحماية الاجتماعية، والربط بين الفقر وتغير المناخ، ودعم تقنيات التأقلم المحلي، ومراعاة التأثيرات الاجتماعية للمناخ في سياسة الحماية الاجتماعية، وتعزيز التعاون

بين الحكومات والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي الذي يُعد من ضمن الحلول والسياسات المقترحة.

- مجالات التعاون الإقليمي العربي في مواجهة التحديات المناخية، التي تتضمن إدارة الموارد المائية المشتركة، والزراعة والأمن الغذائي، وإدارة الكوارث المناخية، والطاقة المتجددة، وإطار قانوني وسياسي مشترك.
- آليات تعزيز التعاون، التي تتضمن إطار مؤسسي، والتكامل البحثي، والتوعية والتثقيف، وتعزيز الشراكات الدولية.
- في ضوء ما تقدم، وفي إطار العرض بشكل متكامل على المجلس الموقر، ستقوم الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بعقد اجتماع تنسيقي مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة

لدى

جامعة الدّول العربيّة

مرفق

عاجل وأكيد

تُهدي المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة لدى جامعة الدّول العربيّة، أطيب تحياتها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وتبعا لمذكّرتها رقم 287 بتاريخ 31 أكتوبر 2024، تتشرّف بموافاتها بالمواضيع مشفوعة بالمذكرات الشارحة الّتي ترغب الجمهورية التونسية في إدراجها في جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزمع عقده بمقر الأمانة بالقاهرة، خلال الفترة من 09 إلى 13 فيفري 2025، وذلك كما يلي:

-آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم،

- تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغيّر المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة،

- حوكمة التشغيل.

وتغتنم المندوبيّة الدائمة للجمهورية التونسية هذه المناسبة لتّجدّد للأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة عن فائق تقديرها واحترامها.

القاهرة، 25-12-2024

الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة

-القاهرة-

المرفقات: (03)

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الدورة 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية

مـذكرة شـارحة

تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي

على

الفئات الاجتماعية الهشة

تُعتبر التغيرات المناخية من التحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم، وتؤثر بشكل خاص على الفئات الهشة، التي تكون أكثر عرضة للآثار السلبية لهذه التغيرات بسبب ضعف قدرتها على التكيف وقلة الموارد المحدودة التي تمتلكها حيث ان التغير المناخي يزيد من الضغط على الموارد ويؤثر بشكل مباشر على الفئات الهشة

إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية يُبرز الحاجة الملحّة لتعاون عربي قوي وموجه لمواجهة التحديات المناخية بهدف الاستثمار في مشاريع إقليمية مبتكرة مدعومة ببيانات دقيقة مما يُسهم في حماية الفئات الهشة وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية.

تحتوي هذه الورقة على أهم جوانب المحور و هي:

1. تأثير التغيرات المناخية على الفئات الهشة
2. الحلول والسياسات المقترحة
3. مجالات التعاون الإقليمي العربي في مواجهة التحديات المناخية
4. آليات تعزيز التعاون
5. أمثلة على مبادرات قائمة

تأثير التغيرات المناخية على الفئات الهشة

1. الفقر والبطالة

- التغيرات المناخية تؤدي إلى خسائر اقتصادية في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والفلاحة وتربية الماشية والصيد البحري، مما يفاقم من معدلات الفقر والبطالة.
- الفئات التي تعتمد على هذه القطاعات كمصدر رئيسي للدخل تتأثر بشكل خاص، مما يزيد من هشاشتها الاقتصادية.

2. الأمن الغذائي

- يؤثر الجفاف، والفيضانات، وتغير أنماط هطول الأمطار على الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء ونقص الإمدادات.
- الفئات الفقيرة تعاني من صعوبة الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع التكاليف نتيجة صعوبة الإنتاج في ظل التغيرات المناخية.

3. الصحة

- زيادة انتشار الأمراض المرتبطة بالمناخ، تؤثر على المناطق الفقيرة التي تفتقر إلى الخدمات الصحية
- ارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء يزيدان من معدلات الأمراض التنفسية وأمراض القلب.

4. الهجرة والنزوح

- الفئات الهشة غالبا ما تكون مضطرة للنزوح أو الهجرة نتيجة للتغيرات المناخية، مثل التصحر أو ارتفاع مستوى سطح البحر.
- هذه الهجرات تؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية إضافية، مثل الضغط على البنية التحتية والخدمات في المناطق المستقبلة.

5. المساواة بين الجنسين

- النساء، وخاصة في المناطق الريفية، يتأثرن بشكل خاص بالتغيرات المناخية لأنهن يعتمدن غالبا على الموارد الطبيعية للعيش.
- الأعباء الإضافية المرتبطة بالتكيف مع التغيرات المناخية تؤثر على صحة النساء وتعليمهن وإنتاجيتهن

الحلول والسياسات المقترحة

1. تعزيز التكيف

- دعم برامج الزراعة المقاومة للتغيرات المناخية
- توفير بنى تحتية مقاومة للكوارث الطبيعية

2. الحماية الاجتماعية

- إدماج قضايا المناخ في برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة
- يُعد أمرًا بالغ الأهمية، خاصة في ظل التحديات البيئية التي تسببت في زيادة الأزمات المناخية مثل الجفاف، الفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الاجتماعية الضعيفة. لتكامل هذه القضايا، يمكن اتباع عدة استراتيجيات لتقوية الروابط بين الحماية الاجتماعية والمناخ، ومنها:
- تعزيز الوعي بتأثيرات المناخ على الفئات الهشة
- يمكن إدخال برامج توعية شاملة للمجتمعات الهشة حول كيفية تأثير تغير المناخ على حياتهم اليومية، مثل تداعيات الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف) والظروف المناخية المتطرفة.
- تعليم الأفراد في هذه الفئات كيفية التكيف مع التغيرات المناخية وكيفية اتخاذ تدابير وقائية للحفاظ على استدامة حياتهم وممتلكاتهم.
- دمج مرونة المناخ في سياسات الحماية الاجتماعية
- تضمين خطط تأقلم مع التغيرات المناخية ضمن برامج الحماية الاجتماعية لضمان أن تكون هذه البرامج مرنة وتستجيب للتغيرات البيئية.
- تخصيص مساعدات مالية أو دعم للمتضررين من الكوارث المناخية، مثل توفير الأموال العاجلة للذين فقدوا مصادر رزقهم بسبب الكوارث الطبيعية.
- التوجه نحو الاستدامة في برامج الحماية الاجتماعية
- دعم البرامج التي تركز على المشاريع البيئية المستدامة (مثل الزراعة المستدامة، الطاقة المتجددة) والتي تساعد في تحسين الدخل وتعزيز الأمان الغذائي للفئات الهشة.
- استخدام التقنيات الخضراء لتوفير فرص عمل مستدامة، خاصة في المناطق التي تعاني من آثار التغير المناخي.

- **الربط بين الفقر وتغير المناخ**
- هناك علاقة وثيقة بين الفقر وتغير المناخ، إذ أن الفئات الهشة هي الأكثر عرضة للمخاطر المناخية. يمكن تصميم برامج الحماية الاجتماعية بحيث تأخذ في الاعتبار التحديات البيئية كمؤشر أساسي لتوزيع الدعم والمساعدات.
- توفير شبكات أمان اجتماعي تكون مرنة بما يكفي للتعامل مع الأزمات المناخية المتجددة (مثل زيادة الندرة في المياه أو المحاصيل الزراعية).
- **دعم تقنيات التأقلم المحلي**
- تشجيع المجتمعات المحلية على تبني حلول مبتكرة ومستدامة لمواجهة آثار تغير المناخ، مثل تحسين طرق الري أو استخدام طاقات متجددة بديلة.
- توفير التمويل للمشروعات التي تدعم القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية من خلال إنشاء وحدات إنتاج مستدامة أو توظيف ممارسات زراعية مقاومة للجفاف.
- **مراعاة التأثيرات الاجتماعية للمناخ في سياسة الحماية الاجتماعية**
- تضمين المتغيرات البيئية مثل تكرار الكوارث الطبيعية أو تغيرات المناخ في نظم المعلومات الخاصة بالحماية الاجتماعية.
- إدراج الفئات الأكثر عرضة للمخاطر المناخية مثل النساء، الأطفال، وكبار السن في خطط الحماية الاجتماعية الموجهة للتخفيف من الآثار المدمرة للتغيرات المناخية.

تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني

- تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لمواجهة تحديات المناخ، والعمل على ضمان توفير دعم موجه للفئات الضعيفة عبر سياسات منسقة تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية.
- إدماج قضايا المناخ في برامج الحماية الاجتماعية لا يقتصر على توفير المساعدات الطارئة في وقت الأزمات، بل يشمل أيضًا تبني سياسات طويلة المدى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر والتهميش الناتج
- تدريب المجتمعات المحلية على أساليب مستدامة لاستغلال الموارد

3. التعاون الإقليمي والدولي

- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع الدول الأخرى
- الاستفادة من التمويلات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية

إن معالجة تأثير التغيرات المناخية على الفئات الهشة تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التنمية المستدامة، الحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف

التعاون الإقليمي العربي في مواجهة التحديات المناخية

التحديات المناخية في العالم العربي أصبحت أكثر إلحاحًا بسبب تأثر المنطقة بشكل كبير بارتفاع درجات الحرارة، التصحر، ندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لهذه التحديات، فإن تعزيز التعاون الإقليمي العربي يعد ضرورة ملحة لضمان استدامة الموارد وتحقيق الأمن المناخي

مجالات التعاون الإقليمي العربي في مواجهة التحديات المناخية

1. إدارة الموارد المائية المشتركة

- تبادل الخبرات لتحسين إدارة المياه المشتركة بين الدول العربية من خلال تبادل المعرفة التقنية وتنفيذ مشاريع إقليمية لتحلية المياه وإعادة استخدامها
- تطوير سياسات مشتركة وصياغة اتفاقيات إقليمية حول تقاسم المياه العابرة للحدود وضمان استدامتها

2. الزراعة والأمن الغذائي

- البحوث الزراعية المشتركة الاستثمار في تطوير محاصيل مقاومة للجفاف والتغيرات المناخية، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة
- تبادل المنتجات الزراعية إنشاء آليات لتبادل المنتجات الغذائية بين الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج الغذائي والدول الأكثر وفرة

3. إدارة الكوارث المناخية

- إنشاء آلية إنذار مبكر تطوير أنظمة إقليمية لرصد الكوارث المناخية مثل الفيضانات والعواصف الرملية
- الاستجابة المشتركة إنشاء فرق إقليمية للتدخل السريع في حالات الكوارث الطبيعية

4. الطاقة المتجددة

- مشاريع الطاقة المشتركة الاستثمار في مشروعات إقليمية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خاصة في دول تتمتع بموارد كبيرة مثل دول الخليج وشمال إفريقيا

- تبادل التكنولوجيا دعم الدول الأقل تقدما من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة في مجال الطاقة المتجددة

5. إطار قانوني وسياسي مشترك

- تطوير استراتيجيات موحدة تبني استراتيجيات عربية مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة
- التفاوض الدولي والتنسيق بين الدول العربية في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمرات الأطراف لضمان تحقيق مصالح المنطقة

آليات تعزيز التعاون

1. إطار مؤسسي

- تعزيز دور الجامعة العربية لتنسيق الجهود المناخية من خلال هيئات متخصصة مثل المجلس العربي للمياه أو مركز عربي للطاقة المستدامة
- إنشاء "صندوق عربي للمناخ" لدعم المشاريع الإقليمية وتقديم المساعدات للدول المتضررة

2. التكامل البحثي

- دعم المراكز البحثية العربية لتطوير حلول مبتكرة للتحديات المناخية
- إنشاء منصة عربية مشتركة لتبادل البيانات والمعلومات المناخية

3. التوعية والتثقيف

- تنفيذ حملات توعية إقليمية حول التغيرات المناخية وآثارها على المجتمعات العربية
- دعم برامج تعليمية تركز على التكيف المناخي والتخفيف من الانبعاثات

4. تعزيز الشراكات الدولية

- استقطاب دعم من المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمويل مشاريع التعاون المناخي في الدول العربية

أمثلة على مبادرات قائمة

- مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بقيادة السعودية، تسعى إلى زراعة مليارات الأشجار ومكافحة التصحر بالتعاون مع الدول العربية

- مشروع الطاقة الشمسية العربي مثل مشروع "ديزرتك" الذي يسعى لاستغلال الطاقة الشمسية في دول شمال إفريقيا لتوفير طاقة مستدامة للمنطقة.

في تونس:

- برنامج "التأقلم الزراعي في المناطق الجافة" المدعوم من المؤسسات الدولية ساعد أكثر من ألف مزارع تونسي على تحسين إنتاجيتهم رغم تدهور الموارد
- مشروع الطاقة الشمسية في المناطق الريفية ساهم في تحسين حياة أكثر من ألف أسرة تونسية بتوفير حلول مستدامة للطاقة والمياه

البند العاشر:

حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة

مذكرة شارحة
بشأن : حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (772) بتاريخ 2024/12/25، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تطلب خلالها إدراج بند تحت عنوان "حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة"، على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2476) بتاريخ 2025/2/13، الذي نص على "إحالة موضوع "حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة العمل العربية، لبحثه واتخاذ القرار اللازم، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة".

- أشارت المذكرة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية المشار إليها أعلاه، إلى أن الأسواق العالمية شهدت تحولات وتغيرات سريعة، أثرت على نظام الإنتاج بالمؤسسات تحت وقع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، وأبرزت أنماط إنتاجية جديدة وأنشطة غير مألوفة وأساليب تصرف وتنظيم مستحدثة، وأكدت على أهمية الدور الذي تمثله حوكمة التشغيل في إكساب المؤسسات للقدرة التنافسية اللازمة وفي تأمين أوفر حظوظ الاندماج للأفراد وتحسين مستويات عيشهم، وأشارت إلى رفع أداء حوكمة التشغيل كمدخل أساسي لرفع التحديات وكسب الرهانات.

- كما أشارت إلى التعامل الإيجابي مع الاقتصاد المعولم وما يقتضيه من مقومات المنافسة الشريفة القائمة على الشفافية بين المؤسسات الاقتصادية ومظاهر العمل اللائق والعادل للعاملين، وسرعة الجهات المعنية ذات الصلة إلى صياغة خطط وبرامج واستراتيجيات من خلال تطوير المهارات كماً ونوعاً لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، والرفع من تشغيلية الشباب.

- أكدت المذكرة على ضرورة تخطي العديد من الإشكاليات لتكريس مبدأ حوكمة التشغيل ومنها، تلبية حاجة المؤسسات الاقتصادية من المهارات كماً ونوعاً وفقاً للمعايير المهنية الدولية، والانطلاق من حاجيات المؤسسات الآنية والمتوقعة من المهارات من جهة وحاجيات الأفراد في الادماج المهني الذي يوفر العمل المنتج والمجزي واللائق من جهة أخرى.

- واقترحت المذكرة عدد من التصورات والمقترحات لحوكمة التشغيل، لتجاوز هذه الإشكاليات التي

تضمنت، عرض موضوع حوكمة التشغيل بالدول العربية على القمة العربية، بما يضمن تطوير التعاون في مجال التشغيل وتيسير تنقل اليد العاملة في المهن المطلوبة، كما اقترحت إعداد دراسة حول المهن المطلوبة بالدول العربية والفرص المتاحة للتنقل بين الدول العربية، ودراسة إمكانية إمضاء اتفاقيات بين الدول المعنية بالدراسة بهدف تنقل اليد العاملة وتبادل الخبرات في المهن المطلوبة، فضلاً عن وضع استراتيجية عربية للاعتراف المتبادل بين مختلف الدول الأعضاء بما يضمن سهولة تنقل اليد العاملة، والاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحسين مناخ الأعمال واعتماد مقاربة الجودة ورقمنة الإدارة، كما اقترحت أيضاً وضع استراتيجية خاصة بتشغيل الفئات الهشة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد مقاربات مختلفة لكل فئة، وإعداد تصور لمحاضن الاحتراف والتي تمثل في تجمعات شبابية في شكل جمعية أو مؤسسة في اطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذلك دراسة إمكانية وضع منصات عمل عن بعد في ظل الأنماط الجديدة للعمل، ودراسة ظاهرة الهجرة الغير النظامية وتأثيرها على النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

- وتنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/108/25) بتاريخ 2025/3/4، إلى منظمة العمل العربية، بشأن موافاتها بمقترحاتها في هذا الشأن، وأفادت منظمة العمل بموجب مذكرتها رقم (ت.ب/542) بتاريخ 2025/8/18، إدراج نشاط عربي في خطة عمل منظمة العمل العربية لسنة 2026، حول "حوكمة سياسات وبرامج التشغيل بالدول العربية".

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

مرفق

المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة

لدى

جامعة الدّول العربيّة

عاجل وأكيد

تُهدي المندوبيّة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة لدى جامعة الدّول العربيّة، أطيب تحياتها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وتبعا لمذكّرتها رقم 287 بتاريخ 31 أكتوبر 2024، تتشرّف بموافاتها بالمواضيع مشفوعة بالمذكرات الشارحة الّتي ترغب الجمهورية التونسية في إدراجها في جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزمع عقده بمقر الأمانة بالقاهرة، خلال الفترة من 09 إلى 13 فيفري 2025، وذلك كما يلي:

-آلية الورشات المحمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدتهم،

- تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغيّر المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة،

- حوكمة التشغيل.

وتغتنم المندوبيّة الدائمة للجمهورية التونسية هذه المناسبة لتّجدّد للأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة عن فائق تقديرها واحترامها.

القاهرة، 25-12-2024

الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة

-القاهرة-

المرفقات: (03)

الجمهورية التونسية

وزارة التشغيل والتكوين المهني

مساهمة وزارة التشغيل والتكوين المهني

موضوع "حوكمة التشغيل"

مقترح للعرض على الدورة العادية 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة

القاهرة، 09-13 فيفري 2025

شهدت السوق العالمية تحولات وتغيرات سريعة ما فتئت تطرأ على نظام الإنتاج بالمؤسسات تحت وقع التطورات التكنولوجية المتلاحقة وبروز أنماط إنتاجية جديدة وأنشطة غير مألوفة وأساليب تصرف وتنظيم مستحدثة.

وقد برز جليا في ظل هذه المتغيرات مدى أهمية الدور الذي تمثله حوكمة التشغيل في إكساب المؤسسات القدرة التنافسية اللازمة وفي تأمين أوفر حظوظ الاندماج للأفراد وتحسين مستويات عيشهم.

وقد وُجّهت كل السياسات واستنفرت كل القوى الحية في المجتمع خدمة لهدف حوكمة التشغيل ورفع أداء التدخل كمدخل أساسي لرفع التحديات وكسب الرهانات.

وفي هذا السياق وسعيا إلى التعامل الإيجابي مع الاقتصاد المعولم وما يقتضيه من مقومات المنافسة الشريفة القائمة على الشفافية بين المؤسسات الاقتصادية ومظاهر العمل اللائق والعادل للعاملين والمتعاملين سارعت الجهات المعنية ذات العلاقة إلى صياغة خطط وبرامج واستراتيجيات عن طريق:

- تطوير المهارات كما ونوعا لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.
- الرفع من تشغيلية الشباب.

وبالرغم من التقييم على المستوى الواقعي بضرورة تخطّي عديد الإشكاليات لتكريس مبدأ حوكمة التشغيل ومنها:

- تلبية حاجة المؤسسات الاقتصادية من المهارات كما ونوعا وفق المعايير المهنية الدولية
- [illegible] ضمان قابلية تشغيلهم من ناحية ثانية.

- الإنطلاق من حاجيات المؤسسات الآنية والمتوقعة من المهارات من جهة وحاجيات الأفراد في الإندماج المهني الذي يوفر العمل المنتج والمجزي واللائق من جهة أخرى.

ولتجاوز هذه الاشكاليات يمكن طرح بعض التصورات والمقترحات لحوكمة التشغيل وهي:

- إضافة بند لمشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة حول حوكمة التشغيل بالدول العربية يتضمن تطوير التعاون في مجال التشغيل وتيسير تنقل اليد العاملة في المهن المطلوبة.

-إعداد دراسة حول المهن المطلوبة بالبلدان العربية والفرص المتاحة للتنقل بين البلدان العربية: البلدان التي تشهد نقصا في اليد العاملة المختصة، المهن الأكثر طلبا بالبلدان العربية، كيفية الملاءمة بين عروض وطلبات الشغل على المستوى العربي، الدورات التكوينية التكميلية الهادفة للاستجابة لعروض الشغل غير الملباة بالقطاعات التي تشهد طلبا كبيرا في اليد العاملة.

-دراسة إمكانية إمضاء اتفاقيات بين البلدان المعنية بالدراسة بهدف تنقل اليد العاملة وتبادل الخبرات في المهن المطلوبة.

-وضع استراتيجية عربية للاعتراف المتبادل بين مختلف الدول الاعضاء بما يضمن سهولة تنقل اليد العاملة.

-الاستفادة من التجربة الإماراتية في تحسين مناخ الأعمال واعتماد مقاربة الجودة ورقمنة الإدارة.

-وضع استراتيجية خاصة بتشغيل الفئات الهشة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد مقاربات مختلفة لكل فئة.

-إعداد تصور لحاضن الاحتراف والذي تتمثل في تجمعات شبابية في شكل جمعية أو مؤسسة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقدم خدمات لفائدة مختلف الفئات من المتساكنين وذلك على مستوى محلي وتسهر على تنفيذ مشاريع ذات مصلحة عامة.

-دراسة إمكانية وضع منصات عمل عن بعد في ظل الأنماط الجديدة للعمل.

-دراسة ظاهرة الهجرة الغير النظامية وتأثيرها على النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

البند الحادي عشر:

تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي

مذكرة شارحة
بشأن : تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (ج ع/316/2) بتاريخ 2025/1/30، من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، تطلب خلالها إدراج بند تحت عنوان "تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي"، على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2479) بتاريخ 2025/2/13، الذي نص على "إحالة موضوع "تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة".

- أوضحت المذكرة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة المشار إليها أعلاه، إلى أنه مع التقدم التكنولوجي المتسارع وما يفرضه على الدول من التزامات في مجال التحول الرقمي، أصبح ادماج وشمول كافة فئات المجتمع الرقمي مطلب لتعزيز وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مؤكدة على أنه لا تزال هناك فئات في المجتمع تواجه تحديات في الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها كالفئات المهمشة والأقل حظاً بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، وكبار السن، والمناطق النائية والمحرومة.

- كما أوضحت إلى أنه لإدماج الفئات المهمشة والأقل حظاً في المجتمع الرقمي، فلابد من العمل على تحقيق أبعاد الشمول المختلفة والتي تتضمن الشمول الرقمي، الاجتماعي، المالي والاقتصادي، وكذلك لتحقيق الشمول بكافة أبعاده فلا بد من العمل على إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة الفئات المهمشة في المجتمع الرقمي من خلال توفير الوصول العادل إلى الانترنت، الأجهزة الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية.

- أكدت المذكرة الشارحة لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي للفئات المهمشة والأقل حظاً ولتقليص

الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة الرقمية، فلابد من تبادل الخبرات والجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي، والاطلاع على الممارسات العربية في مجال ادماج الفئات المهمشة من سياسات واستراتيجيات ومبادرات، وبحث الفرص المتاحة لعقد الشراكات بين الدول في مجال تحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي للفئات المهمشة والأقل حظاً.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية – القاهرة
ج ع/ ق/ ٣١٦
٢٠٢٥/١/٣٠

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab league-Cairo

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

لاحقا لكتابنا رقم ج ع/178/2 تاريخ 2025/1/21، بخصوص اجتماعات الدورة 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

تتشرف المندوبية أن ترفق طياً للامانة العامة الموقرة **مقترحات وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية** لإضافتها على **جدول اعمال اجتماعات الدورة (115) ضمن بند ما يستجد من اعمال**، كما يمكن التواصل للحصول على المزيد من المعلومات مع **السيد جعفر المناصير** رئيس قسم التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية على :

رقم الهاتف :00962776164000

البريد الالكتروني : Jaafr.Al-Manaseer@modee.gov.jo

تنتهز المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام.

المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية
THE PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تمكين الفئات المهمشة رقميا لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي

مع التقدم التكنولوجي المتسارع وما يفرضه على الدول من التزامات في مجال التحول الرقمي، أصبح ادماج وشمول كافة فئات المجتمع في المجتمع الرقمي متطلب لتعزيز وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إلا أنه لا تزال هنالك فئات في المجتمع تواجه تحديات في الوصول الى التكنولوجيا واستخدامها كالفئات المهمشة والأقل حظا بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، النساء، كبار السن، المناطق النائية والمحرومة.

ولغايات ادماج الفئات المهمشة والأقل حظا في المجتمع الرقمي لا بد من العمل على تحقيق أبعاد الشمول المختلفة والتي تتضمن الشمول الرقمي، الاجتماعي، المالي والاقتصادي. علما بأنه ولتحقيق الشمول بكافة أبعاده لا بد من العمل على إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة الفئات المهمشة في المجتمع الرقمي، من خلال توفير الوصول العادل إلى الإنترنت، الأجهزة الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية. حيث أن مثل هذا النوع من التمكين لا يعزز فقط قدرة هذه الفئات على المشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي، بل يساهم أيضا أيضًا في تحقيق الشمول الاجتماعي، حيث يتم منح الجميع فرص متساوية للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا .

وعليه، ولغايات تحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي للفئات المهمشة والأقل حظا ولتقليص الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة الرقمية، نقترح بأن يتم:

- تبادل الخبرات والجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي
- الاطلاع على الممارسات العربية في مجال ادماج الفئات المهمشة من سياسات واستراتيجيات ومبادرات.
- بحث الفرص المتاحة لعقد الشراكات بين الدول في مجال تحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي للفئات المهمشة والأقل حظا.

البند الثاني عشر:

استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة

مذكرة شارحة

بشأن: استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات:

نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة

عرض الموضوع:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (112) القرار رقم (2387) بتاريخ 2023/8/31، الذي تضمنت فقرته الثانية الموافقة من حيث المبدأ على الموضوعات الاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمنها الموضوعات التي رفعها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتي تضمنت موضوع "وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة".
- كما تضمنت الفقرة الثالثة من ذات القرار دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة إلى استكمال متطلبات عرض الموضوعات على القمة، بما في ذلك عقد دورات غير عادية للمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة واللجان المخصصة المعنية بموضوعات القمة، لإصدار القرارات اللازمة بشأن الموضوعات المقترح عرضها على القمة، وفقاً للمعايير المقرة لهذا الغرض.
- تنفيذاً للفقرة الثالثة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، عقدت الأمانة العامة الدورة غير العادية الثامنة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2023/10/1، برئاسة الجمهورية التونسية، وذلك للتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، وأصدر المجلس القرارات برفع عدد من الموضوعات على الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمنها القرار رقم (19) بشأن "وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، الذي نصت فقرته الثانية على "تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجمهورية التونسية بصفتها صاحبة المبادرة، بتكليف خبراء لإعداد مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، وتعميمها على الدول الأعضاء لأخذ ملاحظاتها، وعرض مشروع الاستراتيجية في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء على الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لاتخاذ القرار اللازم.

- تنفيذاً لقرار المجلس رقم (19) المشار إليه أعلاه، تم تكليف خبيرين لإعداد مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة".
- وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (1190) بتاريخ 2023/12/25، ورقم (73) بتاريخ 2024/1/24، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها استبيان حول إعداد مشروع الاستراتيجية بناءً على المعلومات التي وردت من الدول الأعضاء.
- تلقت الأمانة العامة ردود من كل من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية بموجب مذكرتها رقم (2024/100/2/102) بتاريخ 2024/1/21، والمندوبية الدائمة لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرتها رقم (2024/95) بتاريخ 2024/1/23، والمندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية بموجب مذكرتها رقم (ج ع/225/10) بتاريخ 2024/1/23، والمندوبية الدائمة لدولة قطر بموجب مذكرتها رقم (2024/11006/5) بتاريخ 2024/1/29، والمندوبية الدائمة للجمهورية التونسية بموجب مذكرتها رقم (98) بتاريخ 2024/2/13، والمندوبية الدائمة لجمهورية العراق بموجب مذكرتها رقم (م/697/9/5) بتاريخ 2024/2/29.
- كما وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (24-535-5-1-08) بتاريخ 2024/7/10، ورقم (8/1/5/777/24) بتاريخ 2024/10/8، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، التي تم إعدادها في ضوء الاستبيانات الواردة من الدول الأعضاء المشار إليهم، وطلبت موافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات حول مشروع الاستراتيجية، وذلك في موعد أقصاه 30 أكتوبر / تشرين الأول 2024، حتى يتسنى أخذها في الاعتبار، تمهيداً لعرض مشروع الاستراتيجية على اجتماع كبار المسؤولين، ومن ثم رفعها إلى الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي عقد بتاريخ 2024/12/25، لاتخاذ القرار اللازم بشأنها، وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرة وزارة المالية (الديوان الوطني للإحصائيات) رقم (128/م.د.و.ا/2024) بتاريخ 2024/8/19، والمندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية بموجب مذكرتها رقم (1674) بتاريخ 2024/8/21، والمندوبية الدائمة لدولة قطر بموجب مذكرتها رقم (2024/0088640/5) بتاريخ 2024/8/22، والمندوبية الدائمة للجمهورية التونسية بموجب مذكرتيها رقم (457) بتاريخ 2024/8/25 بشأن ملاحظات وزارة الشؤون الاجتماعية، ورقم (431) بتاريخ 2024/9/9 بشأن ملاحظات المعهد الوطني للإحصاء، والمندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية بموجب مذكرتها رقم (329) بتاريخ 2024/9/26، والمندوبية الدائمة لدولة الكويت بموجب مذكرتها رقم (2024/449) بتاريخ 2024/10/23، ومذكرة وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب مذكرتها رقم (ص/2024/244)

بتاريخ 2024/10/31، والبريد إلكتروني الوارد من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2024/11/7.

- قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع فريق الخبراء بتضمين الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء المشار إليهم أعلاه على مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، وتم عرضها على الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر المجلس القرار رقم (1027) بتاريخ 2024/12/25، الذي نص على:

1- الطلب من الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، إعادة التعميم على مندوبيات الدول الأعضاء، مشروع "الاستراتيجية العربية الحديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، لموافاة الأمانة الفنية للمجلس بملاحظات الدول الأعضاء النهائية على مشروع الاستراتيجية، في موعد أقصاه 45 يوماً من تاريخ إرسال مذكرة الأمانة العامة.

2- عرض مشروع "الاستراتيجية العربية الحديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، على اجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين عبر تقنية الاتصال المرئي، تمهيداً لعرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على المستوى الوزاري في اجتماع قادم لإقرارها بشكلها النهائي.

- تنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/5/118/25) بتاريخ 2025/2/4، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، التي تم عرضها على الدورة (44) للمجلس، وطلبت موافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات حول مشروع الاستراتيجية، وذلك في موعد أقصاه 2025/3/16، أي قبل 45 يوماً بحد أقصا من تاريخ إرسال مذكرة الأمانة العامة، وذلك حتى يتسنى أخذها في الاعتبار، تمهيداً لعرضها على اجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين المقرر عقده خلال شهر سبتمبر / أيلول 2025 عبر تقنية الاتصال المرئي، تمهيداً لرفعها إلى الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقده خلال شهر ديسمبر / كانون الأول 2025، لاتخاذ القرار اللازم بشأنها، وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من كل من وزارة تمكين المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب بريدها الإلكتروني بتاريخ 2025/3/11، والمندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرتها رقم (2025/320) بتاريخ 2025/3/16، والمندوبية الدائمة لدولة الكويت

بموجب مذكرتها رقم (2025/137) بتاريخ 2025/4/17، والمندوبية الدائمة لدولة قطر بموجب مذكرتها رقم (2025/0042549/5) بتاريخ 2025/4/27.

- بناءً على ما تقدم، وتنفيذاً للفقرة الثانية من قرار المجلس رقم (1027) المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (25/969/5/1/8) بتاريخ 27/8/2025، مرفق بها مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، لمناقشتها في اجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين، الذي عقد يوم 2025/10/2، وتم الطلب من الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بأرسال أي ملاحظات قبل يوم 2025/10/9، تمهيداً لعرضها على اجتماع الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على المستويين كبار المسؤولين والوزاري، لاتخاذ القرار اللازم في هذا الشأن.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

الرقم: 08/1/5/696/25
التاريخ: 27-8-2025

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) أطيب تحياتها إلي **المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات).**

إلحاقاً بمذكرة الأمانة العامة رقم (8/5/118/25) بتاريخ 2025/2/4، الموجهة إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، المرفق بها مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، التي تم عرضها على الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمتضمنة موافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات حول مشروع الاستراتيجية، وذلك في موعد أقصاه 2025/3/16، أي قبل 45 يوماً بحد أقصاه من تاريخ إرسال مذكرة الأمانة العامة، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه رقم (ق 1027 (د.ع 44)، 2024/12/25).

بناءً على ما تقدم، وتنفيذاً لقرار المجلس رقم (1027) أعلاه، تنظم الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، اجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين، يوم 2025/10/2 عبر تقنية الاتصال المرئي في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً وحتى الثالثة عصراً بتوقيت القاهرة، لمناقشة مشروع "الاستراتيجية العربية الحديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، وذلك بعد تحديثها في ضوء الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء في هذا الشأن، تمهيداً لعرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على المستوى الوزاري في اجتماع قادم لإقرارها بشكلها النهائي، علماً أنه تم إرسال مشروع الاستراتيجية على البريد الإلكتروني لمندوبيتكم الموقرة نظراً لكبر حجمها.

الأمانة العامة ـ القاهرة ـ ميدان التحرير تليفون 25750511 -25752 فاكس 25754794 ـ 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكترونى: central.mail@las.int الموقع الالكترونى: www.lasportal.org

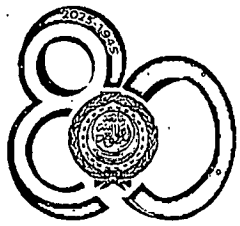

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، إحالة هذه المذكرة ومرفقها مشروع الاستراتيجية المشار إليها إلى وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية في حكومتكم الموقرة، وموافاة الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بأسماء السيدات والسادة المشاركين في أعمال الاجتماع والبريد الإلكتروني والهاتف الخاص بهم، وذلك حتى يتسنى إرسال رابط الاجتماع بما يمكنهم من المشاركة.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

إنعام الغرجاني

صورة إلى:
- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

M.S.